# تقرير التنمية الاجتماعية العدد الثاني

## اللامساواة والاستقلالية والتغيير في العالم العربي

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

**رؤيتنا**

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

**رسالتنا**

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/SDD/2017/6

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

# تقرير التنمية الاجتماعية العدد الثاني

## اللامساواة والاستقلالية والتغيير
## في العالم العربي

الأمم المتحدة
بيروت

© 2018 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصادر الصور:
الغلاف: © Lightspring/Shutterstock.com
ص. 1: © iStock.com/Rawpixel
ص. 11: © iStock.com/PeopleImages
ص. 33: © iStock.com/anyaberkut
ص. 57: © iStock.com/Steve Debenport
ص. 107: © iStock.com/sezer66

# شكر وتقدير

أُعدّ هذا التقرير تحت إشراف السيّد أسامة صفا، رئيس قسم المشاركة والعدالة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا. وشارك في صياغته المستشاران لدى الإسكوا السيّد إسحق ديوان والسيّد جواد صالحي-أصفهاني، بمساعدة السيّدة ليدا الأحمدية. وتولّت السيّدة رانيا الجزائري، المسؤولة الأولى في قسم المشاركة والعدالة الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، تنسيق الجهود الخاصة بإعداد هذا التقرير، وقدمت تعليقات قيّمة بشأنه. وشاركت السيدة زينب شرّي في البحوث التي استند إليها هذا التقرير، بينما قام السيد ويليام لود بصياغة أجزاء من مراجعة الأدبيات.

كذلك، تمت مراجعة التقرير على هامش الاجتماع الذي عقدته مجموعة من الخبراء التابعين للإسكوا في العاصمة اللبنانية بيروت يومَي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2017، حيث استُفيد من آراء وتعليقات فريق عمل قسم المشاركة والعدالة الاجتماعية، لا سيما السيدة دينا تنّير، والسيّدة نادين أبي زيد ضو، والسيّدة أنجيلا سمارا. واسترشد التقرير أيضاً بتعليقات عدد من الخبراء الإقليميين، بمن فيهم السيّد زياد عبد الصمد، والسيد نادر أحمد، والسيد سمير عيطة، والسيدة سارة الجمل، والسيدة هبة الليثي، والسيدة ليديا أسود، والسيدة زهرة بزي، والسيد نضال بن شيخ، والسيد غسان ديبه، والسيد عدنان الأمين، والسيد داوود الديك، والسيدة هند حمدان، والسيد كمال حمدان، والسيدة نسرين سلطي، والسيد ميشال سماحة، والسيدة ميريام صفير، والسيد موسى شتيوي، والسيدة مهى يحيى، والسيد نيرنجان سارانغي، والسيدة آسيا الميهي.

# ملخص تنفيذي

تربط أحدث المؤلَّفات حول اللامساواة تكافؤَ الفرص والنتائج بالمساواة في الاستقلالية والمشاركة. وتعتبر هذه المؤلَّفات أنّ حقوق الإنسان مترابطة، إذ لا يمكن أن يتمتع الأفراد بكامل حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي بفرص متكافئة، ما لم يتمتعوا بحقوقهم المدنية والسياسية. ومن هذا المنظور، يتناول التقرير مسألة التأثير المحتمل للامساواة ومحدودية الاستقلالية الشخصية على "التسوية السياسية" بمفهومها الواسع في المنطقة العربية. ويتضمن هذا التقرير في فصله الأوّل لمحة عامة عن تطوّر الاقتصاد السياسي في المنطقة عبر التاريخ، ويتناول في فصله الثاني تكافؤ الفرص على المستوى الكلي لجهة الحصول على الدخل والتعليم وفرص العمل. وينتقل الفصل الثالث من التقرير إلى المستوى الجزئي للاقتصاد، بالتركيز على الاستقلالية الشخصية في المنطقة العربية، فيقدّم تعريفًا لها، ويقيسها، ويقارن مستوياتها بمعدلات الاستقلالية الشخصية في مناطق أخرى في العالم، وكذلك بين مختلف الدّول وبين مختلف الفئات الاقتصادية ـ الاجتماعية. ويشير التقرير أيضاً إلى وجود أوجه قصور كبيرة في الاستقلالية في المنطقة العربية، ويبحث في توزّع معدلاتها بين البلدان من جهة وبين الفئات الاجتماعية من جهة ثانية، ويحلل الأسباب الكامنة وراء وجودها. وفي الختام، يبحث التقرير في آثار هذه الفجوة على السلوكيات إزاء مختلف أشكال اللامساواة في المنطقة.

ويوثّق هذا التقرير، وهو العدد الثاني من تقرير التنمية الاجتماعية الصادر عن الإسكوا، ارتفاع مستوى التفاوت في فرص الوصول إلى تعليم عالي الجودة وإلى وظائف جيّدة في العديد من بلدان المنطقة، وينذر باتّساع فجوات الدخل في المستقبل. ويتناول التقرير كذلك مسألة الاستقلالية الشخصية، انطلاقاً من الفكرة القائلة بأن المجتمعات التي تضم أفراداً يتمتعون بقدر أكبر من الاستقلاليّة تكون أكثر إنتاجاً وفعالية وأنه يمكن لهذه المجتمعات، عن طريق تعزيز مشاركة الأفراد في العمل السياسي، التوصل إلى حلول كفيلة بتحسين نوعية الخدمات العامة التي تقدّمها الدولة للمواطنين، والحدّ من الفجوات القائمة في أسواق العمل، ما يعزّز تكافؤ الفرص.

ويخلص التقرير إلى أنّه رغم زيادة التطلعات إلى التمتع بالاستقلالية الشخصية في البلدان العربية بشكل عام، فقد ازدادت هذه التطلعات في الغالب لدى الشباب المتعلمين الذين لا يتمتّعون بقدرة كبيرة على الإمساك بزمام حياتهم، وبالتالي لا يتحلّون بقوة كافية لإحداث تغيير في المجتمع. ونتيجة لذلك، يشير التقرير إلى أنّ الالتزام بالعديد من القيم التي تعزّز التماسك الاجتماعي، بما فيها تقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية، ظلّ دون المستويات المرجوة في السنوات الأخيرة في المنطقة العربية.

ويقدّم التقرير في الختام توصيات تتضمن برنامجاً إصلاحياً يمكن تكييفه حسب الحالات المختلفة والاحتياجات المتباينة للبلدان، مع التركيز على الحدّ من اللامساواة في الوصول إلى الخدمات ذات النوعية الجيدة والوظائف اللائقة، وعلى تعزيز القيم الاجتماعية التحررية، لا سيما عن طريق نظام تعليمي عصري.

# المحتويات


| | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وتقدير** | iii |
| **ملخص تنفيذي** | v |
| **مقدّمة** | 1 |
| **1. مراحل تفاقم اللامساواة – خلفية تاريخية عن الاقتصاد والمجتمع** | 11 |
| ألف. صعود دور الدولة وانحساره | 13 |
| باء. من نمو تقوده الدولة إلى شكل غير متوازن من أشكال الرأسمالية | 21 |
| جيم. ديمقراطية مقيّدة واستقلالية محدودة ومشاركة قاصرة | 25 |
| دال. الانتفاضات الشعبية في عام 2011 وتداعياتها | 27 |
| هاء. التداعيات | 29 |
| **2. نتائج جديدة عن اللامساواة في المنطقة العربية** | 33 |
| ألف. مقدمة | 35 |
| باء. البيانات المستخدَمة | 36 |
| جيم. الرفاه الاقتصادي والفقر | 38 |
| دال. التفاوت في مستويات الدخل | 40 |
| هاء. اللامساواة في الوصول إلى التعليم | 44 |
| واو. أسواق العمل وعدم تكافؤ الفرص | 52 |
| زاي. القطاع غير النظامي والتفاوت في الأجور | 53 |
| حاء. التداعيات | 55 |
| **3. الاستقلالية الشخصية والتغيير الاجتماعي** | 57 |
| ألف. مقدمة | 59 |
| باء. انخفاض مستويات التحكّم بالحياة مقابل ارتفاع مستويات التعبير عن الذات | 62 |
| جيم. فجوة الاستقلالية في أوساط الشباب والمتعلّمين | 72 |
| دال. أثر الاستقلالية على القيم الاجتماعية والسياسية | 76 |
| هاء. استنتاجات | 102 |
| **4. توصيات على صعيد السياسات** | 107 |

**المرفق الأول. المسح العالمي للقيم** 113
**المرفق الثاني. الباروميتر العربي** 119
**المصادر** 121
**الهوامش** 131

## قائمة الجداول

الجدول 1. الحد الأقصى والحد الأدنى والحد الأقصى الأخير لإجمالي الإنفاق العام، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 14
الجدول 2. الاستثمارات العامة والخاصة 16
الجدول 3. نموّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 17
الجدول 4. الحد الأقصى والحد الأدنى والحد الأقصى الأخير للإنفاق على الأجور والتوظيف في القطاع العام 18
الجدول 5. الحد الأقصى والحد الأدنى والحد الأقصى الأخير للإنفاق على الصحة والتعليم، ومتوسط هذا الإنفاق خلال عقد من الزمن، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي 20
الجدول 6. الحد الأقصى والحد الأدنى والحد الأقصى الأخير للإعانات الحكومية والاستثمارات العامة، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي 21
الجدول 7. مقاييس التفاوت في نصيب الفرد من الإنفاق 42
الجدول 8. التغيّرات في متوسط معدّل العلامات في مادتَي الرياضيات والقراءة، والتفاوت في العلامات، وعدم تكافؤ الفرص 47
الجدول 9. توزيع الأجور 54
الجدول 10. توزيع متغيّرات الاستقلالية في المنطقة العربية وفي بقية أنحاء العالم 70
الجدول 11. حكم القانون والمعاملة المتساوية 74
الجدول 12. معامل الترابط بين التعبير عن الذات والتحكّم بالحياة فيما يتعلق بقيم اجتماعية مستحبَّة في عينة البلدان العربية 77
الجدول 13. قيم النظام الأبوي 80
الجدول 14. قيمة تقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية 90
الجدول 15. تفضيل المساواة والعدالة الاجتماعية 93
الجدول 16. المواقف والقيم الديمقراطية 97
الجدول 17. الأولويات السياساتية في مجالَي اللامساواة والوصول إلى الخدمات والوظائف 112
الجدول 18. الأولويات السياساتية في البلدان المختلفة 112

## قائمة الأشكال


| | | |
|---|---|---|
| الشكل 1. | تطوّر حجم الإنفاق الحكومي | 15 |
| الشكل 2. | فعالية الحكومة، 1996-2016 | 15 |
| الشكل 3. | حكم القانون حسب البلد، 1996-2016 | 22 |
| الشكل 4. | القوى المكوّنة للقوى العاملة في بلدان عربية مختارة، حوالي عام 2010 | 25 |
| الشكل 5. | التغيّرات في نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي، لشرائح مئوية مختارة | 39 |
| الشكل 6. | معدلات الفقر العربي ضمن السياق العالمي | 40 |
| الشكل 7. | التغيّر في معدلات الفقر مع مرور الزمن، منذ ما قبل عام 2000 إلى ما بعد عام 2005 | 40 |
| الشكل 8. | التغيّرات في معامل جيني للامساواة في نصيب الفرد من الإنفاق | 43 |
| الشكل 9. | متوسط العلامات في مادتي الرياضيات والعلوم ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2015 | 49 |
| الشكل 10. | التفاوت في العلامات المحرَزة في مادتي الرياضيات والعلوم حسب معامل جيني، ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2015 | 49 |
| الشكل 11. | المقارنة بين متوسط علامات PIRLS لعام 2011 على الصعيد العالمي، والتفاوتات بين هذه العلامات | 50 |
| الشكل 12. | عدم تكافؤ الفرص في العلامات المحرزة في مادتَي الرياضيات والعلوم، ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2015 | 51 |
| الشكل 13. | عدم تكافؤ الفرص وإجمالي التفاوت في العلامات المحرزة في مادتي الرياضيات والعلوم، 2015 | 51 |
| الشكل 14. | التحكّم بالحياة | 63 |
| الشكل 15. | التعبير عن الذات | 64 |
| الشكل 16. | التحكّم بالحياة حسب السن والمستويات التعليمية المختلفة | 66 |
| الشكل 17. | التعبير عن الذات حسب السن والمستويات التعليمية المختلفة | 68 |
| الشكل 18. | المعاملة المتساوية | 74 |
| الشكل 19. | المساواة بين الجنسين | 79 |
| الشكل 20. | غياب النظام الأبوي | 80 |
| الشكل 21. | المساواة بين الجنسين حسب السنّ والمجموعات التعليمية المختلفة | 82 |
| الشكل 22. | عدم احترام السلطة | 84 |
| الشكل 23. | عدم احترام السلطة، حسب السن والمجموعات التعليمية | 84 |
| الشكل 24. | عدم احترام السلطة في أوساط الشبان المتعلّمين | 85 |
| الشكل 25. | تقبل الاختلافات الدينية | 87 |
| الشكل 26. | تقبل الاختلافات الاجتماعية | 87 |
| الشكل 27. | تقبل الاختلافات الاجتماعية حسب السن والمستويات التعليمية المختلفة | 88 |
| الشكل 28. | تقبل الاختلافات الدينية حسب السن والمستويات التعليمية المختلفة | 89 |

| | |
|---|---|
| الشكل 29. تفضيل المساواة | 92 |
| الشكل 30. العدالة الاجتماعية | 93 |
| الشكل 31. العدالة الاجتماعية حسب السن والمجموعات التعليمية المختلفة | 94 |
| الشكل 32. المشاركة المدنية | 95 |
| الشكل 33. المشاركة المدنية حسب السن والمجموعات التعليمية المختلفة | 96 |
| الشكل 34. المشاركة المدنية | 98 |
| الشكل 35. دعم الديمقراطية | 99 |
| الشكل 36. دعم الديمقراطية حسب السن والمستويات التعليمية | 100 |
| الشكل 37. دعم الديمقراطية | 101 |
| الشكل 38. الثقة في الحكومة | 101 |

# مقدّمة

# مقدمة

إنّ البحث في التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية في ضوء علاقتها بمفهوم الاستقلالية الشخصية هو نَهجٌ جديد لتحليل أوجه التفاوت في المنطقة يختلف عن النُهُج التقليدية السابقة. ولتحديد الروابط بين المفاهيم المتعددة، يتطلب الأمر بذل جهود تحليلية خلاّقة، واتّباع أسلوب تجريبي يستند فيه التحليل إلى واقع البلدان العربية، واعتماد منظور تاريخي يضع التحديات والمعوّقات الحالية في سياق ديناميكي طويل الأمد.

ويعرّف تقرير التنمية الاجتماعية-العدد الثاني مفهوم الاستقلاليّة بأنه قدرة الأفراد على التصرّف بشكل مستقلّ، من دون أن تمنعهم عن ذلك أية عوائق قانونية أو اجتماعية. وبطريقة علمية أكثر، يعرّف التقرير الاستقلاليّة بالاستناد إلى مفهومين أو عنصرين مترابطين ومختلفين في الوقت نفسه، يتعلّق أوّلهما بمدى إدراك الفرد لقدرته على التحكم بحياته، فيما يتّصل الآخر بمقدار تطلّع الفرد إلى الاستقلالية الشخصية بوصفها قيمة تعدّ جوهرية في حياته.

وتربط أحدث الدراسات حول اللامساواة تكافؤ الفرص والمساواة في النتائج بالمساواة في الاستقلالية[1]. وينبع الاهتمام بالاستقلاليّة الشخصية، في سياق هذا التقرير، من ثلاثة أنواع من الاعتبارات، أولّها أن الأفراد يقدّرون الاستقلالية بشكل مباشر، لأنها تمنحهم المزيد من الحرية والقدرات. وبالتالي، فإن مستوى الاستقلالية وتوزّعها يؤثّران بطريقة مباشرة على رفاههم، تماماً كما تؤثّر اللامساواة في النتائج وفي الحصول على الخدمات والفرص على رفاههم. ثانياً، يمكن للاستقلاليّة الشخصية، بمعنى زيادة القدرة على التعبير عن الذات، أن تؤدي إلى تأثيرات إيجابية هامّة على الصعيد الاجتماعي، وأن تمثّل أداة جوهرية للانعتاق الاجتماعي، ولا سيّما في المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والمساواة في الدخل، وتقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية. وفي هذا الشأن، يكتسي توزّع الاستقلالية الشخصية أهمية بالغة، إذ وبحسب الدراسات الاجتماعية، يعدّ الشباب والمتعلمون الأكثرَ قدرة على قيادة التغيير في الأعراف الاجتماعية، عندما يرتفع مستوى استقلاليتهم وتتعزّز قدرتهم على التعبير عن الذات. ثالثاً، ومن منظور كلّي أكثر شمولاً، يمكن للاستقلالية المتزايدة، بمعنى تزايد القدرة على التعبير عن الرأي، أن تؤدي إلى نتائج اجتماعية مُحسّنة – أي إلى المزيد من الابتكار والمشاركة في الحياة السياسية، وهو ما قد يساعد، مع مرور الزمن، على إخراج المنطقة من "فخ الدخل المتوسط" الذي سقطت فيه (وفخ الدخل المتوسط هو عندما يصعب على أحد البلدان الخروج من مستوى متوسّط من الدخل أو من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان قد نجح في الوصول إلى هذا المستوى بفضل الميزات والحوافز الاقتصادية التي تقدمها الدولة).

إنّ محاولة فهم طريقة كلّ من مفاقمة اللامساواة وتطوّر الاستقلالية الشخصية بشكل متوازٍ، وتفاعل إحدهما مع الآخر عبر الزمن، تتطلّب البدءَ بوضع هذين المفهومين في السياق التاريخي للتحولات الأخيرة في الاقتصاد السياسي والاجتماعي في المنطقة، وبناءَ إطار تحليلي ملائم يتضمن هذين المفهومين ويبيّن كيف يمكن أن يتفاعلا مع التطورات البارزة الأخرى في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويستعرض الفصل الأول من هذا التقرير بشكل مفصّل كيف تطوَّرَ الاقتصاد السياسي في المنطقة بعد برامج الإصلاحات الهيكلية التي طبّقت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. وقد اشتملت تلك التطورات على انكفاء كبير في دور الدولة، ما أدى إلى تدهور تدريجي في جودة الخدمات العامة، بما فيها التعليم. كذلك، منح نظام المحسوبية الأفضلية لروّاد الأعمال التابعين وليس لذوي الكفاءة، وأفضى إلى نموّ اقتصادي خجول وإلى شحّ في الوظائف اللائقة التي أضحت توزَّع بشكل متزايد على أبناء شبكات الزبائنية. وبشكل عام، سجلت بلدان المنطقة مستوى متزايداً من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئة الأفراد المشمولين بامتيازات أصحاب الشأن وفئة غير المشمولين بها. وظلّت غالبية الشركات، ولا سيما الصغيرة منها، من غير المشمولين بالامتيازات، ما يعني أن حقوق ملكيتها غير مؤكدة ومصالحها غير ممثلة في عملية صنع السياسات.

وفيما يتعلق بسوق العمل، يتم تقديم الامتيازات للمشمولين بها من خلال عمليات توظيف ذات وتيرة ثابتة في القطاعين العام والخاص، مقابل أجور مرتفعة ومستوى جيد من الحماية الاجتماعية. ولكن أفراد الشريحة الأوسع من العمّال يظلّون من غير المشمولين بالامتيازات، إذ يعملون في سوق غير نظامية تفتقر إلى الأمان. وفي الجانب السياسي، تمت ممارسة مستويات متزايدة من القمع على أولئك غير المشمولين بالامتيازات، مقابل تقديم إغراءات متزايدة لهؤلاء المشمولين بها، في محاولة للحفاظ على وضع راهن شديد الهشاشة. وفي خضمّ هذه العملية، أصبح النمو الاقتصادي أقل شمولاً، وفي معظم البلدان، ولا سيما النفطية منها، أضحى الاقتصاد خاضعاً لمنطق الاستهلاك والزبائنية، وليس لنظام إنتاج قائم على المبادرة الشخصية والاستقلالية.

وعند تحليل مفهوم "التسويات السياسية"، الذي تمّ تناوله بإسهاب في Khan (2010)، والآخذ في التطوّر في البلدان العربية، يتبيّن أن الانقسام الواضح بين فئتي المشمولين بالامتيازات وغير المشمولين بها في الشركات وفي سوق العمل، وبشكل متزايد لجهة الحصول على خدمات عالية الجودة، هو من الخصائص الجوهرية للمنطقة. وإن الانقسامات بين فئة المشمولين بالامتيازات وفئة غير المشمولين بها (الشكل المعنون "هيكلية التسويات السياسية") تسفر عن إنشاء آليات للتعليقات السياسية يقوم المشمولون بالامتيازات بالدفاع عن امتيازاتهم من خلالها، وهي تؤدي إلى منع غير المشمولين بالامتيازات من ممارسة أي تأثير عبر المؤسسات الرسمية، مما يقوّض التعاون بين مختلف هذه الطبقات. وعلى الرغم من وجود مثل هذه الانقسامات داخل سوق العمل في بلدان نامية أخرى، ولا سيما في أمريكا اللاتينية (Schneider, 2013)، فالتفاوت بين الفئتين آنفتي الذكر أكثر حدّة في العالم العربي (Hertog, 2016)، إذ إن مجموعات المشمولين بالامتيازات في الشركات وسوق العمل المتشبثين بامتيازاتهم تسعى إلى خلق مصالح سياسية مكتسبة لها تجعل من الصعب إجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى الحدّ من تجزئة سوق العمل.

وتعجز المجتمعات المنقسمة على هذا النحو عن تشكيل الائتلافات السياسية الواسعة النطاق والضرورية لتطوير مؤسساتها بطرق تسمح لها بالتقدّم نحو تحقيق دخل أعلى. وتختلف التحديات المجتمعية المركزية المتمثلة في تحسين جودة التعليم، والنهوض بالتطور التكنولوجي الناجح، اختلافاً نوعياً عن التحديات القائمة عند المستويات الدنيا من التنمية، إذ تتطلب هذه التحديات مقدرة سياسية على الجمع بين شرائح كبيرة من المجتمع في إطار جهد مستدام لتحسين نوعية المؤسسات. ويتطلب ذلك تفاعلاً بين الكثير من المجموعات الاجتماعية – بما فيها النقابات والفئات البيروقراطية

والمجتمعات المحلية والجمعيات والجامعات ومراكز البحوث – ما يستلزم توفّر مهارات في القيادة وائتلافات وطنية قوية يتعذّر وجودها في المجتمعات المنقسمة (Doner and Ben-Ross, 2016).

غير أنّ أساليب الحوكمة المتبعة في المنطقة والأشكال المختلفة للأنظمة الرأسمالية فيها حالت حتى الآن دون إقامة ائتلافات إصلاحية واسعة النطاق. فمع ترسّخ نظام المحسوبيّة، تخلت المؤسسات الرسمية عن دورها المتمثل في تطوير المؤسسات التي تنظم الأسواق، مُفضِّلة التركيز على حماية مصالحها وتفضيلاتها قصيرة المدى. كذلك، سعت اليد العاملة النخبوية (من ذوي المهارات والكفاءات) إلى حماية مصالحها القصيرة الأمد، وتخلّت بالتالي عن دورها الوطني كرائدة في مسيرة التقدم الطويل الأمد. وساهم النطاق الضيق للتوظيف الحكومي في إضعاف وتجزئة الروابط الهيكلية بين العمّال والشركات. وعلاوة على تفشي النفور الجماهيري من نظام المحسوبية، أدّى كل ذلك إلى نشوء حالة من عدم الثقة بين العمال والرأسماليين، وتقويض إمكانية التوصل إلى تسوية بين الطبقات المختلفة. ومع اتساع التفاوتات بين القطاعين النظامي وغير النظامي في إطار العلاقات بين الشركات واليلد العاملة، أصبحت بلدان المنطقة عالقة أكثر من أي وقت مضى في فخ اقتصادي-سياسي قليل التوازن (Hertog, 2016)[2].

وتكمن ميزة مقاربة التسوية السياسية في أنها تسمح بتحليل السلوك الاقتصادي في سياق مؤسساتي أوسع نطاقاً، وأخذ حلقات ردود الفعل التي تجمع بين مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاعتبار. إلا أنّ مساوئ هذه المقاربة تكمن في مستوى التعقيد النسبي لإطارها، وصعوبة إنشاء روابط سببية بين متغيّراتها بطريقة حاسمة، إذ يتحرّك العديد من هذه المتغيّرات بشكل متوازٍ، ويصعب توثيق آليات العمل التفصيلية الخاصة بها. وفي الواقع، لا يدّعي مؤلّفو هذا التقرير أنهم قدّموا أدلة على جميع الروابط السببية المفترضة آنفة الذكر بشكل قاطع؛ إذ يحتاج ذلك إلى إجراء مزيد من البحوث لتحقيق هذا الغرض. ولكن التقرير نجح، من جهة ثانية، في تقديم إطار عمل شامل يسمح بتحليل مختلف القوى الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الجمع بين مفاهيم اللامساواة والاستقلالية الشخصية، جنباً إلى جنب مع الخلافات بين المشمولين بالامتيازات وغير المشمولين بها في مجال الشركات، والعمل، والميادين الاجتماعية. ويعدّ إطار العمل هذا مناسباً لتحليل القوى المحرّكة للتسويات السياسية في العالم العربي، وهو موثّق في الشكل المعنون "هيكلية التسويات السياسية" أدناه الذي يوصّف العلاقات الرئيسية بين الدولة والشركات واليد العاملة.

وعانى العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم من هذا النوع من فخّ الدخل المتوسط ذي الأبعاد الاقتصادية والسياسية؛ غير أن التغيير الإيجابي، متى حدث، كان مدفوعاً بنوعين من "الائتلافات المُحسِّنة"، وهي الصفقات النخبوية (ويُرمز إليها بالسهم 4 في الشكل المعنون "هيكلية التسويات السياسية")، والحراك الاجتماعي الذي عادة ما تضطلع به الطبقة الوسطى – ويُرمز إليه بالسهم 2 في الشكل المذكور (Przeworski, 2000). وتتجلّى الصفقات النخبوية بشكل واضح في مسار التحديث المتّبع من قِبل بلدان شرق آسيا وكوريا، الذي قاده إلى حد بعيد ائتلاف الدولة ورواد الأعمال والذي يعدّ جزءًا لا يتجزأ من المجتمع (Evans, 1995). أمّا المقاربة الأخرى، والمعتمَدة من جانب الطبقة الوسطى، فقد شكّلت القوة الدافعة الرئيسية لإنشاء ائتلافات كبيرة بين الشركات والعمال من مختلف طبقات المجتمع في أوروبا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وكذلك في أوروبا الشرقية حتى الآونة الأخيرة. وهنا يطرح سؤال عن حجم التغيير الذي يُتوقَّع أن ينجم عن

الائتلافات الأوسع نطاقاً بين الطبقة الوسطى والطبقات الأكثر فقراً، والتي يمكن أن تشكّل مع مرور الوقت ائتلافاً شاملاً من أجل التغيير، له مصلحة طويلة الأمد في تطوير المؤسسات بطرق تحسّن الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

ولا شك في أن الدول الأوتوقراطية قاومت مثل هذه القوى الديناميكية، وشجعت بقوّة على حدوث الانقسامات باتّباع استراتيجيات "فرّق تسد" في أوساط الشركات والعمال. وفي هذا السياق، يتم استرضاء شرائح هامّة من الطبقة المتوسطة ذات الدور الحاسم سياسياً، بمنحها امتيازات نسبية في سوق العمل. كما يتم ربط فئات بارزة من طبقة رجال الأعمال بالنظام السياسي من خلال المحسوبيات وأوجه المحاباة (السهم 3 في الشكل المعنون "هيكلية التسويات السياسية"). وأحياناً، يجري التحكّم بغير المشمولين بالامتيازات، بما يشمل الشركات والعمال غير النظاميين، من خلال شبكات الزبائنية، تارة عن طريق سياسات الإكراه الحكومية، وتارة أخرى عبر تركهم وإهمالهم، نظراً لأن القطاع غير النظامي يمثّل صمّام أمان اقتصادي للفقراء (Bayat, 2000). ولكن مع التوسع الحضري المتزايد، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وبعض التحسّن في مستويات المعيشة، صار بإمكان الاستقلالية الشخصية المعزَّزة أن تؤدي إلى تحقيق مستويات أعلى من التنظيم الاجتماعي، وبالتالي إلى بناء تدريجي للائتلافات الشاملة من الأسفل إلى الأعلى والتي تضمّ شبكةً من الجمعيات والفئات الاجتماعية والمجتمعية تزداد كثافةً.

## هيكلية التسويات السياسية

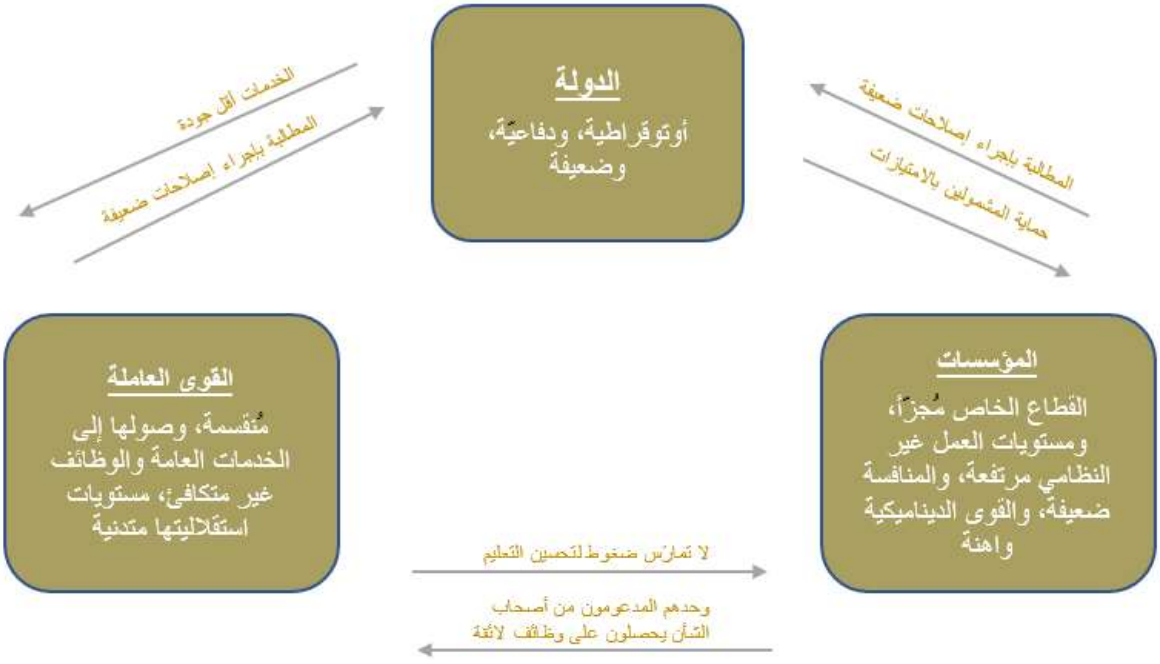


المصدر: (Przeworski, 2000).

توقّف نجاح مثل هذه الائتلافات في بلدان خارج منطقة الإسكوا على عنصرين رئيسيين، هما درجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، ومدى الانعتاق الاجتماعي والسياسي للسكان، لا سيما في أوساط الطبقات الوسطى (المجالين 6 و7 في الشكل المعنون "هيكلية التسويات السياسية"). وفي حين قد تؤدي التفاوتات المتزايدة إلى خلق جوّ من الاستياء يفضي بدوره إلى إزكاء المساعي الاجتماعية من أجل التغيير، فقد تؤدي أيضاً إلى خلق انقسامات بين الطبقات تجعل عملية إنشاء ائتلافات وطنية أكثر صعوبة. ففيما يتعلّق بسياسات التعليم مثلاً، يمكن ألا تحقق المصلحة الوطنية في إنشاء نظام تعليم رسمي عالي الجودة هدفها، إذ قد تختار الطبقة الوسطى التوجّه إلى تعليم خاص أعلى جودة. وقد تصبح السياسات الضريبية وسياسات إعادة التوزيع مثار خلاف، مع تأييد الفقراء لفرض ضرائب مرتفعة على ذوي الدخل المرتفع، في مقابل معارضة الطبقة الوسطى لهذه الضرائب. كذلك، غالباً ما يطالب العمّال غير النظاميين بنظام وطني للتدريب المهني بينما يسعى العمّال النظاميّون إلى الحصول على إعانات حكومية تمكّنهم من الحصول على تدريب داخل مؤسساتهم. وقد تكون للشركات النظامية وغير النظامية مصالح متباينة فيما يتعلق بكيفية تطوير الأنظمة المالية وقوانين الإفلاس، على سبيل المثال.

وعلى الرغم من الانقسام الكبير بين القطاعين النظامي وغير النظامي في المنطقة العربية، ظلّت معدّلات التفاوت في الدخل متدنية في السابق، بسبب انتشار النظام الاشتراكي في العديد من البلدان في الماضي، ووفرة ريع النفط في بلدان أخرى. وفي حين يتفّق جميع المراقبين على أنه كان من المتوقع أن يتفاقم التفاوت، فإن "لغز التفاوت" في المنطقة يتمثّل في تعذّر رؤية هذا التفاوت في البيانات ذات الصلة. ويؤكد الفصل الثاني من التقرير على هذا اللغز، ويخلص، كما استنتجت فصول أخرى، إلى أنه يصعب تتبّع الاتجاهات في هذا المجال، لسببين. الأولّ هو أن المسوح لا تقيس بشكل جيد شريحة الواحد في المائة الأعلى دخلاً من السكان، والثاني أن المطلوب هو النظر إلى مؤشرات التقدم لا إلى مؤشرات التأخير (تهدف مؤشرات التقدم أو المؤشرات اللاحقة للحدث إلى توقّع بعض جوانب الأداء المستقبلي، في حين تهدف مؤشرات التأخير أو المؤشرات السابقة للحدث إلى تسليط الضوء على الأداء السابق). ويورد الفصل الثاني من التقرير أدلة جديدة مستمدّة من نوعين من البيانات لتوثيق مستوى التفاوت في الحصول على التعليم وفرص العمل الجيدة، والتغيّرات ذات الصلة. ويتعلّق النوع الأول بتعلّم الطلاب لمواد أساسية، مثل الرياضيات والعلوم والقراءة، واستخدام نتائج الاختبارات الدولية. ويوثّق هذا الفصل إنجازات الطلاب في هذه المواد، والتفاوت في علاماتهم، ومدى إمكانية ربطها بخلفية الطلاب الأسرية والمجتمعية، كما يقارن بين هذه الإنجازات والنتائج المحقَّقة في بقية أنحاء العالم. وتظهر هذه الأدلة درجة عالية نسبياً من عدم تكافؤ الفرص في التعلّم مقارنة بسائر دول العالم، وعدم تسجيل أي تحسّن في إعادة التوازن إلى هذه الفرص. ويتعلّق النوع الثاني من البيانات بدراسة تفاوت الدخل في قطاع التعليم في ثلاثة بلدان أمكن الحصول فيها على بيانات متّسقة عن الأجور التي تُدفع في هذا القطاع، ويخلص إلى أنّ التفاوت في الأجور قد ارتفع في بعض البلدان، ولا سيّما في أوساط المدرّسين الذين يحملون شهادات جامعية، بما يتماشى مع الفكرة القائلة بأن ارتفاع مستويات التفاوت في سوق العمل بين القطاعين النظامي وغير النظامي يؤدي بشكل متزايد إلى خلق فروقات في الوصول إلى الوظائف الجيدة.

وهكذا، من الواضح أنه، بدءاً من المستويات الدنيا للمساواة، يُرجّح أن تتخذ اللامساواة في الدخل والاستهلاك مساراً تصاعدياً سريعاً في المنطقة، حتى وإن لم يظهر ذلك بوضوح بعد في البيانات المتّصلة بالدخل والاستهلاك. وإضافة إلى عبء اللامساواة

المتزايدة، يوثق التقرير أنواعاً أخرى من اللامساواة الاجتماعية باستخدام استطلاعات الرأي، ويظهر أن المنطقة تسجّل معدلات مرتفعة من التفاوت لجهة تقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية، وأعلى معدلات التفاوت بين الجنسين في العالم.

وينظر الفصل الثالث من التقرير في ما إذا كانت المطالبة بالإدماج الاجتماعي قد تنشأ بشكل ذاتي من ارتفاع محتمل في مستوى الاستقلالية الشخصية لأعضاء المجتمع الديناميكيين. وستمثل مثل هذه الظاهرة إيديولوجيا جديدة تتجه من القاعدة إلى القمة، وسيحفزها ارتفاع مستويات التعليم والاتصال بالمعرفة العالمية، ما يتعارض بشكل حاد مع إيديولوجيات الماضي التي تتجه من القمة إلى القاعدة. ويمكن لموجة من قيم التحرر الذاتية المنشأ تحمل لواءها الطبقة الوسطى والشباب والمتعلمون، كما حدث في انتفاضات عام 2011، أن تؤثر مع مرور الزمن على العديد من القيم مثل المساواة بين الجنسين، وعلى الشواغل بشأن اللامساواة في الدخل، وتقبّل الاختلافات الاجتماعية والدينية، بطرق تهدف إلى رفع مستوى الثقة الاجتماعية وجعل المجتمع أكثر تماسكاً، وبالتالي أكثر ميلاً لتحقيق الديمقراطية وتشكيل ائتلافات إصلاحية.

لقد تسارع انحسار دور الدولة في المنطقة العربية، ولا سيّما بعد فشل الحراكات الشعبية عامي 2011 و2012 في إقامة نظام أكثر ديمقراطية في معظم البلدان. وتواجه المنطقة اليوم، بَعد ستّ سنوات على انطلاق شرارة تلك الحراكات فيها، تحديات هائلة في المجالات الأمنية والتنموية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتواجه الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن خطر التحوّل إلى دول مفككة. ولذا، فإن إعادة بناء ائتلافات وطنية قادرة على الحفاظ على الاستقرار باتت أولويةً الآن. وعلى الجانب الآخر، تمكنت بعض دول المنطقة، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي والأردن والجزائر والمغرب، من تجنّب أثر الهزّة السياسية إلى حد بعيد. ونجحت أنظمة هذه البلدان في البقاء في السلطة، سواء عبر تعزيز نظام المحسوبية، أم بإطلاق الوعود بإجراء تغييرات تدريجية في القطاعات السياسية والاقتصادية.

وبينما فشل مسار الأحداث حتى الآن في تحسين التنمية في معظم أنحاء المنطقة، لا تزال الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية الحالية مبعث قلق وانزعاج. ويحاجج التقرير بأنه من المرجح أن تؤدي معادلات الوضع الراهن إلى تراجع النمو الاقتصادي وزيادة معدلات اللامساواة في المستقبل، ما سيبقي مستوى الاستياء الاجتماعي مرتفعاً باستمرار، ويقود إلى زيادة الاستقطاب الاجتماعي. وفي حال لم يتوفّر أي عنصر إيجابي قادر على تغيير هذه المعادلة، يحدق بالمنطقة خطر ارتفاع مستويات العنف. ويعني ذلك أن البلدان العربية لا تواجه فقط خطر البقاء عالقة في فخ الدخل المتوسط، وهو الوضع الذي لطالما ميّز المنطقة عن سواها منذ ثمانينات القرن الماضي، بل يعني أيضًا وبشكل متزايد أن احتمال الانزلاق في حلقة مفرغة تؤدي إلى تفكك الدولة سوف يلوح في الأفق.

وعلى مستوى التنمية الاجتماعية، يوثّق التقرير أيضاً وجود رياح مُعاكِسة، مثل وجود نظام قانوني غير ملائم وانتشار المغالاة في الممارسات الدينيّة والعمل بنظام تعليمي قائم على التلقين وتزايد انعدام الأمن الجسدي – ساهمت جميعها على الأرجح في عرقلة مسيرة الاستقلالية في المجتمع. لذلك، تشتمل نتائج هذا التقرير على بعض عناصر التشاؤم الجدّية، ولكن أيضاً على بوادر للأمل والتفاؤل. يخلص التقرير إلى أنه، من ناحية، تسجّل الاستقلالية السلبية (بمعنى تحكّم المرء بحياته) مستويات مرتفعة في المنطقة، ولا سيّما في أوساط

الجيل الأكبر سنّاً، وذلك على عكس نمط التوزع الأكثر انتشاراً في بقية أنحاء العالم والمتمثل في ارتفاع هذه المستويات في أوساط الشباب والمتعلّمين. ومن ناحية أخرى، يجد التقرير أنّ مستويات الاستقلالية الشخصية الإيجابية (بمعنى التعبير عن الذات) شهدت بالفعل ارتفاعاً سريعاً في أوساط الشرائح الأكثر ديناميكية في المجتمع.

وفي الخلاصة، يجمع التقرير بين الأجزاء المختلفة من التحليل، واضعاً أجندة إصلاحية جديدة تتمحور أكثر من ذي قبل حول الحريات الشخصية، وحرية تنظيم الجمعيات، وبشكل مركزي حول الجودة الاجتماعية للتعليم، وذلك في محاولة لتعزيز إقامة مجتمع مدني قد يصبح مع مرور الزمن رائداً للتغيير الإيجابي في المنطقة.

# 1. مراحل تفاقم اللامساواة - خلفية تاريخية عن الاقتصاد والمجتمع

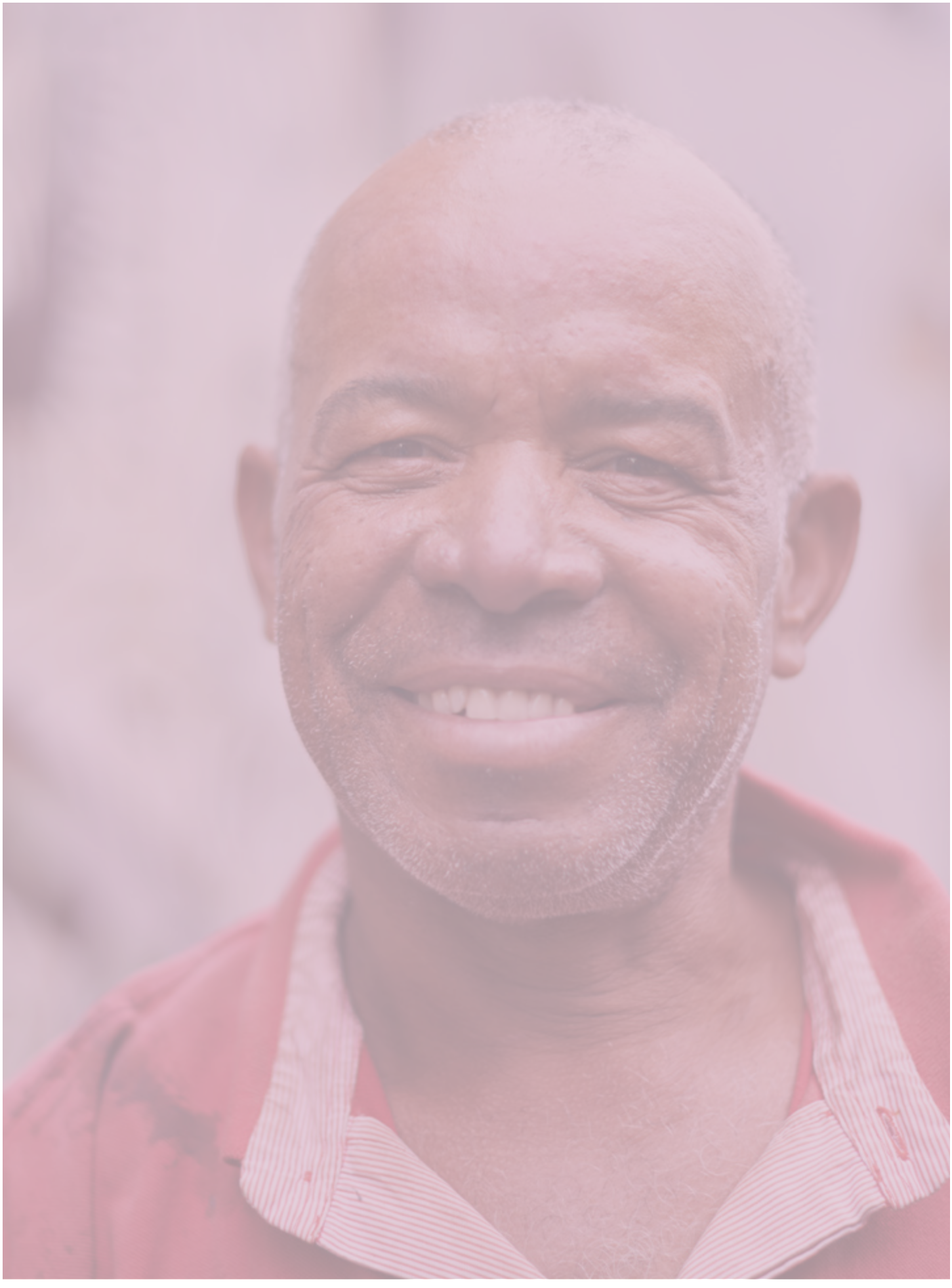

# 1. مراحل تفاقم اللامساواة – خلفية تاريخية عن الاقتصاد والمجتمع

ينبغي لأي تحليل لتفاقم اللامساواة في المنطقة العربية أن يستند إلى دراسة تطور اقتصاد هذه المنطقة ومجتمعها ونظامها السياسي عبر التاريخ. وانطلاقاً من مقاربة بعيدة النظر للسنوات الخمسين الماضية، ساهمت ثلاثة تطورات رئيسية في تطور مستويات الدخل والتفاوتات والحريات في المنطقة سيتم استعراضها بالتفصيل في هذا الفصل:

- صعود دور الدولة في البداية، ثم انكفاؤها الشديد، ما أثّر بشدة على تقديم الخدمات الاجتماعية الجيدة النوعية والحصول عليها. وقد أثّر ذلك بدوره على نطاق الحراك الاجتماعي؛
- موجات التحرير الاقتصادي في تسعينات القرن الماضي، التي أدّت إلى نظام رأسمالي قائم على المحسوبية بامتياز، وظهور تباين ملحوظ بين قطاع نظامي صغير الحجم وقطاع غير نظامي واسع النطاق ومتنامٍ، ما ساهم بشكل عميق في تطور سوق العمل واللامساواة في الأجور؛
- انعدام التحرّر السياسي طوال فترة الخمسين عاماً الآنفة الذكر، ما كرّس استراتيجيات الاحتفاظ بالسلطة، وأثّر في الغالب على الاستقلالية الشخصية للمواطنين بطرق عديدة – وهو الموضوع الذي سيتم تناوله في الفصل الثالث.

## ألف. صعود دور الدولة وانحساره

بعد ارتفاعه بشكل مفاجئ في سبعينات القرن الماضي، سجل الإنفاق الحكومي في البلدان العربية تراجعاً حاداً في الثمانينات، قبل أن يستقر في التسعينات عند مستويات متدنية جداً (الجدول 1 والشكل 1). ولم تعاود بلدان عربية عديدة زيادة إنفاقها إلا خلال الطفرة النفطية في العقد الأول من القرن الحالي. واعتباراً من عام 2005، اتّبعت البلدان المستوردة للنفط في المنطقة سياسات مالية توسُّعيّة، مع قيام العديد منها بزيادة الإعانات الحكومية. في المقابل، رفعت البلدان المصدّرة للنفط مستوى إنفاقها العام، مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط. ودفع تفاقم العجز المالي في البلدان الفقيرة بالنفط الحكومات إلى تنفيذ برامج جريئة لإعادة التكيُّف المالي ركزت على خفض الإنفاق، خصوصاً عن طريق إلغاء إعانات الوقود وتقليص القطاع الخاص. وفي مثالَي مصر وتونس دلالة على جسامة هذا التحول: فبعد أن بلغ الإنفاق أعلى مستوياته في سبعينات القرن الماضي، تراجع بنسبة 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر و16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بحلول عام 1998. وانخفض الإنفاق الحكومي من 62 في المائة إلى 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، ومن 45 في المائة إلى 29 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس (Diwan and Akin, 2015). وأثّرت مثل هذه التخفيضات الكبيرة في الإنفاق العام، مع مرور الوقت وبشكل

صارخ، على بعض الخدمات الرئيسية التي تقدمها الدولة، ولا سيّما في مصر حيث أجريت التخفيضات على نطاق أوسع، ما أدى إلى تدهور مطرد في أداء المؤسسات العامة. ويلاحَظ أثر هذه التخفيضات في تراجع مؤشّرَي قدرة الدولة وفعاليتها في مصر وتونس بشكل خاص (الشكل 2).

**الجدول 1.** الحد الأقصى والحد الأدنى والحد الأقصى الأخير لإجمالي الإنفاق العام، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

| | البيانات المتوفرة | الحد الأقصى للإنفاق | تاريخ تسجيل الحد الأقصى | الحد الأدنى للإنفاق | تاريخ تسجيل الحد الأدنى | الطفرة (الحد الأقصى ناقص الحد الأدنى للإنفاق) | الحد الأقصى الأخير | تاريخ تسجيل الحد الأقصى الأخير |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 2011-1960 | 52.5 | 1980 | 29.9 | 1992 | 22.6 | 39.8 | 2009 |
| الإمارات العربية المتحدة | 2011-1991 | 42.3 | 1996 | 30.2 | 2006 | 12.1 | 27.0 | 2009 |
| البحرين | 2011-1974 | 53.1 | 1986 | 25.1 | 2000 | 28.0 | 36.0 | 2002 |
| تونس | 2011-1960 | 45.1 | 1984 | 28.8 | 1998 | 16.2 | 35.0 | 2011 |
| الجزائر | 2011-1971 | 38.1 | 1983 | 25.7 | 1990 | 12.4 | 41.9 | 2009 |
| الجمهورية العربية السورية | 2010-1962 | 48.2 | 1980 | 21.8 | 1990 | 26.4 | 32.9 | 2003 |
| عُمان | 2011-1967 | 56.7 | 1986 | 30.3 | 1997 | 26.4 | 41.1 | 2009 |
| قطر | 2011-1990 | 51.4 | 1993 | 29.4 | 2003 | 22.0 | 32.2 | 2009 |
| الكويت | 2011-1972 | 57.2 | 1986 | 35.7 | 2007 | 21.5 | 49.7 | 2008 |
| لبنان | 2011-1990 | 55.7 | 1994 | 29.6 | 2011 | 26.0 | 42.3 | 2000 |
| ليبيا | 2011-1990 | (-) | (-) | 26.7 | 1992 | (-) | 66.6 | 2011 |
| مصر | 2011-1960 | 61.5 | 1982 | 25.1 | 1998 | 36.4 | 35.7 | 2006 |
| المغرب | 2011-1960 | 51.0 | 1981 | 26.2 | 1996 | 24.8 | 37.7 | 2011 |
| المملكة العربية السعودية | 2011-1990 | 57.6 | 1987 | 32.6 | 1995 | 25.0 | 42.5 | 2009 |

**المصدر:** Diwan and Akin, 2015. أُعدّت الحسابات استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

## **الشكل 1.** تطوّر حجم الإنفاق الحكومي

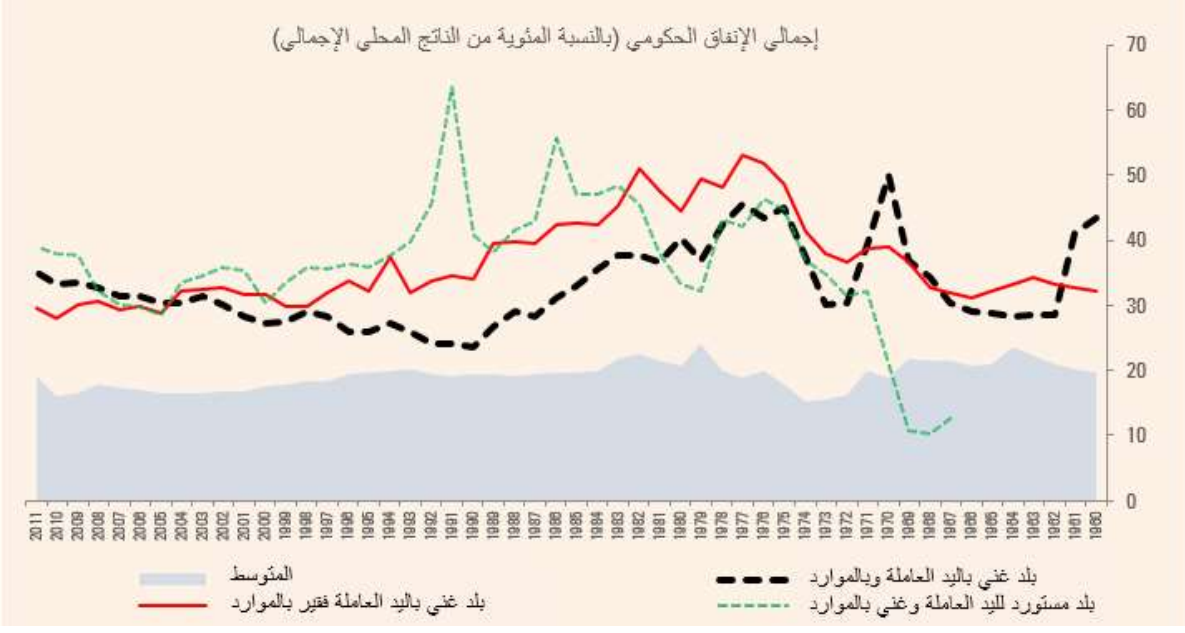


**المصدر:** Diwan and Akin, 2015. أُعدّت الحسابات استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

## **الشكل 2.** فعالية الحكومة، 1996-2016

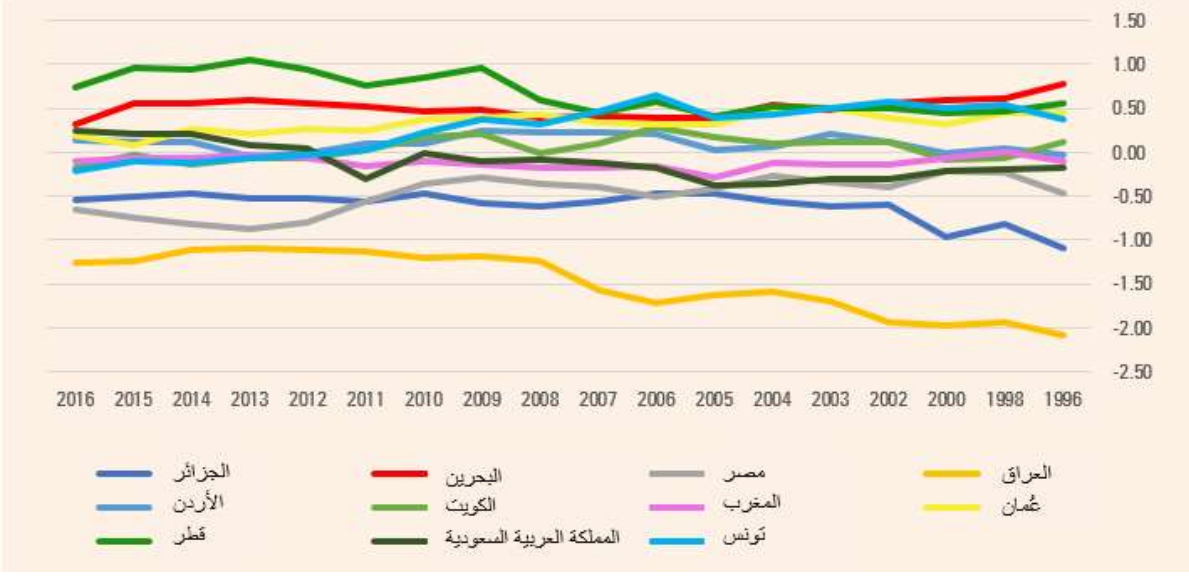


**المصدر:** مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، للفترة 1996-2016. متاح على الموقع:
http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home (بالإنكليزية، جرى الاطلاع عليه في 20 أيار/مايو 2018).

تأثّرت الاستثمارات العامة بشدة بتقلص نطاق الإنفاق الحكومي، فانخفضت بشكل حادّ في معظم البلدان العربية، متراجعةً على سبيل المثال من 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى حوالي 8 في المائة، ومن 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس إلى حوالي 3 في المائة (الجدول 2). وأثر تقلّص الاستثمارات العامة على الخدمات العامة والبنى الأساسية، وبالتالي على قدرة الاقتصاد على المنافسة. كذلك، غالباً ما طالت هذه التخفيضات تحديداً المجموعات التي لا تشارك في الحياة السياسية بشكل عادل – مثل الفقراء – والمناطق المحرومة التي لا تحظى بتمثيل سياسي وازن، وهي نفسها التي اندلعت فيها الاضطرابات السياسية بعد عام 2011، مثل مدينة سيدي بوزيد في الوسط التونسي المهمل، أو شبه جزيرة سيناء في الأطراف المحرومة في مصر. ونتيجة لذلك، انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من جديد بعد ثمانينات القرن الماضي (الجدول 3).

**الجدول 2.** الاستثمارات العامة والخاصة

| البلدان | الاستثمارات العامة | | | الاستثمارات الخاصة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1990-1971 | 2000-1991 | 2010-2001 | 1990-1971 | 2000-1991 | 2010-2001 |
| الأردن | 13.49 | 9.27 | 7.29 | 15.93 | 17.61 | 17.04 |
| الإمارات العربية المتحدة | 6.75 | 6.85 | 3.65 | 18.99 | 19.22 | 17.17 |
| البحرين | 10.99 | 4.59 | 6.47 | 12.74 | 8.17 | 16.50 |
| تونس | 14.04 | 8.85 | 3.42 | 12.32 | 16.26 | 19.89 |
| الجزائر | 11.86 | 7.24 | 11.86 | 22.74 | 18.38 | 12.22 |
| الجمهورية العربية السورية | 15.01 | 10.75 | 10.36 | 10.27 | 12.01 | 10.05 |
| السودان | 4.96 | 0.93 | 4.79 | 8.07 | 10.51 | 16.85 |
| العراق | | | | | | |
| عُمان | 10.51 | 8.24 | 9.08 | 15.86 | 13.07 | 15.45 |
| قطر | 13.78 | 9.19 | 8.82 | 5.68 | 15.55 | 23.84 |
| الكويت | 6.96 | 6.59 | 5.94 | 10.50 | 9.96 | 9.94 |
| لبنان | 1.70 | 5.50 | 2.68 | 16.10 | 22.82 | 22.32 |
| ليبيا | | | 14.89 | | | 3.18 |
| مصر | 18.46 | 13.98 | 8.25 | 9.62 | 5.58 | 10.30 |
| المغرب | 6.87 | 4.18 | 14.36 | 15.43 | 18.23 | 13.92 |
| المملكة العربية السعودية | 18.09 | 6.06 | 5.42 | 2.09 | 13.28 | 12.82 |
| اليمن | 7.18 | 3.99 | 6.78 | 3.32 | 15.44 | 10.40 |

**المصدر:** Diwan and Akin, 2015. أعدّت الحسابات استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

إضافة إلى ذلك، تمّ تقليص أجور موظفي الخدمة المدنية، وإن بنسبة أقل من تلك التي طالت الاستثمارات العامة. وفي هذا الإطار، تمثّل القطاعات الحكومية الكبيرة الحجم التي لا يحصل موظفوها على أجور مجزية تحدياً كبيراً بالنسبة للعديد من البلدان، ما يؤثر سلبًا على قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية للسكان. وبالعودة إلى مثالَي مصر وتونس، ازداد الوضع سوءاً في مصر مقارنة بتونس – إذ وعلى الرغم من أن الخدمة المدنية تشتمل على حوالى 27 و22 في المائة من القوى العاملة في مصر وتونس على التوالي، أنفقت مصر في عام 2010 ما يعادل 6 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي على تكاليف الأجور في القطاع العام، مقابل 10 في المائة أنفقتها تونس (الجدول 4).

**الجدول 3.** نموّ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

| | 1970-1961 | 1980-1971 | 1990-1981 | 2000-1991 | 2010-2001 | الانحراف المعياري 2010-1960 | المتوسط 2010-1960 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | | 11.74 | -1.58 | 0.99 | 3.89 | 5.77 | 3.76 |
| الإمارات العربية المتحدة | 11.00 | 2.26 | -4.66 | -0.56 | -4.63 | 6.47 | 0.68 |
| البحرين | 4.20 | 4.70 | -1.49 | 2.92 | -0.94 | 2.90 | 1.88 |
| تونس | 3.21 | 5.14 | 1.11 | 3.10 | 3.46 | 1.43 | 3.20 |
| الجزائر | 2.08 | 3.07 | -0.21 | -0.18 | 2.22 | 1.50 | 1.40 |
| الجمهورية العربية السورية | 2.29 | 6.76 | -0.87 | 2.46 | 2.37 | 2.72 | 2.60 |
| السودان | -0.77 | 0.70 | -0.11 | 3.13 | 4.39 | 2.20 | 1.47 |
| العراق | 3.20 | 8.00 | -30.00 | 14.92 | -1.53 | 17.27 | -1.08 |
| عُمان | 18.62 | 1.10 | 4.28 | 2.64 | 2.65 | 7.22 | 5.86 |
| فلسطين | | 6.10 | 5.00 | 2.47 | -3.74 | 4.40 | 2.46 |
| قطر | | | | | 0.84 | | 0.84 |
| الكويت | 2.50 | -3.10 | -3.12 | -1.58 | 1.92 | 2.72 | -0.68 |
| لبنان | 4.00 | 7.00 | -9.10 | 4.61 | 3.93 | 6.38 | 2.09 |
| ليبيا | | | 0.20 | 1.78 | 2.32 | 1.10 | 1.43 |
| مصر | 2.82 | 4.32 | 3.04 | 2.50 | 2.97 | 0.70 | 3.13 |
| المغرب | 2.09 | 2.65 | 1.52 | 1.00 | 3.80 | 1.08 | 2.21 |
| المملكة العربية السعودية | 4.77 | 7.86 | -5.23 | 0.55 | 0.13 | 4.98 | 1.62 |
| اليمن | | | | 1.59 | 1.14 | 0.32 | 1.36 |

**المصدر:** مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، للفترة 1961-2016. متاح على الموقع:
http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators. (بالإنكليزية، تم الاطلاع عليه في 20 أيار/مايو 2018).

**الجدول 4.** الحد الأقصى والحد الأدنى والحد الأقصى الأخير للإنفاق على الأجور والتوظيف في القطاع العام

| | الحد الأقصى لفاتورة تكاليف الأجور | الحد الأدنى لفاتورة تكاليف الأجور | الحد الأقصى الأخير | الطفرة (الحد الأقصى ناقص الحد الأدنى لتكاليف الأجور) | متوسط تسعينات القرن الماضي | متوسط العقد الأول من القرن الحالي | متوسط الفترة من 2010 إلى 2015 | إجمالي توظيف اليد العاملة في القطاع العام في تسعينات القرن الماضي (بالنسبة المئوية) | إجمالي توظيف اليد العاملة في القطاع العام في الفترة من 2005 إلى 2010 (بالنسبة المئوية) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 20.9 | 12.8 | 15.3 | 8.1 | 14.5 | 13.8 | 13.7 | 49 | 34.0 |
| الإمارات العربية المتحدة | 4.85 | 2.2 | 3.5 | n/a | 5.0 | 3.0 | 2.8 | | 73.3 |
| البحرين | 20.9 | 13.2 | 14.6 | 7.7 | 15.7 | 12.2 | 10.5 | | 33.9 |
| تونس | 9.9 | 10.2 | 10.6 | -0.3 | 10.0 | 10.1 | 10.1 | 32 | 22.0 |
| الجزائر | 7.8 | 9.3 | 8.8 | -1.5 | 8.9 | 7.2 | 11.0 | 58 | 30.0 |
| الجمهورية العربية السورية | 8.1 | 5.2 | 5.5 | 2.9 | 4.6 | 5.0 | (-) | 29 | 21.0 |
| عُمان | 8.9 | 8.0 | 7.8 | 0.9 | 8.6 | 7.6 | 6.8 | | 47.1 |
| قطر | 16.4 | 7.3 | 6.1 | n/a | 15.5 | 6.6 | 4.7 | | 86.7 |
| الكويت | 14.5 | 8.3 | 8.1 | 6.3 | 16.3 | 11.1 | 10.1 | | 80.1 |
| لبنان | 9.1 | 8.3 | 6.9 | (-) | 8.1 | 5.8 | 8.1 | | 17.6 |
| ليبيا | (-) | 12.9 | 34.8 | (-) | 14.1 | 9.0 | 23.4 | | 65.0 |
| مصر | 9.7 | 5.9 | 6.8 | 3.8 | 6.1 | 6.7 | 6.4 | 32 | 27.0 |
| المغرب | 12.1 | 10.4 | 11.7 | 1.7 | 10.6 | 11.4 | 11.3 | 26 | 11.0 |
| المملكة العربية السعودية | 18 | 13.2 | 19 | 4.8 | (-) | (-) | (-) | | 49.9 |

**المصدر:** Diwan and Akin, 2015 . أُعدت الحسابات بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

**ملاحظات:** بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، تشمل النسبة المئوية رعايا هذه الدول. وللاطلاع على تواريخ الحدود العليا والحدود الدنيا، انظر الجدول 1.

أدى خفض معدلات الإنفاق الحكومي على قطاعَي الصحة والتعليم، اللذين كانا السبيلين الرئيسيين اللذين سمحا للفقراء بالهروب من فخ الفقر في الماضي، إلى خلق مصدر للتفاوت في الحصول على الخدمات، ربّما يكون قد ساهم في إعاقة الحراك الاجتماعي (الجدول 5). وأدّى تخفيض الميزانيات إلى ارتفاع غير اعتيادي في التكاليف التي تكبّدها الأفراد للحصول على الصحة والتعليم في المنطقة على نفقتهم الخاصة، ما أدّى غالباً إلى الإمعان في إفقار الأسر الفقيرة والأسر التي تصنّف في الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وبحسب الدراسة التي أجرتها الإسكوا في هذا المجال تحت عنوان "إعادة النظر في

السياسة المالية في المنطقة العربية" (ESCWA, 2018)، فإن المدفوعات المذكورة تمثّل ما يصل إلى 8 في المائة من الدخل الفعلي (المتاح) للفقراء و11 في المائة من الدخل الفعلي للطبقة الوسطى.

وفي الوقت الذي شهد فيه قطاع التعليم توسّعاً سريعاً خلال فترة الخمسين عاماً، طال هذا التوسّع بشكل خاص مرحلة التعليم العالي خلال الحقبة الأخيرة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تونس، التي قفزت فيها معدلات الالتحاق بالتعليم العالي من 8 في المائة لدى شريحة عمرية محددة في عام 1980 إلى 19 في المائة في عام 2000 و36 في المائة بحلول عام 2010 (Kaboub, 2013). وفي مصر والجزائر أيضاً، سجّلت معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي مستويات مرتفعة بنفس النسبة تقريباً. وقد يكون توسع قطاع التعليم العالي ساهم في إبقاء الشباب بعيداً عن الشوارع لبضع سنوات، ولكن مقابل تكاليف باهظة على المدى الطويل. ذلك أنه أحيا توقعات لم يكتب لها أن تتحوّل إلى حقيقة ملموسة، نظراً لانخفاض إجمالي المهارات التي تزوّد بها الجامعات خريجيها، والتي يحتاج إليها سوق العمل بالفعل. وأسفر هذا التوسع عن تفشّي ظاهرة بطالة المتعلمين وما يستتبعه ذلك من مستويات مرتفعة من الإحباط لديهم ولدى أهاليهم؛ وعن خفض الجودة الإجمالية لنظام التعليم.

وجرى تخفيض الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية بشكل خاص خلال فترة الإصلاحات الهيكلية. فَفي مصر مثلاً، تراجع هذا الدعم من معدّل شبه مثالي بلغ أوجه عند 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية فترة الإصلاحات الهيكلية في تسعينات القرن الماضي. وانخفض هذا الدعم في تونس من معدّل بلغ 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى معدّل قريب من الصفر (الجدول 6). ولكن، مع ارتفاع أسعار المحروقات مجدداً في العقد الأول من القرن الحالي، عاود الدعم الحكومي للمحروقات ارتفاعه (Diwan and Akin, 2015). ولكن، خلافاً للهدف الذي كان مقصوداً منه في الماضي والمتمثّل في دعم شريحة الفقراء، شكّل الدعم الحكومي الأخير محاولة من جانب العديد من الحكومات لاجتذاب الأغنياء والطبقة الوسطى، بحيث يستمرون في دعم بقائها في السلطة. وأفضت هذه الزيادات في الدعم الحكومي إلى تقلّص مساحة مالية تعاني أصلاً من الانكماش.

كانت مجموعات أخرى وازنة سياسياً، وتحديداً الاتحادات العمالية الفاعلة، تتمتّع بالحماية أيضاً بشكل عام. ولطالما اعتُبرت العمالة المنظمة (ضمن النقابات العمالية) قوة نافذة في تونس ومصر (كما في المغرب والجزائر)، رغم أنها لم تكن تمثل ذلك العدد الكبير من العمّال في القطاع غير النظامي. ولكنّ حضورها كان قوياً في المؤسسات الكبرى والقطاع العام، لدرجة أن الحفاظ على السلم الاجتماعي كان يتطلب الحصول على دعمها الضمني على الأقل. ويساعد هذا في تفسير السبب وراء تقليص حجم الخدمة المدنية وبقائها مع ذلك مترهلة، وبطء عملية الخصخصة (وهذه الإصلاحات عارضتها النقابات)، وكذلك عدم مرونة هياكل سوق العمل النظامية (ما أعاق نمو الصناعات الموجّهة نحو التصدير) – انظر الجدول 4. وبينما كانت "العمالة الأرستقراطية" التي تتضمن العمالة المنظمة وعمّال القطاع العام تحظى بنوع من الحماية، دفع أولئك الذين اضطروا إلى العمل في القطاع غير النظامي أو عانوا من البطالة أو هاجروا ثمن التفاوت المتزايد في أسواق العمل. وفي النتيجة، كانت حكومات قليلة فقط لتجرؤ على المخاطرة بإثارة حفيظة العمالة المنظّمة التي تعدّ من المكوّنات الأساسية للمجتمع، نظراً لما تملكه هذه العمالة من أدوات، بما فيها إشعال الإضرابات والحركات الاحتجاجية في الشارع، وقوى المعارضة الصاعدة (Beinin and Vairel, 2013; Hibou, 2006).

**الجدول 5.** الحد الأقصى والحد الأدنى والحد الأقصى الأخير للإنفاق على الصحة والتعليم، ومتوسط هذا الإنفاق خلال عقد من الزمن، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي

| | الحد الأقصى للإنفاق على التعليم والصحة | الحد الأدنى للإنفاق على التعليم والصحة | الحد الأقصى الأخير | الطفرة (الحد الأقصى للإنفاق على التعليم ناقص الحد الأقصى للإنفاق على الصحة) | متوسط الإنفاق على التعليم والصحة في تسعينات القرن الماضي | متوسط الإنفاق على التعليم والصحة في العقد الأول من القرن الحالي | متوسط الإنفاق على التعليم والصحة في الفترة من 2010 إلى 2015 | متوسط تصنيف مؤشر التنمية البشرية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وفي العقد الأول والنصف الأوّل من العقد الثاني للقرن الحالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 5.3 | 6.2 | 7.8 | -0.9 | 7.5 | 8.1 | 6.9 | 59, 72, 77, 99 |
| البحرين | 7.9 | 5.4 | 6.3 | 2.5 | 6.1 | 6.0 | 6.2 | 38, 40, 38, 48 |
| تونس | 7.9 | 7.1 | 7.3 | 0.8 | 7.7 | 7.3 | 7.2 | 72, 85, 80, 92 |
| الجزائر | (-) | (-) | 8.3 | (-) | 10.4 | 6.8 | (-) | 70, 81, 84, 93 |
| الجمهورية العربية السورية | 3.0 | 2.0 | (-) | 1.0 | 2.8 | (-) | (-) | 64, 83, 90, 115 |
| عُمان | 8.6 | 6.6 | 6.9 | 2.0 | 6.8 | 6.4 | 6.0 | 145, 158, 169, 84 |
| قطر | (-) | (-) | 5.9 | (-) | (-) | 4.7 | 4.9 | 21, 32, 32, 37 |
| الكويت | 11.2 | 5.6 | 6.9 | 5.6 | 9.7 | 7.3 | 7.3 | 31, 41, 39, 51 |
| لبنان | n/a | 2.7 | 3.6 | n/a | 3.5 | 3.4 | 2.8 | 137, 151, 163, 74 |
| ليبيا | (-) | (-) | (-) | (-) | (-) | (-) | (-) | (-) |
| مصر | 6.5 | 5.5 | 5.7 | 1.0 | 5.4 | 6.0 | 5.1 | 81, 92, 91, 111 |
| المغرب | 7.8 | 6.9 | 8.3 | 0.9 | 6.7 | 7.2 | 8.0 | 85, 99, 107, 130 |
| المملكة العربية السعودية | 10.2 | 8.5 | 12.7 | 1.7 | (-) | (-) | (-) | |

**المصدر:** Diwan and Akin, 2015، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

**ملاحظة:** للاطلاع على تواريخ الحدّين الأقصى والأدنى للإنفاق على التعليم والصحة، انظر الجدول 1.

وهكذا، وبحلول عام 2011، أفضى إرث الماضي إلى خدمة مدنية يضعفها وجود عدد مفرط من الموظفين الذين لا يتقاضون أجوراً مجزية؛ وإلى تقديم خدمات قليلة الجودة، لا سيما للفقراء؛ وإلى نظام تعليم جامعي متضخّم الحجم وضعيف الأداء؛ وتقديم إعانات حكومية كبيرة للطبقات المتوسطة والعليا؛ وتدنّي مستويات الاستثمارات العامة في قطاع البنى الأساسية؛ وإفقار المناطق النائية البعيدة عن العاصمة؛ وقمع المعارضة. وورثت الأنظمة الجديدة، التي تشكلت بعد انتفاضات عام 2011، مؤسسات تعاني من الآثار العميقة لأكثر من عشرين عاماً من الفساد والاضمحلال، سواء في مجال التعليم أو الأمن أو التحكّم الكليّ، ما قلّص بشدة قدرتها على إصلاح أنظمتها بطرق تتواءم مع الأيديولوجيات الجديدة التي كانت تجسّدها.

**الجدول 6.** الحد الأقصى والحد الأدنى والحد الأقصى الأخير للإعانات الحكومية والاستثمارات العامة، كحصة من الناتج المحلي الإجمالي

| | الحد الأقصى للإعانات الحكومية | الحد الأدنى للإعانات الحكومية | الحد الأقصى الأخير للإعانات الحكومية | الحد الأقصى للاستثمارات العامة | الحد الأدنى للاستثمارات العامة | الحد الأقصى الأخير للاستثمارات العامة | الحد الأقصى ناقص الحد الأدنى للإعانات الحكومية زائد الحد الأقصى ناقص الحد الأدنى للاستثمارات العامة، مقسوماً على الطفرة الإجمالية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأردن | 7.0 | 2.0 | 1.5 | 17.7 | 6.1 | 8.2 | 0.7 |
| الإمارات العربية المتحدة | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 10.1 | 6.7 | 9.4 | 0.3 |
| البحرين | (-) | 1.8 | (-) | (-) | 4.3 | 9.1 | (-) |
| تونس | 11.4 | 0.2 | 5.4 | 16.5 | 5.7 | 1.4 | 1.4 |
| الجزائر | 7.1 | 5.2 | 10.6 | 18.9 | 8.2 | 38.5 | 1.0 |
| الجمهورية العربية السورية | 20.2 | 13.1 | 10.4 | 17.6 | 7.4 | 11.2 | 0.7 |
| عُمان | 2.9 | 0.5 | 1.9 | 23.7 | 11.4 | 18.8 | 0.6 |
| قطر | 0.0 | 1.9 | 3.0 | 6.8 | 7.9 | 10.6 | -0.1 |
| الكويت | n/a | 4.5 | 6.6 | 17.6 | 4.3 | 3.7 | (-) |
| لبنان | 1.6 | 4,8 | 0.4 | 9.3 | 1.7 | 3.1 | (-) |
| ليبيا | (-) | 0.2 | 13.7 | (-) | 8.3 | 7.6 | (-) |
| مصر | 22.7 | 1.5 | 8.8 | 20.7 | 14.1 | 8.0 | 0.8 |
| المغرب | 5.6 | 0.6 | 6.1 | 8.4 | 3.0 | 4.5 | 0.4 |
| المملكة العربية السعودية | 1.8 | 1.6 | 2.3 | 16 | 5 | 12 | 0.4 |

**المصدر:** Diwan and Akin, 2015. أعدت الحسابات استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

**ملاحظة:** للاطلاع على تواريخ الحدّين الأقصى والأدنى، انظر الجدول 1.

## باء. من نمو تقوده الدولة إلى شكل غير متوازن من أشكال الرأسمالية

خلال مرحلة الانتقال من الأنظمة الاقتصادية الموجّهة من جانب الدولة إلى اقتصادات السوق في منتصف ثمانينات القرن الماضي، والتي تمت تحت ضغط الأزمات العاصفة بالأنظمة العربية، واجه الأوتوقراطيون معارضة متزايدة. وفي الوقت نفسه، فقد هؤلاء سيطرتهم، ليس فقط من الناحية الأيديولوجية، ولكن أيضاً على مستوى قدرتهم على التحكم بالمؤسسات التابعة للدولة وبميزانيات الاستثمار الكبيرة والخدمة المدنية واسعة النطاق والإنفاق العسكري والأمني. وتطلّب إحلال الاستقرار السياسي إدارة القطاع الخاص الناشئ بطريقة سياسية لضمان حياده السياسي على الأقل وعدم اصطفافه وراء قوى المعارضة. وأُحكِمت السيطرة

على هذا القطاع من خلال وضع حواجز تقصي المعارضين، وبتقديم الامتيازات لمجموعة ضيّقة من الحلفاء الموثوق بهم.

## دائرة ضيّقة من ذوي الامتيازات

على الرغم من أن شبكات ذوي الامتيازات (أو شبكات الزبائنية) كانت موجودة في القطاع الخاص في فترة ما قبل الإصلاحات الهيكلية في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، فقد تركز عملها في القطاع العام، لا سيما وأن القطاع الخاص كان يؤدي دوراً ثانوياً ومكّملاً لدور مؤسسات القطاع العام. ولكن، بعد فترة الإصلاحات الهيكلية، تعاظمت أهمية هذه الشبكات التي أصبحت أكثر تحكّماً بالاقتصاد من جهة وأفضل تنظيماً من جهة أخرى، وباتت تهيمن عليها حوالى 20 إلى 30 من العائلات المقرّبة من الحاكم (Owen, 2004, 2014; Heydemann 2004). وأدّت شبكات ذوي الامتيازات تلك إلى تدنّي مستويات حكم القانون، لا سيّما في العراق والجزائر (الشكل 3).

وكما ورد في Diwan, Keefer and Schiffbauer (2014) بشأن مصر، أدار 32 رجل أعمال مرتبطاً بشكل وثيق بأصحاب الشأن السياسي حوالي 500 شركة، وقد شغل معظمهم مناصب سياسية في منتصف العقد الأول من القرن الحالي. وتمكّنت هذه الشركات، في الفترة من عام 2000 إلى 2010 (Chekir and Diwan, 2015; Acemoglu and Robinson, 2013) من السيطرة على مشهد قطاع الشركات في مصر واحتكار الفرص الاقتصادية الجديدة الأكثر توليداً للربح. كما استطاعت هذه الشركات، بحلول عام 2010، تحقيق أرباح تعادل 60 في المائة من إجمالي أرباح الشركات في هذا القطاع، رغم أنها لا تستخدم سوى 11 في المائة من القوى العاملة في القطاع الخاص النظامي. وفي تونس أيضاً، استأثرت حاشية الرئيس السابق زين العابدين بن علي بنسبة مرتفعة (21 في المائة) من إجمالي الأرباح الصافية للقطاع الخاص في عام 2010، على الرغم من أن الشركات التابعة لها تسهم بـِ 3 في المائة فقط من ناتج القطاع الخاص وأنها تستخدم 1 في المائة فقط من القوى العاملة في البلد (Rijkers, freund and Nucifora, 2018).

**الشكل 3.** حكم القانون حسب البلد، 1996-2016

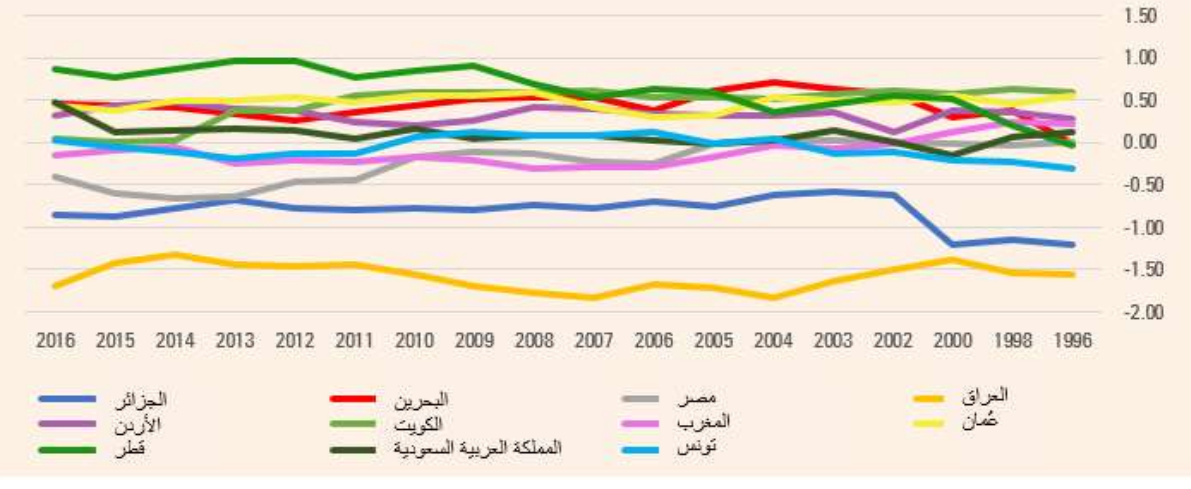


**المصدر:** مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي، للفترة 1996-2016. متاح على الموقع:
http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home (بالإنكليزية، جرى الاطّلاع عليه في 20 أيار/مايو 2018).

يعود الفساد بالضرر على النمو عن طريق الحد من الأثر الحميد للمنافسة – مجموع القوى الديناميكية التي تحفّز القطاع الخاص على الابتكار والاستثمار في العمليات والأصول الكفيلة بتعزيز كفاءة العمّال وإنتاجيتهم. وأظهر البحث (Aghion, Philippe, and others (2001)) كيف تضعف هذه العملية الديناميكية عندما تُمنَح الشركات الرائدة ميزات تكلفة خارجية لا يمكن التفوّق عليها، ما يؤدي إلى نشوء هيكليات أسواق تشتمل على عدد محدود من الشركات الكبيرة غير الفعالة، وعلى عدد مُفرط من الشركات الصغيرة غير الفعالة كذلك. وفي مصر، هناك أدلّة ملموسة على أن نظام المحسوبية أفضى إلى ركود النمو الاقتصادي وأضعف القدرة على خلق فرص عمل. غير أنه في حين ساهمت ميزات الشركات الكبيرة المذكورة في زيادة أرباحها، كانت هذه الشركات تُدار بكفاءة أقل من الشركات المنافسة لها، إذ كانت تتطلب استثمار كمية أكبر من رؤوس الأموال وكانت بمنأى من المنافسة. وقد ساهم ذلك في سوء تخصيص المدخرات الوطنية الشحيحة وتمخّض تراجعاً في النموّ.

ويخلص Diwan, Keefer and Schiffbauer (2014) إلى أنّ القطاعات التي يهيمن عليها عدد قليل من الشركات القائمة على المحسوبية أقل فعالية – إذ تضم عدداً قليلاً من الشركات وتفتقر بشدة إلى المؤسسات المتوسطة الحجم (التي تؤدي دوراً أساسياً في توازن السوق). وهي لم تتمكّن بشكل عام من خلق الكثير من الوظائف الجديدة مقارنة بالقطاعات الأخرى الأكثر قدرة على المنافسة. ويُضاف إلى هذه التأثيرات الأثر الإجمالي الملحوظ للمحسوبية على النمو. ويُقدّر أنه، بغياب الامتيازات الممنوحة للمرتبطين بأصحاب الشأن السياسي، كان النمو الاقتصادي في مصر ليكون أكبر بنسبة 1 في المائة سنوياً، مع أن الطلب على العمالة أكبر بنسبة 20 في المائة مما كان عليه في العقد الماضي[3]. وتشهد بلدان أخرى عمليات مماثلة لها تأثيرها على واقع الأمور. ففي تونس مثلاً، كرّس النظام تمييزاً حاداً بين شركات "الأونشور" (التي ينحصر نشاطها داخل حدود الدولة) وشركات "الأوفشور" (التي ينحصر عملها خارج حدود الدولة). فقد سيطر المرتبطون بأصحاب الشأن السياسي دون سواهم على أول نوع من هذه الشركات، في حين أتيح للنوع الثاني العمل في كنف نظام يفرض عليها ضرائب منخفضة بهدف تعزيز الصادرات. وفي الواقع، تأثر نمو شركات التصدير سلباً بانخفاض القدرة التنافسية لخدمات "الأونشور"، وتعذّر تحسين مستويات هذا النموّ عبر الزمن (Cammett and Others, 2015). وبشكل أعمّ، بقي القطاع الرسمي في جميع الدول العربية صغير الحجم، حيث إنه يستخدم أقل من 15 في المائة من مجموع القوى العاملة بعد تطبيق السياسات التحررية بعشرين عاماً (الشكل 4).

شهدت مختلف بلدان المنطقة أنواعاً مختلفة من نظام المحسوبية، تبعاً للدور السياسي الذي أدّاه هذا النظام. وتوجد ثلاثة نماذج رئيسية تقليدية للعلاقات الوثيقة بين الدولة والشركات، تندرج تحتها أشكال مختلفة من التبادلات بين الراعي (أو الكفيل) والعميل، وهذه الأنواع هي النموذج الكوري؛ والنموذج البرازيلي؛ والنموذج الروسي (Khan, 2010). ويشدّد النموذج الكوري على مراقبة الراعي لأداء العميل بشكل وثيق – كان ائتلاف التشيبول القوي (ائتلاف كبير يضم شركات عائلية كورية جنوبية تتحكم بائتلافات تجارية واسعة النطاق) يتمتع بالعديد من الميزات الاقتصادية. وفي المقابل، كانت الشركات التي تفشل في زيادة صادراتها تتعرّض لخطر اعتقال مدرائها[4]. أما النموذج البرازيلي، فيقوم على مبدأ الزبائنية، إذ يتعين على الشركات العميلة أن تقوم برد الجميل للسياسيين مقابل الامتيازات الاقتصادية التي تحصل عليها، سواء عن طريق تمويلهم كسياسيين أو بتوفير فرص عمل لمناصريهم السياسيين أو بدعم المنظمات غير الحكومية المفيدة لهم سياسياً. وأمّا النموذج الروسي فيركّز على الإقصاء، حيث لا يُسمح سوى للشركات المناصرة للنظام بالتحرّك بحرية في المجال الاقتصادي، وذلك لمنع المعارضة من الحصول على أي

تمويل يمكن استخدامه لأهداف سياسية. وبينما يمكن للنموذج الأول (أي النموذج الكوري) أن يساهم في تحقيق نمو اقتصادي، يعدّ النموذج الثالث (أي الروسي) الأكثر تكلفة على مستوى النمو الشامل، إذ تتعرّض القطاعات المرتبطة بالنمو بشكل أساسي لخطر الإقصاء. ومن جهة أخرى، يمكن للنموذج الثاني (أي البرازيلي) أن يدعم النمو، ولكن فقط حين يساهم مثل هذا النمو في تقوية وتعزيز الحكومات الإصلاحية. وبينما اشتملت التسويات السياسية في المنطقة العربية على النماذج الثلاثة المذكورة من العلاقات بين الدولة والشركات، فإن العديد من البلدان، بما فيها مصر في عهد الرئيس حسني مبارك وتونس في عهد الرئيس زين العابدين بن علي، قد اتّبعت النموذج الثالث من نظام المحسوبية، ما يفسر افتقار النموّ فيها إلى عنصر الشمول.

ويرتبط وجود قطاعات غير نظامية كبرى ارتباطاً مباشراً بالبيئة التنظيمية لهذه القطاعات. فسوق العمل منظّم بهدف حماية مصالح نخبة العمال، ما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين القطاعين النظامي وغير النظامي. ويهيمن على القطاع الخاص مشهد نموذج حصة التوظيف في الشركات الصغرى التي لا يتعدى عدد العاملين فيها خمسة موظفين، إذ تبلغ هذه الحصّة 40 في المائة في تونس و60 في المائة في مصر. ومثلت فرص العمل المستحدثة في الشركات الناشئة المتناهية الصغر – التي تضم شركات عمرها خمس سنوات أو أقل وعدد موظفيها خمسة أو أقل، 92 في المائة من صافي عدد الوظائف المستحدثة في تونس في الفترة من 1996 إلى 2010. ومن جهة أخرى، يبلغ احتمال نموّ الشركات الصغرى بحيث يصبح عدد موظفيها أكثر من عشرة بعد تأسيسها بخمس سنوات 3 في المائة فقط في تونس (World Bank, 2014). ويؤدي ذلك إلى الثني عن إنشاء شركات جديدة وإلى الحدّ من صافي عدد الوظائف المستحدثة (وهو عدد الوظائف المتبقّي بعد اقتطاع عدد الوظائف التي تتم خسارتها)، ويفضي في نهاية المطاف إلى قطاع خاص نظامي صغير الحجم. وتميل الشركات الصغيرة إلى البقاء صغيرة الحجم، بينما تميل الشركات الكبيرة إلى الحفاظ على حجمها. ونتيجة لذلك، تتلاشى "الطبقة المتوسطة" من المشاريع علماً أنها من المكوّنات الأساسية للقطاع الخاص ويدلّ وجودها عادةً على مستويات مرتفعة من الابتكار في البلدان الأخرى. وفي القطاع الخاص النظامي الصغير الحجم، تخصَّص الوظائف الجيدة للأشخاص المحسوبين على الجهات السياسية، عن طريق شبكات الزبائنية، ما يسفر عن زيادة اللامساواة في الحصول على الوظائف الجيدة، وعن استياءٍ في أوساط الشباب المتعلم الذين ظلت معدلات البطالة في صفوفه مرتفعة طيلة الفترة المذكورة أعلاه.

وانطوت التركة الاجتماعية للنظام الرأسمالي المركّز على مشاكل معقّدة للغاية. فَقد أسفرت المحسوبيات عن نظام رأسمالي غير شامل للجميع يفتقر إلى الشعبية؛ وعن ولادة شريحة "الواحد في المائة" الغنية جداً والتي قلبت الموازين السياسية من خلال تعزيز دور النُّخب بشكل ملحوظ، على حساب شرائح واسعة من الجمهور. وأدّى النموّ البطيء للقطاع الخاص النظامي إلى تفاقم مستويات التفاوت في سوق العمل، من خلال زيادة اللامساواة في الفرص المتوفرة للمتخرجين الجدد. ولجميع هذه الأسباب، شرعت شرائح واسعة من الجمهور في النظر إلى المحسوبية والفساد، بشتى أشكالهما، باعتبارهما السمتين المميزتين للّيبرالية الاقتصادية، ومصدراً للعديد من المشاكل، بما فيها نقص فرص العمل وارتفاع مستويات التفاوت. ويشير العديد من المؤشرات ذات الصلة إلى أن الفساد بات يشكّل مصدر قلق عميق لدى الشعب (Diwan and Nabli, 2013).

**الشكل 4.** القوى المكوّنة للقوى العاملة في بلدان عربية مختارة، حوالي عام 2010

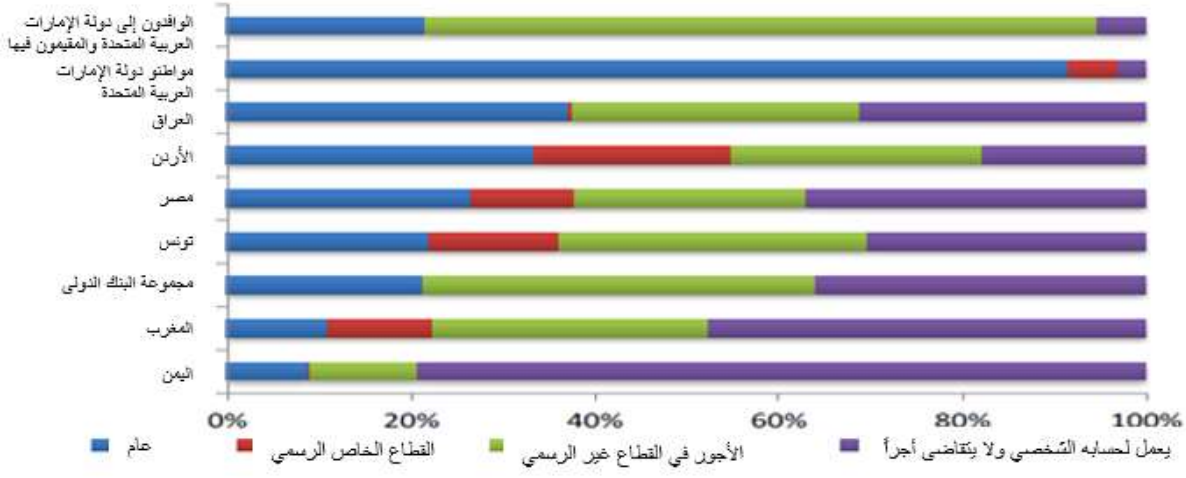


**المصدر:** البنك الدولي، 2013.

**ملاحظة:** التوظيف الرسمي، المعرّف من خلال صلته بالضمان الاجتماعي، غير متاح في شركات القطاع الخاص في مجموعة البنك الدولي، ولا في دولة الإمارات العربية المتحدة بالنسبة للعمال الوافدين.

## جيم. ديمقراطية مقيّدة واستقلالية محدودة ومشاركة قاصرة

شهدت اقتصادات معظم البلدان العربية نهضة بارزة في مراحل ما بعد الاستقلال. ومن منظور سياسي، خضعت هذه البلدان حيناً لنظام ملكي (مثل الأردن والمغرب والمملكة العربية السعودية)، وحيناً آخر لنظام عسكري أو نظام الحزب الواحد، أو لكلا الخيارين مجتمعين (كما في الجمهورية العربية السورية والجزائر والعراق وليبيا). وتمحورت جميع هذه الأنظمة حول أفراد يتمتعون بالكاريزما (ذوو قدرة هائلة على التأثير على الجماهير) شغلوا مناصب قيادية أو رئاسية أو ملكية "لمدى الحياة" بعد نجاحهم في إحكام قبضتهم على السلطة (Owen, 2014). ويمكن تشبيه هذه الأنظمة بأنظمة بلدان أخرى شهدت سيطرة قوية للدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، مثل كوريا في ستينات وأوائل سبعينات القرن الماضي، وإثيوبيا ورواندا في الزمن الحاضر. وأدت الانقلابات العسكرية في هذه البلدان إلى تحريك عجلة الحياة فيها، بعد أن اتّبعت الأنظمة الحاكمة فيها استراتيجية متماسكة تهدف إلى تحقيق التنمية.

ودفع فشل سياسات التحديث الاقتصادي واستراتيجيات التصنيع الرامية إلى استبدال الواردات بالمنتجات المحلية، التي اتّبعتها الدولة، غالبية البلدان العربية إلى تطبيق مبادئ الليبرالية الاقتصادية – ولكن ليس السياسية – ابتداءً من ثمانينات القرن الماضي. ونتيجة لذلك، انكفأت الدولة انكفاءً كبيراً عن أداء دورها مقارنة بالمعايير الدولية، ولجأ الحكام بشكل متزايد إلى استراتيجيات "فرّق تسد" للحفاظ على مناصبهم، ما أضعف جودة الحكم، ولا سيما حكم القانون وقدرة الدولة. وبالتالي، أصبحت السياسات المتّبعة في الحكم في فترة ما بعد الإصلاحات الهيكلية التي أجريت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي

أقل اتساقاً في بعض البلدان، ومحدودة في بلدان أخرى، إذ باتت تستهدف تنفيذ أهداف قصيرة المدى.

وتمثّلت إحدى العواقب الأخرى لانكفاء الدولة عن أداء مهامها في ارتفاع وتيرة المظالم الاجتماعية. وترافق ذلك مع بروز حركة معارضة سياسية واسعة النطاق في ثمانينات القرن الماضي، تجلّت مثلاً في مختلف أحداث الشغب الناتجة من ارتفاع كلفة المواد الغذائية في مختلف العواصم العربية نتيجة إلغاء إعانات الاستهلاك الحكومية. وآنذاك، وعلى عكس مناطق أخرى مثل أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، لم تؤدِّ الأزمات الاقتصادية العربية إلى تغيير النظام أثناء "الموجة الثالثة" من الإصلاحات الديمقرطية التي اجتاحت المناطق المذكورة بالتزامن تقريباً مع تلك الفترة. فَفي الشرق الأوسط، لم يأذن الحكام بتوسيع الحيّز السياسي للحد من الضغوط الاجتماعية الناجمة عن انخفاض الموارد الاقتصادية. بل على العكس، سجّلت المنطقة في عام 2010 مستوى أقل من الانفتاح السياسيّ مقارنة بما كان عليه الوضع عام 1980. ودفع ارتفاع وتيرة التعبير عن المظالم الحكومات إلى اللجوء بشكل متزايد إلى أساليب ماكرة لممارسة الترهيب والترغيب سعياً للبقاء في السلطة (Schlumberger, 2007; Cammett and others, 2015). وقد أفضى القمع المتزايد إلى تدهور جودة حكم القانون – انظر الشكل 3. وعطّل ارتفاع الإعانات الحكومية دور الإنفاق الاجتماعي والاستثمارات العامة بشكل متزايد (الجدولان 5 و6)، ما أفضى إلى استنزاف الخدمات الاجتماعية.

ومثّلت الركائز الأيديولوجية والمحركات الاجتماعية التي ولّدتها الانتفاضات العربية عام 2011 نقلة نوعية بعيداً عن أيديولوجيات الماضي، وربّما ولّدت "أوساط ثقافية" جديدة في المنطقة (Moaddel and Gelfand, 2017). وتحققت تحوّلات اقتصادية واجتماعية كبرى خلال فترة الحكم الأوتوقراطي الطويل، منها تداعي نظام الحكم التقليدي، وازدهار التعليم، والطفرة الديمغرافية، والتحضّر السريع، وتطور اقتصادات السوق، ومؤخراً ازدهار وسائل الاتصال الجماهيرية التي أدت إلى خلق مساحة عربية ثقافية أكثر ديناميكية وارتباطاً بتأثيرات الأفكار العالمية. ولم تسترشد الانتفاضات العربية بأيديولوجيات الماضي، بل جسّدت قيماً مجتمعية منبثقة من المجتمعات المحلية، وفق نمط يتّجه من القاعدة إلى القمة وليس العكس كما في السابق. ولا شكّ في أن هذا الحدث الجديد يتّسم بديناميّته وتعدّد جوانبه، ولا يمكن تعريفه من خلال نظرية سياسية واحدة فقط.

تاريخياً، حاولت "الايديولوجيات" المتّجهة من القمة إلى القاعدة في العالم العربي إعادة تشكيل قيم المواطنين ومواقفهم، بدءاً بحركة الإسلام الليبرالي الإصلاحية في عشرينات القرن الماضي والحركات القومية العربية في ستينات ذلك القرن، وصولاً إلى الحركات الاحتجاجية في عام 2011، الشتاء الطويل الذي مرّت به الأنظمة الأوتوقراطية التي كانت مهيمنة في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي. وبشكل متوازٍ، شهدت هذه المرحلة الأخيرة إعادة إحياء الإسلام السياسي. ولم تكن القيم المرتبطة بالتمكين الشخصي والتركيز على الفرد تلقى أي دعم من الأيديولوجيات المذكورة. بل على العكس، قمعت تلك الإيديولوجيات هذه القيم بشدة، تارة تحت مسمّى المصلحة العامة وتارة أخرى بذريعة دعم الحكم الأوتوقراطي، وهو ما يدعو للسخرية، على الرغم من فقدانه لشرعيته عند الشعب منذ فترة طويلة. وأُقصيت الحركات السياسية الليبرالية المعروفة بتأييدها لمذهب الفردانية من الحياة السياسية، ولم يُسمح لها ببناء مؤسسات تُمكّنها من الدفاع عن مصالحها، على عكس ما أتيح للإسلاميين الذين سُمحَ لهم بالقيام بذلك في مساجد احتموا بين جدرانها. وحُيِّد الليبراليون، إمّا عن طريق قمعهم

(ولا سيما اليساريون منهم) وإما عن طريق ترغيبهم بالانضمام إلى معتنقي تلك الايديولوجيات. وانضمت شرائح واسعة من الليبراليين الاجتماعيين الأكثر إلى صفوف مناصري الصفقة الأوتوقراطية، لتحصين أنفسهم من استبداد أغلبية لا يستطيعون التعايش معها – أي الأكثرية المحافظة اجتماعياً بشكل مبالغ به في حالة الإسلام السياسي، أو اليسار المغالي في مناصرته لإعادة التوزيع في الاقتصاد (Diwan, 2013).

وفي العقود الأربعة الماضية تحديداً، وبهدف الدفاع عن أسلوب حكمها الأوتوقراطي، قامت الأنظمة العربية بترسيخ مجموعة من السياسات والمؤسسات الرامية إلى فرض ثقافة الخنوع والطاعة. واستخدمت كل ما لديها من أدوات، بما فيها النهج الأوتوقراطي ومن يطبقونه، ومناصرو النظام الأبوي، والمساجد، والمدارس، ووسائل الإعلام، وعند الضرورة "أجهزة المخابرات"، لقمع المعارضة وإسكات الصوت المستقل. وأدى كل ذلك إلى فترة من الهدوء دامت لأكثر من 30 عاماً، تخللها في الغالب اعتماد سياسات خارجية غير شعبية، واستشراء الفساد، وتفاقُم قمع الحقوق المدنية وحقوق الإنسان، وضعف النموّ الاقتصادي (ما عدا في دول مجلس التعاون الخليجي). واستُخدم الدين لبثّ قيَم الخنوع، وأُفرغت الثقافة الشعبية من محتواها الاجتماعي عن طريق الرقابة، وتحوّل عدد متزايد من وسائل الإعلام الإقليمية التي تتحكّم بها مصالح الجهات المحافظة، بسرعة، إلى وسيلة لتمجيد الأفراد، عبر إفراغها من أيّة مقاصد سياسية بنّاءة. كذلك، تم إحكام القبضة على التعليم لغرس القيم المحافِظة في النفوس من جهة، وإبطال مفعول تأثيرها السلبي المحتمل على النظام الاجتماعي من جهة أخرى. وعُزّز النظام الأبوي في العديد من البلدان عن طريق سنّ قوانين أسرية أدّت إلى تآكل المكاسب التي تحققت خلال فترات أكثر تقدميّة. وتمّ تهميش الشباب والنساء وإضعافهم والتحكّم بهم (Zaatari, 2014). وتركت هذه الإجراءات جروحا عميقة في المجتمع – إذ أدّت إلى ظهور قيم محافِظة إلى حدّ التشدّد، وإلى إضعاف المساواة بين الجنسين وتقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية مقارنة بالمجتمعات الأخرى التي حققت مستويات مماثلة من التنمية.

## دال. الانتفاضات الشعبية في عام 2011 وتداعياتها

أدّت مشاعر الإحباط الشعبي الناتج من تردّي جودة الحكم، وكذلك القمع المتصاعد والتطلعات الاجتماعية غير الملبّاة لمجتمع تكثر فيه شرائح المتعلمين بشكل متزايد، إلى إحداث صدمة سياسية كبيرة في عام 2011، عندما حاولت التحركات الشعبية في جميع أنحاء الشرق الأوسط تحويل مسار العملية السياسية نحو أنظمة أكثر انفتاحاً وديمقراطية. وقد حدث في السابق في مناطق أخرى في العالم مثل هذا التحوّل من أنظمة أوتوقراطية إلى أنظمة أكثر انفتاحاً وتنافسية.

يعتقد علماء العلوم السياسية بغالبيتهم أنّ البلدان التي تزداد غنىً تتجه في نهاية المطاف إلى اتّباع نظام حكم تنافسي وإلى إتاحة مساحة أوسع للتعبير عن الرأي. ويجري تناول هذه الحالة بإسهاب في Acemoglu, Daron, and James A. Robinson (2006)، حيث يُشار إلى أنه من دون مشاركة سياسية واقتصادية شاملة، من غير المرجح أن تزدهر المجتمعات. وبينما يضع نموذج الصين (أو دول مجلس التعاون الخليجي) هذه الفرضية موضع شكّ وتساؤل، من المسلّم به أن البلدان الأوتوقراطية تواجه في حالتي النجاح والفشل الاقتصاديين تحديات تتعلق بالحوكمة تدفعها إما إلى السعي لاستعادة السلطة المفقودة، وإما إلى فتح الباب أمام إصلاحات سياسية جدّية. كذلك، تبيّن أنّ الأنظمة

الحاكمة في معظم أنحاء العالم العربي لم تعد تملك خلال العقد الأول من القرن الحالي أي أساس أيديولوجي يمكنها الارتكاز عليه، ما يتناقض بشكل حاد مع الأيديولوجيات التي كانت سائدة في ستينات القرن الماضي والتي اتسمت بمشروعيتها ونجاحها في تعبئة الجمهور على نطاق واسع.

غير أنّ النجاح يسفر عن ضغوط أيضاً. فقد أدّى النجاح النسبي في تسريع عجلة النمو الاقتصادي في معظم أنحاء العالم العربي في العقد الأول من القرن الحالي إلى وجود قطاع خاص أكثر تطوراً، وطبقة وسطى متنامية، وشبكة صاعدة من منظمات المجتمع المدني – سعت جميعها إلى المطالبة بإنشاء مؤسسات يمكنها حلّ النزاعات بشكل محايد وتوفير منصّة للمنافسة تقوم على مبدأ تكافؤ الفرص، في آن واحد. ويميل مثل هذا التعقّد الاجتماعي والاقتصادي المُعزّز إلى الاصطدام بشكل متزايد بالمؤسسات الحكومية والسياسية ذات النزعة السلطوية.

وخلق تفاوت ردود فعل النخب السياسية في مختلف البلدان العربية على هذه الحركات الجماهيرية مسارات أحداث تباين بشدة بين بلد وآخر. فنطاق الانفتاح السياسي المفاجئ الذي أعقب عقودًا من السياسات الحكومية المستبدّة، وإطلاق العنان للصراعات التي كانت مكبوتة في الماضي، أمعنا في تعقيد وتعميق تحديات الحوكمة. كذلك، من التحديات التي يواجهها العديد من البلدان أنّه، وبعد تبدّد مفعول الحماس الانتخابي الأولي، يُرجّح أن تغيب المؤسسات القادرة على الاستمرار في دعم المنافسة عن تلك البلدان التي خضعت لحكم أوتوقراطي ساد لحقبات طويلة من الزمن. ويمكن أن تكون النتيجة، كما في بنغلادش أو كينيا، نظاماً سياسياً يقوم على الزبائنية - ويتأرجح إلى ما لا نهاية كما يبدو، على ما يدعوه Levy and Fukuyama (2010) على حافة الفوضى. وعلى الرغم من ذلك، من الملفت أنّه تبين أن "حافة الفوضى" هذه يمكن أن تكون ملائمة لحدوث ديناميكية اقتصادية كبيرة. بيد أنه من غير المؤكد ما إذا كانت البلدان قادرة على الصمود لفترة طويلة تكفي لتوطيد ما أحرزته من مكاسب - أو ما إذا كانت "حافة الفوضى" مقدمة للانزلاق في أزمة جديدة.

والجمهورية العربية السورية واليمن وليبيا نماذج لحالات متطرفة في هذا السياق، حيث أسفر انتقالها المفاجئ من الأوتوقراطية عن انهيار التسويات السياسية القائمة بكاملها. في المقابل، تجاوبت دول مجلس التعاون الخليجي مع الحراك من خلال زيادة الإنفاق الاجتماعي، فنجحت بالتالي في المحافظة على استقرارها. واستجابت البلدان المتبقية في المنطقة للوضع الجديد بطرق مختلفة أفضت جميعها إلى كسر النموذج النمطي الذي طبع الحياة السياسية في الشرق الأوسط في العقود الماضية (Owen, 2014). ومن بين البلدان التي تمرّ بمرحلة "انتقالية"، اختلف ما حدث في تونس ومصر اختلافاً جذرياً عما حدث في البلدان الأخرى، إذ سعت مصر للتكيُّف مع الظروف الجديدة عن طريق "إصلاح" النظام القديم، في حين بحثت تونس عن طرق لإصلاح مؤسساتها السياسية والاقتصادية عن طريق اعتماد نظام أكثر تنافسية. أما الأردن والجزائر والمغرب، فاختارت مساراً متوسّطاً، حيث أجرت إصلاحات سياسية من أجل الحفاظ على التسوية السياسية القائمة ثم تغييرها بطريقة تدريجية، من دون أن يؤدي ذلك إلى خسارة كبيرة للسلطة السياسية في المدى القصير.

وتواجه جميع الديمقراطيات التنافسية الناشئة حديثاً تحديات ذات صلة بقدرتها على التكيُّف مع الظروف الجديدة. فمع بداية أية مرحلة انتقالية، تكون الأطراف السياسية القادرة على ترجمة تفضيلات الجميع إلى خطة عمل قابلة للنجاح غير موجودة، ويكون هناك شحّ في المؤسسات التي يمكن أن تنتج حلولاً تعاونية تقبلها مختلف القوى السياسية

الأساسية. ويمكن للانتقال من مسار الهيمنة إلى المسار التنافسي أن يحدُث بطريقة سلسة نسبياً – كما في كوريا التي تمّ انتقالها من آخر مراحل نظام الدولة المهيمِنة إلى نظام حكم تنافسي سلساً بشكل شبه تام. غير أنّ الأمور قد تتطوّر بشكل أكثر تعقيداً – كما حدث في المنطقة العربية. وتشمل الأمثلة الأخرى على حالات الانتقال الثورات الملوّنة في أوروبا الشرقية والاضطرابات في إندونيسيا وتايلند. وعلى هذا المستوى، يتبيّن أن للمنطقة العربية خصوصياتها المختلفة. فَخلافا لأوروبا الشرقية، لم يكن بالإمكان استبدال مؤسسات الماضي الفاقدة للشرعية بقواعد جديدة قابلة للتطبيق. وبعكس ما آلت إليه الأمور إثر العملية الانتقالية في كوريا وإندونيسيا والمكسيك في الآونة الأخيرة، لم يقم الحكام الأوتوقراطيون العرب بإعداد الأرضية المؤسساتية المؤاتية تمهيداً لمستقبلٍ شامل لمختلف شرائح المجتمع.

كذلك، تواجه جهود إعادة إحلال الحكم الأوتوقراطي في أعقاب الانتفاضات الشعبية، كما يحصل في مصر، تحديات جمّة، وإن كانت من نوع مختلف عن تلك التي تواجهها الديمقراطيات الشابة والهشّة. ويُستشفّ من تجارب مثل العملية الإصلاحية الفاشلة في الاتحاد السوفييتي سابقاً والمعادلة السياسية غير المستقرة في باكستان أن مصر مقدمة على مخاطر شتى. فقد أطلقت هذه الثورات العنان لمستويات غير مسبوقة من النشاط الاجتماعي يُعتقد أن الخوف من الوقوع في الفوضى قد أدّى إلى كبح جماحها في المدى القصير. ولكن من المؤكد أنه أصبح من الصعب على مختلف الأنظمة البقاء في السلطة بحال لم تتمكن من ضمان حدّ أدنى من الرضا للمكوّنات الأساسية في المجتمع في إطار الصفقة الأوتوقراطية المُعاد تشكيلها.

وأحدثت الانتفاضات صدمة اقتصادية سلبية في البلدان العربية التي تمرّ بمرحلة انتقالية، حيث تلقّت السياحة ضربة موجعة، وتسارع هروب رؤوس الأموال، وتراجعت الصادرات، وانهارت الاستثمارات في جميع أنحاء المنطقة. ونتيجة لذلك، انخفض النمو الاقتصادي انخفاضا حادّا بعد عام 2011 وازدادت معدلات البطالة. وعانت اقتصادات البلدان التي انزلقت في صراعات أهلية، مثل الجمهورية العربية السورية، من دمار اقتصادي واسع، وخسائر كبرى في الأرواح، وارتفاع غير مسبوق في أعداد اللاجئين، وأزمة إنسانية. وتأثرت اقتصادات البلدان المجاورة، مثل الأردن ولبنان، سلباً بسبب انعدام الاستقرار الإقليمي وأزمة تدفق اللاجئين.

إذاً، تواجه البلدان العربية التي تكافح من أجل استقرار أشكال الحكم فيها مخاطر جمّة. فَفي حين تفتقر الأنظمة التنافسية الحديثة إلى مؤسسات كفيلة بإحداث توازن بين السلطات، تتمنّع الأنظمة الأوتوقراطية عن إجراء إصلاحات داخلية، خوفاً من أن تثير مثل تلك الإصلاحات ردّة فعل جماهيرية في "الشارع". ويمكن لنوعَي القيود المذكورة آنفاً أن يعيقا الجهود الحثيثة المبذولة لإعادة الانتعاش الاقتصادي ريثما تُحلّ الأزمات السياسية الداخلية. وقد يسفر ذلك عن أزمة حادة بسبب سياسات الاستقطاب التي تُفاقم الصعوبات الاقتصادية، ما يؤدي بدوره إلى سياسات أكثر تكريساً للاستياء (Galal and others, 2017). وفي الوقت نفسه، يبدو أنّ مخاوف المواطنين بشأن التهديدات الأمنية تزداد باستمرار في العديد من بلدان الشرق الأوسط، يفاقمها ضعف الدولة وانهيارها، وازدياد التطرّف، والأعمال الإرهابية المتكرّرة في الفترة الأخيرة وتكاثر الحروب والصراعات الأهلية والتشريد الجماعي للأفراد.

## هاء. التداعيات

ما هي آثار التطورات المذكورة بإيجاز أعلاه على دراسة تفاقم اللامساواة في المنطقة والصّلات القائمة

بين مختلف أشكال اللامساواة من جهة (أي اللامساواة في النتائج وفي الحصول على الخدمات والفرص) وتطور الاستقلالية الشخصية من جهة ثانية؟

لقد أدى تحرير الاقتصاد في ظل انتشار نموذج القطاعَين النظامي وغير النظامي، وتقلّص الإنفاق الحكومي بما يشمل الإنفاق على الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، إلى مفاقمة اللامساواة في الدخل مع مرور الوقت، وإن كان ذلك بنسبة ضئيلة. ومن الممكن أن يؤدي اضمحلال دور الدولة وتدهور جودة الخدمات العامة، وتحديداً الصحة والتعليم، إلى زيادة اللامساواة في الحصول على خدمات عالية الجودة، وإلى تقييد الحراك الاجتماعي مع مرور الزمن. ومن المتوقع أيضاً نشوء اتجاهات مماثلة في سوق العمل النظامي، وتحديداً في مجال الخدمة العامة، مع استبدال مبدأي الكفاءة والجدارة بشبكات محاباة الأقارب والأصدقاء أو ما يعرف بـ "الواسطة"، ما يسفر عن استبعاد الأفراد من ذوي الخلفيات المتواضعة وغير المرتبطين بجهات سياسية فاعلة، وعن شحّ في الوظائف العامة.

وبناءً على ما سبق، من المتوقع أن تتفاقم اللامساواة في الوصول إلى الخدمات وأن تبدأ مستويات اللامساواة في الدخل بالارتفاع، مع وجود حدود فاصلة واضحة بين القطاعَين النظامي وغير النظامي، وبين العمال الشباب والبالغين، وبين المناطق الواقعة في وسط البلدان وتلك الواقعة في أطرافها. ونظراً إلى عدم توثيق هذه الاتجاهات بشكل واضح في المنطقة لغاية اليوم، سيتمثّل التحدي الرئيسي في الفصل الثاني من هذا التقرير في إيجاد أدوات تقيس، على سبيل المثال، المستويات المرتفعة للأمساواة في الحصول على تعليم عالي الجودة وعلى فرص عمل جيدة وتقدّم صورة أفضل عن تطور الاستقلالية الشخصية.

وعلى الصعيد السياسي، تفتقر المجتمعات المُنقسمة إلى القدرة على التنسيق بين المؤسسات والأطراف الفاعلة المختلفة لفترات زمنية متواصلة وعلى نحو مؤاتٍ لتحسين جودة التعليم وتشجيع الابتكار والنهوض بنوعية المنتجات. وبهذا المعنى، تساهم أوجه اللامساواة المتزايدة في إعاقة بناء المؤسسات وفي جعل الانتقال إلى مؤسسات أكثر شمولاً وأفضل أداءً أمراً مستحيلاً، ما من شأنه زجّ البلدان العربية في فخ الدخل المتوسط أكثر فأكثر.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تنظر الأنظمة القمعية إلى قدرة الفرد على التعبير عن رأيه بحرية كتهديد لبقائها، ما يدفعها إلى القيام بكلّ ما يلزم لإعاقة التحرك باتجاه تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية الشخصية. وفي هذا السياق، يدرس الفصل الثالث إلى أي مدى ساهم تطوير القوانين- بما فيها تلك المتعلّقة بالحريات الشخصية والأسرة وخصوصاً تلك المعزّزة للنظام الأبوي- والتدخلات في نظام التعليم في إحباط الأثر التحرري المحتمَل للتعليم على القيم الشخصية والاجتماعية والسياسية.

وإن قمع الاستقلالية الشخصية، جنباً إلى جنب مع تزايد اللامساواة في الفرص والنتائج، لا يبعثان على التفاؤل خيراً في المستقبل. فكما سيتبيّن في الفصل الثالث، يفقد الشباب المُحبط ثقته بالدولة على نحو متزايد، وقد بات أقل قدرة على تقبّل الاختلافات الاجتماعية والدينية، وغير ملتزم بتحقيق هدف الحوكمة الشاملة. غير أنه، في المقابل، يتوقع الحصول على دعم الدولة بدلاً من الاتكال على مبادراته الشخصية. ومن المفترض أن يحمل الشباب المتعلم لواء التغيير الإيجابي وتحرير المجتمع وأن يناضل في سبيل تحقيق المزيد من المشاركة وتقبل الاختلافات والثقة. بيد أن سياسات الماضي أسفرت عن انقساماتٍ على مستوى الأجيال وعلى مستوى النظام التعليمي ما برحت تشكّل تحديات كبيرة تحول

دون إجراء تحسينات بشكل سلمي وتدريجي على مرّ الزمن ودون تحقيق نتائج إيجابية على المستويات السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وتشير خلاصة التقرير إلى أهم التوصيات المتعلقة بالسياسات على المستوى الوطني والتي يمكن أن تؤدي إلى تحسينات لجهة الحدّ من اللامساواة وتعزيز الاستقلالية الشخصية. وتتناول الخلاصة كذلك القيود المرتبطة بالاقتصاد السياسي التي يتوقَّع أن تنشأ على مستوى السياسات، ونوع التدخّلات الكفيلة بالتخفيف من حدّة هذه القيود السياسية.

# 2. نتائج جديدة عن اللامساواة في المنطقة العربية

# 2. نتائج جديدة عن اللامساواة في المنطقة العربية

## ألف. مقدمة

لا شك في أنّ قدرة الأفراد على اختيار مسار حياتهم، والتي تُعرف بـ "الاستقلالية"، تتوقف على طريقة توزيع الدخل والفرص في مجتمعٍ ما على نحو يتيح تقدم الأفراد والنهوض بهم. وترتبط المساواة في الاستقلالية، كما ذكر في مقدمة التقرير، ارتباطاً وثيقاً بالمساواة في الفرص والنتائج. ولا غرابة إذاً في أن الأفراد ذوي المستويات المتدنية من الاستقلالية يعجزون عن تحقيق نتائج مماثلة لتلك التي يحققها ذوو المستويات الأعلى من الاستقلالية. ويتناول هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمساواة في الدّخل وتكافؤ الفرص في العالم العربي، ويعيد البحث في الأدلة الموجودة، ويتوصل إلى طريقة تفكير جديدة بشأن تفاقم اللامساواة في المنطقة.

تناولت مؤلّفات عديدة التفاوتَ في الدخل، أي الفجوة القائمة بين الأغنياء وغير الأغنياء. وقد أشارت في غالب الأحيان إلى أن مستويات هذا التفاوت في المنطقة العربية تبدو منخفضة مقارنة بما هي عليه في المناطق النامية الأخرى (Bibi and Nabli 2009, Beljah-Hassine, 2014). وهذه المستويات المعتدلة من التفاوت لا تنسجم مع المطالبات الشرسة من جانب المتظاهرين بتحقيق العدالة الاقتصادية خلال الحراك العربي عام 2011. وهذا الحال يُعرف بـ "لغز اللامساواة في البلدان العربية". ويتفق المراقبون الإقليميون المخضرمون على أن اللامساواة في المنطقة آخذة في الارتفاع بالفعل، حتى وإن لم يكن ذلك مرئياً في البيانات ذات الصلة. غير أن مسوحاً جديدة تتوفر اليوم عن دخل الأسر وإنفاقها نتيجة لتنفيذ مشروع البيانات المتوائمة التابع لمنتدى البحوث الاقتصادية، والذي يوفّر أحدث الأدلة بشأن اللامساواة في الدخل. كما أن إدراج "شريحة أعلى مستويات الدّخل" في قياس اللامساواة في الدخل أدى إلى زيادة الدقة في البحث. ويتضمّن هذا الفصل معلومات عن مجموعتي البيانات المذكورتين أعلاه.

والطريقة الأخرى الواعدة لتوثيق لغز اللامساواة هي تجاوز المفاهيم الجامدة المتوفّرة عن اللامساواة، كمعامل جيني المستخدم لقياس اللامساواة في الدخل عند نقطة زمنية محددة؛ ودراسة المساواة في الفرص والحركية الاجتماعية والاقتصادية. وعدم تكافؤ الفرص مفهوم تطلّعي واستشرافي، إذ إنه يهدف إلى قياس مدى حصول الأفراد على بعض الخدمات، مثل التعليم وفرص العمل، استناداً إلى خلفية الفرد التي تشتمل على العرق ونوع الجنس وخصائص الأسرة والمجتمع الذي يترعرع فيه. وتتوافق هذه المفاهيم بشكل أوثق مع النظريات الشائعة عن العدالة والظلم الاجتماعي التي يمكنها أن تشكّل – وقد شكّلت بالفعل- المحرّك الأساسي للانتفاضات السياسية في المنطقة العربية. وحتى المستويات المعتدلة من اللامساواة قد تصبح غير مُحتملة إذا ظلّ الأفراد المصنّفون في أسفل درجات السلم الاقتصادي، أو ذووهم، محرومين من فرص

التقدّم. ومن جراء قلّة المعلومات المتاحة حول تكافؤ الفرص، يفرد هذا الفصل مساحة لقياسه.

ونقل الانتباه من المساواة في النتائج إلى المساواة في الفرص مهم أيضاً لربط حالة التفاوت التي تشهدها المنطقة حالياً بانخفاض جودة الخدمات التي تقدمها الدولة في قطاعي الصحة والتعليم، وهو ما تمّت مناقشته في الفصل الأول من هذا التقرير. ويبحث هذا الفصل في إحجام الدولة عن تقديم خدمات جيدة، لا سيما في قطاعي التعليم والتوظيف، وهو أمر له تبعاته. فمع تقليص الدولة لدورها في توفير فرص عمل لخريجي النظام التعليمي، وتركها في الوقت نفسه جودة التعليم تتراجع في المدارس والجامعات، تحرّكت موارد القطاع الخاص لسدّ هذه الفجوة، ما انعكس في الغالب سلباً على تكافؤ الفرص. كذلك، أدّى التوسّع السريع للتعليم الخاص في العقد الماضي، جنباً إلى جنب مع إنفاق موارد إضافية لتسديد كلفة الدروس الخصوصية مثلاً اللازمة للنجاح في المدارس الخاصة، إلى إغلاق باب التعليم العالي أمام الشباب القادمين من خلفيات محرومة (Assaad, 2010).

وفي الوقت نفسه، أدى نمو التعليم العالي بوتيرة سريعة، في ظلّ انعدام الموارد اللازمة للحفاظ على جودته، إلى شرخٍ حتى بين القادرين على الوصول إلى هذا التعليم. ففي حين تصل إمكانية الالتحاق بالجامعة لدى الشباب من الخلفيات الأكثر حظاً في مصر إلى 97 في المائة، مقارنة بـ 9 في المائة فقط لدى الشباب من الخلفيات الأكثر ضعفاً، يتفاقم هذا التفاوت لدى دخول هاتين الشريحتين في سوق العمل (Assaad, 2010). فَنظراً لمحدودية فرص العمل في القطاع النظامي، تتجه الأعداد الكبيرة من الخريجين لإيجاد فرص عمل في القطاع غير النظامي، ما يضيّق الخناق على غير الخريجين. وبالنسبة للّذين ينعمون بفرصة الوصول إلى التعليم العالي، تؤدي العلاقات العائلية بذوي الشأن أو السلطة دوراً حاسماً فيما يتعلق بنوع الوظيفة التي يستطيع المتخرج الحصول عليها (Assaad, Krafft and Salehi-Isfahani, 2017). ولهذه الأسباب كلها، قد يكون لتقليص الخدمات العامة أثرٌ سلبيٌّ على تكافؤ الفرص أكبر من الأثر على التفاوت في الدخل، بحسب ما يقيسه معامل جيني.

ويقدم هذا الفصل أدلة جديدة مستمدّة من نوعين من البيانات بهدف توثيق مستويات التفاوت في الوصول إلى تعليم عالي الجودة ووظائف رفيعة الجودة. ويهدف النوع الأول من هذه البيانات إلى قياس مستوى تعلّم الطلاب بالاستناد إلى نتائج الاختبارات الدولية في المواد الأساسية، مثل الرياضيات والعلوم والقراءة، ورصد إنجازات الطلاب في هذه المواد، ومقارنة علاماتهم مع العلامات المحرَزة في بقية مناطق العالم، والنظر في إمكانية تفسير التفاوت في العلامات على أساس الخلفية العائلية والمجتمعية للطلاب. وتظهر الأدلة درجة مرتفعة نسبياً من عدم تكافؤ الفرص في التعلّم في المنطقة العربية، مقارنة ببقية مناطق العالم، إضافة إلى عدم حدوث أي تحسُّن مطرد في تحقيق المساواة في الحصول على هذه الفرص. وينظر النوع الثاني من البيانات في اللامساواة في الأجور حسب المستوى التعليمي في ثلاثة بلدان تتوفر فيها بيانات. ويُستنتج أن اللامساواة في الأجور قد ازدادت، لا سيما في أوساط حَمَلة الشهادات الجامعية، الأمر الذي يتماشى مع الفكرة القائلة بأن ارتفاع حدة التفاوت (بين القطاعين النظامي وغير النظامي) في سوق العمل يؤدي بشكل متزايد إلى تفاوتات في فرص الوصول إلى الوظائف الجيدة.

## باء. البيانات المستخدَمة

يستخدم هذا الفصل مصدرين مختلفين للبيانات، يغطي كل منهما جانباً هاماً من جوانب اللامساواة في المنطقة:

- البيانات الجزئية المستمدة من المسوح الموحَّدة لدخل الأسر وإنفاقها (HHIES)، الصادرة عن منتدى البحوث الاقتصادية. وهي تقدّم صورة أساسية عن اللامساواة في الرفاه الاقتصادي، وتقيسها حسب نصيب الفرد من الاستهلاك؛
- البيانات المتعلقة بنتائج الاختبارات ذات الصلة بالدراسة الدولية لتوجّهات مستويات الأداء في الرياضيات والعلوم (TIMSS) لطلاب الصف الثامن، ودراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية (PIRLS) لطلاب الصف الرابع. وتساعد هذه البيانات في ربط مستوى تعلّم الطلاب في مواد الرياضيات والعلوم والقراءة بخصوصيات أسرهم والمجتمع الذي نشأوا فيه.

وتتّسم بيانات HHIES المأخوذة من 26 مسحاً تغطّي ستة بلدان مختلفة بميزة هامّة تتمثل في تقديم تعاريف موحّدة للمتغيّرات الرئيسية ذات الصلة بموضوع الدراسة – وهي الإنفاق والأجور والتعليم على وجه التحديد. ولكنّ وجه قصورها الرئيسي، الذي يشوب جميع بيانات مسوح الأسر، يتمثّل في عدم شمولها لمستويات الدخل العليا. ونتيجة لذلك، تنحاز جميع قياسات اللامساواة تنازلياً، أي أنها تبدو أكثر تساوياً مما هي عليه في الواقع، وذلك بنسبة تصل إلى 30 في المائة أحياناً (Alvaredo et al 2017). ومعالجة هذا القصور مهمة صعبة في البلدان العربية، نظراً لعدم وجود بيانات ضريبية موثوق بها. ذلك أن الأفراد الذين يتحاشون إجراء مقابلات مع المعنيين بإجراء المسح يتهرَّبون أيضاً على الأرجح من جباة الضرائب. ومع ذلك، فإن عدم توفّر بيانات عن الفئة الأعلى دخلاً لا يكتسب أهمية كبيرة عند مقارنة هذه البيانات حسب الفترات الزمنية والبلدان، وهي المقارنة التي يركّز عليها التقرير. ومن المنطقي الافتراض بأنّ التقديرات القاصرة للامساواة، والناتجة من عدم توفّر بيانات عن الفئة الأعلى دخلاً، لن تتغيّر كثيراً مع مرور الوقت وبين بلد وآخر.

ولا تتضمن بيانات HHIES معلومات عن والدَي الفرد أو الأسرة التي ترعرع في كنفها، ولذلك فهي ليست مفيدة لقياس عدم تكافؤ الفرص. وفي المقابل، تتضمّن بعض مسوح القوى العاملة التي أجراها منتدى البحوث الاقتصادية في الأردن وتونس ومصر سمات الوالدين لجميع الأفراد المشاركين في المسح. وقد استخدمت هذه البيانات على نطاق واسع لدراسة التفاوت في الدخل والإنفاق، وهو ما ستتم مناقشته في القسم دال في هذا الفصل (لوصف مفصّل لهذه المسوح، يمكن الاطلاع على Assaad and Krafft, 2013).

وفي ما يتعلق بنتائج الاختبارات الدولية، يستخدم هذا التقرير بيانات نتائج TIMSS وPIRLS، وهي المرجع الذي تستند إليه غالبية الدراسات الدولية المتعلقة بعدم تكافؤ الفرص والمستويات التعليمية. وتُستخدم بيانات الوحدات الإحصائية/النموذجية المستمدّة من الجولات الثلاث الأخيرة لهذين النوعين من الاختبارات (TIMSS: 2007، 2011، و2015؛ PIRLS: 2001 و2006) لتقدير عدم تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم عالي الجودة. وتقدّم هذه البيانات قياسات للإنجازات التعليمية للأطفال في الصفّين الرابع والثامن، بالإضافة إلى معلومات عن خلفيات أسرهم ومجتمعهم. وتتّسم عينات TIMSS وPIRLS بهيكلية معقدة، إذ يجري فيها اختيار المدارس عشوائياً، ثمّ يتم اختيار صفوف محددة في كل مدرسة. كما أن أسئلة الاختبارات غير موحدة في جميع البلدان، بل يتم تكييفها وفقاً للمناهج الدراسية المعتمدة في كل مدرسة. ونتيجة لذلك، ينبغي إعادة تكييف النتائج لجعلها قابلة للمقارنة عبرالزمن وبين مختلف البلدان. وهذه البيانات هي المصدر الوحيد للمقارنة بين مستويات عدم تكافؤ الفرص في التعليم عبر الزمن، وبين مختلف البلدان العربية وبقية أنحاء العالم.

## جيم. الرفاه الاقتصادي والفقر

الحسابات القومية لبلد ما هي من أكثر المصادر المُتاحة بسهولة للمقارنة بين مستويات المعيشة عبر الزمن وفيما بين البلدان. ويمثل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الاستهلاك، اللذان يُقاسان بمعادل القوة الشرائية، الركيزتين الأساسيتين لمقارنة مستويات المعيشة بين مختلف البلدان مع مرور الزمن. وبيانات المسوح، التي تُستخدم لقياس معدلات الفقر والتفاوت في الدخل، تختلف عن الحسابات القومية، لأن الأسعار التي يدفعها المستهلكون لا تعكس بالضرورة القيمة الحقيقية للسلع والخدمات المستهلَكة. وينطبق ذلك على الأغذية والمحروقات التي تستفيد غالباً من الدعم الحكوميّ في المنطقة. ويُتوقع بروز فجوة أكبر بكثير بين بيانات الناتج المحلي الإجمالي وقياسات مستويات المعيشة القائمة على المسوح في البلدان الغنية بالنفط، ذلك أن قيمة الدخل السنوي للنفط تدرَج ضمن بيانات الناتج المحلي الإجمالي، ولا تستفيد ميزانية الأسرة المتوسطة الحال إلا من جزء صغير منها فقط. ونتيجة لذلك، يكون الاستهلاك المقدَّر على أساس نتائج المسوح أقلّ دائماً مما تدل عليه بيانات الحسابات القومية من دون أن يشير إلى عدم دقة هذه البيانات.

في المقام الأول، ينبغي دراسة اتجاهات الرفاه الاقتصادي في ثلاث نقاط مختلفة لتوزيع الدخل، باستخدام نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي لشريحة الـ 25 في المائة وشريحة الـ 50 في المائة وشريحة الـ 90 في المائة. وتُمثّل هذه الشرائح المئوية الفرد الفقير (شريحة الـ 25 في المائة) والفرد المتوسط الحال (متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي، شريحة الـ 50 في المائة) والفرد الغني (شريحة الـ 90 في المائة). ويؤدّي استخدام شريحة التسعين في المائة وليس الشريحة العشرية الأعلى دخلاً إلى الحد من الانحياز الذي ينجم عن النقص في بيانات أعلى الشرائح دخلاً والذي يشوب المسوح الأسرية بشكل عام (القسم باء المتعلّق بالبيانات المستخدَمة).

وتنحو اتجاهات متوسّط نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي بشكل عام نحو الارتفاع. ويتّسق ذلك مع البيانات المتاحة بشأن الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الاستهلاك المستمدة من حسابات الدخل القومية. على سبيل المثال، سجّل متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي في مصر ارتفاعاً سنوياً بنسبة 5.2 في المائة في الفترة من 2008 إلى 2010، وفي تونس بنسبة 3.5 في المائة في الفترة من 2005 إلى 2010، ما يشير إلى أن مستويات المعيشة شهدت ارتفاعاً في السنوات السابقة للحراك الشعبي (الشكل 5).

وتشير هذه الأرقام أيضاً إلى تغيُّرات في المساواة. ففي مصر مثلاً، وبينما سجلت الشرائح المئوية الثلاث اتجاهاً تصاعدياً، اتسعت الفجوة بين شريحة الـ 90 في المائة والشريحتين المئويّتين الأخريين بشكل كبير في الفترة من 2008 إلى 2010، ولاحقاً في الفترة من 2012 إلى 2015. ولكنّ أمراً معاكساً حصل خلال فترة الركود الاقتصادي الناجم عن الاضطرابات (2010-2012) — إذ تراجعت شريحة الـ 90 في المائة مقارنة بالشريحتين المئويتين الأخريين. وقد استأنف هذا الاتجاه مساره التصاعدي نحو المزيد من التفاوت مع عودة الحكم الأوتوقراطي في الفترة بين العامين 2012 و2015.

وفي العراق، في الفترة بين العامين 2007 و2012[5]، يبدو أن الشريحة المئوية العليا وحدها حققت المكاسب، كما يبيّنه ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك لدى شريحة الـ 90 في المائة بشكل أسرع بكثير من ارتفاعه لدى الشريحتين المئويتين الـ 25 والـ 50. أما في الأردن وفلسطين، فيبدو أن الاتجاه مرتبط بأسعار النفط التي تؤثر على دخل الأسرة من خلال الحوالات والتحويلات المصرفية. ويبدو أن ارتفاع أسعار النفط

قد أدّى إلى ارتفاع جميع مستويات الدخل في المنطقة، لا سيما لدى الشريحة المئوية العليا، خلال الفترة 2008-2010[6]. ويشبه النمط السائد في تونس ما تشهده مصر، إذ ساد اتجاه تصاعدي في جميع الشرائح المئوية، مع اتساع الفجوة بين الشريحة المئوية العليا والشريحتين المئويتين الأخريين.

**الشكل 5.** التغيّرات في نصيب الفرد من الإنفاق الحقيقي، لشرائح مئوية مختارة

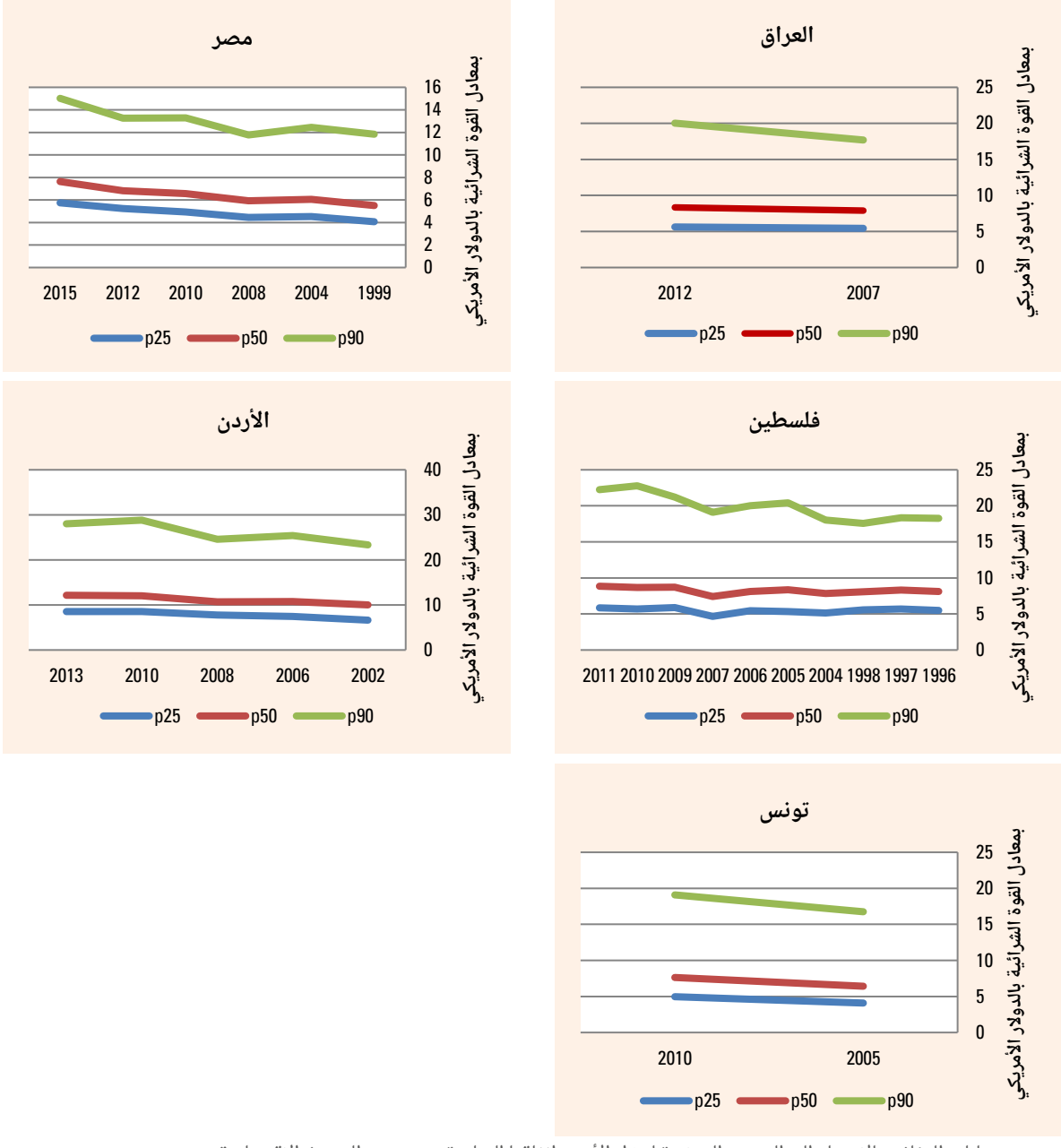


**المصدر:** حسابات المؤلف، بالاستناد إلى المسوح الموحدة لدخل الأسر وإنفاقها الصادرة عن منتدى البحوث الاقتصادية.

**الشكل 6.** معدلات الفقر العربي ضمن السياق العالمي

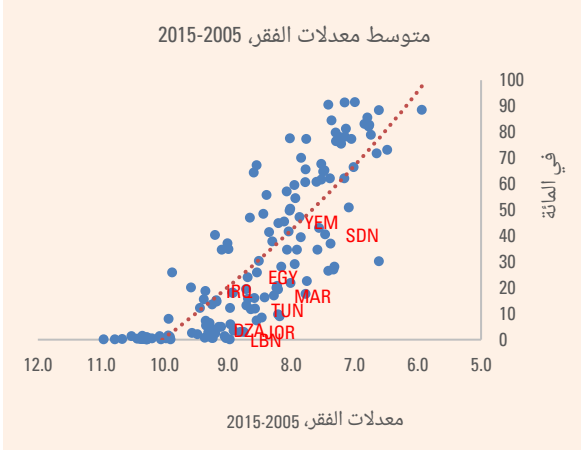


**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية. متاح على http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators (جرى الاطلاع عليه بتاريخ 17 شباط/فبراير 2018).

**الشكل 7.** التغيّر في معدلات الفقر مع مرور الزمن، منذ ما قبل عام 2000 إلى ما بعد عام 2005

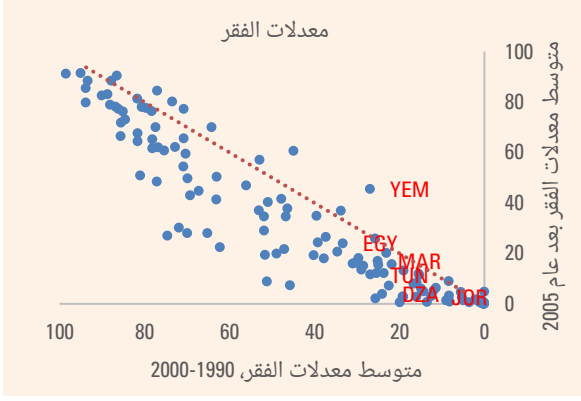


**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

وبهدف التركيز على وضع وحظوظ أولئك المُصنّفين في أسفل سلّم توزيع الدخل، وبغية وضع معدلات الفقر في إطارٍ قابل للمقارنة، تُستخدم بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي يصدرها البنك الدولي لإثبات أمرين. الأمر الأول هو أنّ معدلات الفقر في البلدان العربية نسبة إلى مستوى الدخل فيها أقلّ مقارنةً ببقية مناطق العالم، وذلك بفضل توسيع نطاق الخدمات العامة التي قدَّمتها حكومات البلدان العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال. ويبين الشكل 6 معدلات الفقر في البلدان العربية نسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها، وضمن السياق العالمي. ومن دراسة البيانات الواردة في هذا الشكل، يتضّح أن معظم البلدان العربية التي تتوافر عنها بيانات مؤشرات التنمية العالمية تحلّ أسفل الخط الذي يقيس متوسط معدلات الفقر العالمية كدالة عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والأمر الثاني هو أن البلدان العربية، على غرار غالبية البلدان الأخرى، نجحت في خفض معدلات الفقر فيها خلال العقدين الأخيرين. ويبيّن الشكل 7 أن جميع البلدان العربية، باستثناء اليمن، سجّلت معدلات فقر متدنية (أقل من 3.2 دولار للفرد في اليوم) في الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2015، وذلك مقارنة بفترة ما قبل عام 2000. وليس هذا مستغرباً، إذ إن معظم البلدان ينحو في هذا الاتجاه.

## دال. التفاوت في مستويات الدخل

يستند معظم الأدوات الحالية لقياس التفاوت في الدخل إلى بيانات مُستمدّة من مسوح الإنفاق والدخل. وتقوم جميع البلدان العربية تقريباً بإجراء هذه المسوح، ولكن بعضها لا يتيح للباحثين الاطلاع على البيانات الأولية ذات الصلة بهذه المسوح. كذلك، يقدّم بنك البيانات الموحّدة لمنتدى البحوث الاقتصادية بيانات جزئية مستمدة من مسوح لحوالي اثني عشر بلداً عربياً. ولكن فيما يتعلّق ببعض البلدان، مثل الكويت، تمت الاستعانة ببيانات مُجَدولة منشورة بالفعل لتقييم حجم التفاوت (El-Katiri, Fattouh and

(Segal, 2011. ومع ذلك، فإن مثل هذه التقديرات المستمدّة من مصادر ثانوية ليست موثوقة تماماً. فمعامل جيني الخاصّ بالكويت والمقدّر على أساس البيانات المُجَدوَلة، على سبيل المثال، يُعتبَر الأدنى في المنطقة (0.21، و0.28 مع احتساب المقيمين في الكويت ممن لا يحملون الجنسية الكويتية). ولكن، يصعب القبول بمثل هذه النتيجة في غياب بيانات جزئية تدعمها.

ولقياس التفاوت في الدخل، تُستخدم المسوح الموحَّدة لدخل الأسر وإنفاقها، إضافة إلى مقياسين شائعين آخرين هما معامل جيني ومعامل بالما، وذلك لتوصيف مستويات واتجاهات التفاوت. ويهدف معامل جيني إلى قياس التفاوت بشكل عام، غير أنه أكثر قدرة على تسجيل التفاوت في مستويات الدخل المتوسطة منه على تسجيل التفاوت في مستويات الدخل ذات المعدلات القصوى. وعلى العكس، يفترض مُعامل بالما، الذي يهدف إلى احتساب قيمة حصة شريحة الـ 10 في المائة الأكثر غنى من السكان في إجمالي النفقات الأسرية، أنّ حصة مجموعات الدخل المتوسط ثابتة نسبياً عبر الزمن، وأن الكثير من التباين ينشأ من الفوارق في حصّة شريحة العشرة في المائة العليا نسبةً إلى شريحة الأربعين في المائة الدنيا. وتم التحقق من مصداقيّة هذه الفرضية في مجموعة واسعة من البلدان، بما فيها تلك التي يتناولها هذا الفصل من التقرير (الجدول 7). وعلى الرغم من أنّ كل واحد من المِقياسَين المذكورَين أعلاه يختص بقياس شرائح مختلفة من الدخل، فكلاهما يُنتج اتجاهات مماثلة عبر الزمن وتصنيفات مماثلة للبلدان المختلفة.

وينسجم الاتّجاه التنازلي للامساواة في الدخل عبر الزمن مع انخفاض معدلات الفقر في العقدين الأخيرين، على النحو المبين في القسم جيم. ومن باب المفارقة أنَّ تونس ومصر، وهما أوّل بلَدين عربيَّين شهدا انتفاضات شعبية، كانت تسجّل معدلات تفاوت متراجعة. وفي مصر، حيث بقيت حصّة الطبقة الوسطى مستقرّة عند حدّ 51 في المائة، أحرزت شريحة الـ 40 في المائة الدنيا المكاسب نسبةً إلى الشريحة العُشرية العليا. وعلى الرغم من أن التفاوت في تونس أكبر بشكل عام منه في مصر، فهو كما يبدو مُوزَّع على نطاق أوسع. وفي الفترة 2005-2010، تراجع معامل جيني الخاص بتونس من 41.4 إلى 38.5، مقابل زيادة حصة الطبقة الوسطى من 51 في المائة إلى 53 في المائة. وبموازاة ذلك، تراجعت نسبة معامل بالما في تونس. وعلى الرغم من أنّ هذه الاتجاهات تثير شكوكاً حول صحة الاعتقاد السائد بأن ارتفاع مستويات التفاوت قد ساهم في إشعال شرارة الحراك الشعبي في تونس، تجدر الإشارة إلى أنّها لا تشمل الشرائح الأعلى دخلاً، وهي شرائح أغفلتها المسوح التي استُمدّت منها هذه البيانات ولكن كان الجمهور على علم بها بفعل حياة الترف التي كانت الأسرة الحاكمة تعيشها.

ولا تشير النتائج إلى انخفاض مماثل في مستوى التفاوت في الدخل في الأردن أو العراق أو فلسطين. بل في الواقع، ارتفع معدّل التفاوت في الدخل الفعلي في العراق بين عامَي 2007 و2012. كما سجّل السودان، الذي نُظم مسح واحد فقط له، معدّلات عالية من التفاوت عام 2009 وبلغ معامل جيني الخاص به 54.7.

تُستخدم قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي للنظر في معدلات التفاوت في العالم العربي ضمن السياق العالمي، ولتغطية البلدان العربية التي لم تشملها المسوح الموحّدة لمنتدى البحوث الاقتصادية. ويعرض الشكل 8 متوسّط قيم معامل جيني لعدد من البلدان على امتداد فترتين من الزمن، أولاهما من عام 1990 إلى عام 2000 وثانيتهما بعد عام 2005. وبالنسبة للعديد من البلدان العربية، تم ذكر عملية رصد واحدة فقط عن كل فترة. أما بالنسبة للبلدان التي أمكن الحصول

على بيانات بشأنها تغطي أكثر من سنة واحدة، فقد استُخدم متوسط هذه السنوات. وتظهر معامِلات جيني الخاصة بالبلدان العربية في الجزء السفلي من الطيف. وباستثناء المغرب، تقع جميع البلدان العربية تحت خط 45 درجة، ما يعني أن معامل جيني الخاص بها قد انخفض بين الفترتين المذكورتين.

وسجلت الجزائر أكبر معدل انخفاض في هذا المجال، إذ تراجع معامل جيني الخاص بها من 37.8 إلى 27.6. غير أنه من منظور رفاه الإنسان، ليس الانخفاض في معامل جيني أمراً جيداً في الضرورة: فهو ليس تطوراً إيجابياً إذا نجم عن ركود مستويات الدخل عموماً وتراجعها في الشرائح الأعلى دخلاً.

## الجدول 7. مقاييس التفاوت في نصيب الفرد من الإنفاق

| مصر | 1999 | 2004 | 2008 | 2010 | 2012 | 2015 | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معامل جيني | 0.339 | 0.320 | 0.313 | 0.314 | 0.296 | 0.313 | | | | |
| معامل جيني (المعدّل)* | 0.56 | 0.55 | 0.54 | 0.52 | 0.52 | 0.54 | | | | |
| معامل بالما | 1.395 | 1.276 | 1.231 | 1.234 | 1.129 | 1.236 | | | | |
| حصة الشرائح العشرية 5-9 | 50% | 51% | 51% | 51% | 51% | 51% | | | | |
| الأردن | 2002 | 2006 | 2008 | 2010 | 2013 | | | | | |
| معامل جيني | 0.355 | 0.358 | 0.340 | 0.362 | 0.331 | | | | | |
| معامل جيني (المعدّل) | 0.53 | 0.54 | 0.54 | 0.57 | 0.54 | | | | | |
| معامل بالما | 1.469 | 1.482 | 1.371 | 1.527 | 1.293 | | | | | |
| حصة الشرائح العشرية 5-9 | 52% | 52% | 52% | 51% | 54% | | | | | |
| فلسطين | 1996 | 1997 | 1998 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2009 | 2010 | 2011 |
| معامل جيني | 0.355 | 0.341 | 0.345 | 0.360 | 0.381 | 0.377 | 0.408 | 0.377 | 0.392 | 0.384 |
| معامل جيني (المعدّل) | 0.57 | 0.57 | 0.58 | 0.59 | 0.59 | 0.59 | | | | |
| معامل بالما | 1.464 | 1.360 | 1.386 | 1.499 | 1.664 | 1.650 | 1.938 | 1.650 | 1.770 | 1.704 |
| حصة الشرائح العشرية 5-9 | 53% | 54% | 54% | 54% | 54% | 52% | 52% | 52% | 52% | 52% |
| العراق | 2007 | 2012 | | | | | | | | |
| معامل جيني | 0.351 | 0.367 | | | | | | | | |
| معامل جيني (المعدّل) | 0.59 | (-) | | | | | | | | |
| معامل بالما | 1.452 | 1.567 | | | | | | | | |
| حصة الشرائح العشرية 5-9 | 53% | 53% | | | | | | | | |
| السودان | 2009 | | | | | | | | | |
| معامل جيني | 0.547 | | | | | | | | | |
| معامل جيني (المعدّل) | (-) | | | | | | | | | |
| معامل بالما | 1.313 | | | | | | | | | |
| حصة الشرائح العشرية 5-9 | 54% | | | | | | | | | |
| تونس | 2005 | 2010 | | | | | | | | |
| معامل جيني | 0.414 | 0.385 | | | | | | | | |
| معامل جيني (المعدّل) | (-) | (-) | | | | | | | | |
| معامل بالما | 2.001 | 1.703 | | | | | | | | |
| حصة الشرائح العشرية 5-9 | 51% | 53% | | | | | | | | |

**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى بيانات منتدى البحوث الاقتصادية.

**ملاحظة:** * معاملات جيني المعدّلة مستمدّة من Alverado, Assoud and Piketty (2017). ويعتمد هؤلاء المؤلّفون توزيع باريتو معدَّلاً في حالة الشرائح الأعلى دخلاً.

كيف يتغيّر مشهد اللامساواة في المنطقة العربية ضمن السياق العالمي إذا كانت معاملات جيني ترتكز على بيانات معدَّلة عن الشرائح الأعلى دخلاً؟ لقد هدف إلى الإجابة على هذا السؤال مشروع بحثي هامّ حول التفاوت في الدخل في منطقة الشرق الأوسط (Alverado, Assouad and Piketty (2017)). ويبين الجدول 7 التقديرات المعدلة لمعامل جيني كما أوردها المؤلفون بالنسبة لبعض البلدان العربية. ويستخدم هؤلاء الباحثون وسائل مختلفة من وسائل التقدير الاستقرائي من أجل الحصول على بياناتهم، بما في ذلك تطبيق باريتو لتوزيع أعلى مستويات الدخل، والجداول الحكومية الرسمية للبلدان التي لا تتيح الوصول إلى بيانات المسوح الخاصة بها.

وتساهم التقديرات الاستقرائية لأعلى مستويات الدخل في زيادة معامل جيني بنحو 20 نقطة، ما يعطي انطباعاً بأن التفاوت في المنطقة أكبر مما هو عليه فعلاً. ويؤدي التعديل التصاعدي لمعاملات جيني ذات الصلة بالمنطقة في هذه الدراسة إلى تقديم نتائج معقولة تفسّر بشكل واضح الفجوة بين تصوّرات اللامساواة، التي تشمل شريحة أعلى مستويات الدخل، وتصوّرات اللامساواة المقدّرة بالاستناد إلى المسوح الموحَّدة لدخل الأسر وإنفاقها، والتي لا تشمل هذه الشريحة.

غير أنّ معاملات جيني غير المعدّلة لا تبيّن مراتب البلدان بالنسبة إلى بعضها البعض، ولا الاتجاهات المختلفة عبر الزمن. وعلى الرغم من أن معاملات جيني غير المعدَّلة المذكورة في الجدول 7 والشكل 8 لا تقدّم تقديراً دقيقاً عن اللامساواة، إذ لا تشمل المسوح التي تستند إليها هذه المعاملات الشرائح الأعلى دخلاً، فهي تتّسم بميزة استخدام منهجية موحّدة في جمع البيانات وقياس اللامساواة. وتشير النتائج ذات الصلة إلى معلومات هامّة مفادها أن تفاوت الدخل في المنطقة العربية منخفض على الأرجح مقارنةً ببقية أنحاء العالم.

**الشكل 8.** التغيُّرات في معامل جيني للامساواة في نصيب الفرد من الإنفاق

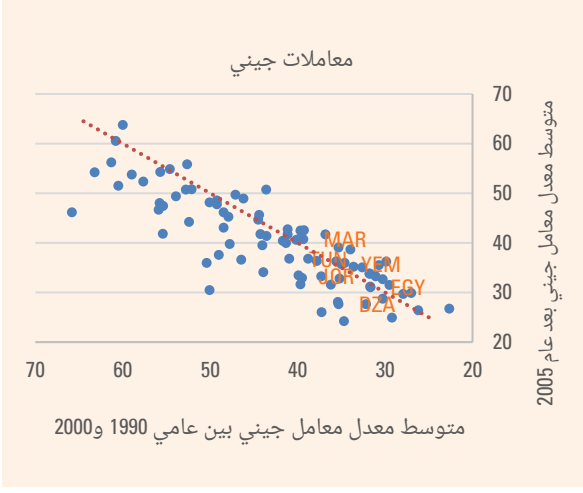


**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

**ملاحظة:** يُظهر خط 45 درجة كيفية تغيّر اللامساواة في أحد البلدان في الفترة الفاصلة بين فترتين زمنيتين مختلفتين.

في المقابل، تشكّك دراسة Alverado في مدى صحة الرأي القائل بأن التفاوت في الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منخفض بالفعل مقارنةً ببقية أنحاء العالم. ويحاجج مؤلفو هذه الدراسة، بجرأة، أن معدلات اللامساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأعلى في العالم، ما قد يحلّ لغز التفاوت في المنطقة العربية. غير أن هذه الفرضية تستند بشكل أساسي إلى دراسة مشكلة التفاوت في الدخل عن طريق المقارنة بين البلدان المختلفة في المنطقة، وليس بدراسة هذه المشكلة داخل كل بلد عربي بعينه. وإن تفسير حصيلة قياس اللامساواة في منطقةٍ اتّفق أنها تضم أغنى بلدان العالم وأفقرها في آن واحد غير مُقنع، لأن ثراء البلدان العربية أو فُقرها قد يكون نتيجةً عرضية للعوامل الجغرافية والثروات الطبيعية بقدر ما قد يكون نتيجةً للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية السائدة. ووحدها هذه الأنظمة تحرّك عادةً السياسات الوطنية وتتأثر بالتغيُّرات الواقعية على صعيد السياسات.

وهناك ما يدعو للاعتقاد بأن الطفرة النفطية التي حدثت في الفترة من 2004 إلى 2014 وأدّت إلى ثروات فاحشة في المنطقة لربما زادت من حصة ذوي الدّخل الأعلى بنسبة تتجاوز ما يمكن لعمليات استقراء بيانات المسوح أن تتوقعه. ويتراكم ريع النفط في صناديق الحكومات، ثم تقوم هذه الحكومات بتوزيعه بطريقة معقّدة على المجتمع، ما يؤدي غالباً إلى زيادة التفاوت خلال هذه العملية (Salehi-Isfahani 2009, 2017). ويُعزى ارتفاع التفاوت رغم تدفّق أموال النفط إلى سبب بسيط، هو أن تحويل ريع النفط إلى الأفراد يتمّ وفقاً لقنوات تحددها العلاقات الأسرية وشبكات الزبائنية، ما يسفر بطبيعة الحال عن ارتفاع مستويات دخل الشرائح الأعلى دخلاً فقط وعن تعزيز التفاوت بشكل عام نتيجةً لذلك.

ويشق قسم كبير من أموال النفط طريقه إلى خارج البلدان العربية، وإلى الملاذات الضريبية الآمنة. ويستخدم Johannesen (2015) أدلة مستمدة من بيانات ودائع مصرفية عربية في ملاذات ضريبية في مختلف أنحاء العالم، ليبيّن أن الثروات العربية المودَعة في الملاذات الضريبية أكبر من الثروات المودعة من جانب أي دولة أخرى في العالم. وحسب Ianchovichina (2015)، تشير أدلة مأخوذة من بيانات مجلة فوربس عن أصحاب المليارات في العالم وعن ثروات الحكّام وغيرهم من الزعماء السياسيين إلى أنه في عدّة بلدان عربية، يملك عدد قليل من أصحاب المليارات ثروات أكبر بكثير من ثروات أصحاب المليارات في بلدان أخرى ذات مستويات نموّ مشابهة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك لبنان ومصر اللذان يسيطر فيهما عدد قليل من الأفراد وأسرهم على نحو 30 في المائة و24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي.

## هاء. اللامساواة في الوصول إلى التعليم

ترتبط التصورات بشأن الظلم الاجتماعي باللامساواة في الحصول على الفرص المدرّة للدخل وانعدام الحركية الاجتماعية أكثر مما ترتبط باللامساواة عند نقطة زمنية محددة. ويصحّ ذلك بشكل خاص في ما يتعلق بعدم تكافؤ الفرص في التعليم، إذ يشكل التعليم، منذ مرحلة الاستقلال في العالم العربي، السبيل الرئيسي إلى الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من الترابط الوثيق بين عدم تكافؤ الفرص في التعليم والتفاوت في الدخل، فاللامساواة في الدخل هي السبب الرئيسي لعدم تكافؤ فرص الجيل القادم. وفي حين يمكن عن طريق السياسات العامة السعي إلى توفير فرص متساوية في الحياة للجميع، لا يمكن فعل أكثر من ذلك عن طريقها: فالأهل الذين ينعمون بإمكانيات أكبر سيتمكّنون من نسج علاقات أقوى مع قطاع التعليم، وسيجدون السُبل الملائمة لدعم أبنائهم في المنافسة على المقاعد الجامعية. ونظراً إلى أنّ المنافسة سِمة جوهرية ملازمة لنظام التعليم، لا يُتوقع أن تكون نتائجه متساوية. غير أن الناس يتوقعون أن يكون نظام التعليم عادلاً لجهة توفير فرص متكافئة للوصول إليه للجميع. ولا تشير اللامساواة في النتائج في حد ذاتها، وهي أحد المتغيّرات التي يقيسها معامل جيني في إطار قياس الدخل، إلى الظلم أكثر مما تشير لعبة كرة قدم غير متكافئة إلى لعبة غير عادلة. ومع ذلك، وبمقدار ما تشكّل اللامساواة القائمة إشارةً إلى اللامساواة في الفرص المقدَّمة للجيل المقبل، فالمفهومان مترابطان.

يُقاس عدم تكافؤ الفرص حسب فرضية Roemer (1998) التي تشير إلى ثلاثة عوامل مختلفة يمكنها التأثير على نتيجة ما:

(أ) الظروف، وهي عوامل خارجة عن سيطرة الفرد، تشمل نوع الجنس وخلفية الأسرة، ويتحمّل المجتمع، لا الأفراد، المسؤولية المعنوية عنها؛
(ب) الجهد الفردي، ويخضع لسيطرة الفرد، ويمكن مساءلة الفرد بشأنه؛
(ج) الحظ، وهو خارج سيطرة الجميع، بمَن فيهم صانعو السياسات.

لم يُحسم بعد النقاش الفلسفي حول العوامل التي ينبغي إدراجها تحت كل من هذه العناوين. هل تُنسب الجدارة إلى الحظ أم إلى الظروف؟ وهل العضوية في جمعية ثقافية قد تعوّق الجهد الفردي أو تحفّزه ظرفٌ أم أمر يمكن للفرد التحكم به؟ لا يُعنى هذا التقرير بمثل هذه النقاشات، إذ هناك شبه إجماع على أن مجموعة الظروف المأخوذة في الحسبان – بما فيها نوع الجنس والخلفية الأسرية وخصائص المجتمع الذي ترعرع فيه الطفل – تخرج عن دائرة تحكّم الفرد وتستجيب للتدخلات على صعيد السياسات. وقد طُبّق مقترح Roemer على نطاق واسع في الأدبيات التجريبية بشأن عدم تكافؤ الفرص، بتجزئة النتائج الإجمالية لعدم تكافؤ الفرص إلى أقسامٍ تفسُّرها ظروف نملك بيانات حولها وأقسامٍ تفسَّر بعوامل أخرى (Bourguignon, Ferreira and Menéndez, 2007).

ويتبع هذا التقرير توصية Ferreira and Gignoux (2014) فيحلِّل التفاوت في نتائج الاختبارات ويركّز على عامل الظروف المحدَّدة سلفاً (مثل الخلفية الأسرية وخصائص الطالب والمجتمع). ثم يقيس عدم تكافؤ الفرص عن طريق تحويله إلى أداة إحصائية لقياس درجة ملاءمة البيانات للانكفاء الخطي للدرجات على الظروف. ويمكّن ذلك من تقدير مدى تأثير الخلفية الأسرية وخصائص الطالب والمجتمع على التفاوت في الإنجاز العلمي. وبحسب ما يبيّنه Ferreira وGignuox، يهدف معامل التحديد ذات الصلة بهذا الانكفاء الخطي إلى قياس نسبة اللامساواة الإجمالية التي يمكن عَزْوُها إلى الظروف. وتجدر الملاحظة أنه، وكما في دراسات أخرى، تم اعتماد الحدّ الأدنى (وليس الحدّ الأعلى) لعدم تكافؤ الفرص في قياس مسألة تفاوت الفرص، نظراً لأن قائمة الظروف المتاحة للباحثين تكون محدودة إجمالاً.

ويُبحث في اللامساواة في التحصيل العلمي (سنوات الدراسة) والإنجاز العلمي (التعلّم، نتائج الاختبارات) من هذا المنظور.

## 1. التحصيل العلمي

درس مؤلفو Assaad, Salehi-Isfahani and Hassine (2014) اللامساواة في الوصول إلى المدارس، وحسبوا احتمالات التحاق الأطفال الذين هم دون سن الثامنة عشرة ويعيشون مع والديهم بالمدرسة، وكذلك احتمالات بلوغهم مرحلة التعليم الثانوي. ويستخدم الباحثون المسوح الموحدة لدخل الأسر وإنفاقها في سبعة بلدان عربية لدراسة كيفيّة تأثر هذه الاحتمالات بِدَخل الأسرة، والمستوى التعليمي للوالدين، والإقامة في المناطق الريفية والحضرية. وفيما يلي ملخّص عن النتائج التي توصّلوا إليها بالنسبة لمجموعتين من الأطفال، هما مجموعة الأطفال الأكثر حظاً ومجموعة الأطفال الأقل حظاً. وتبيّن أنّ هناك في جميع البلدان قيد الدراسة فوارق كبيرة بين الفرص المتاحة للأطفال في كلّ من المجموعتين المذكورتين. وتتوقف الاحتمالات المقدَّرة لالتحاق الطفل بالمدرسة واحتمالات بلوغه مرحلة التعليم الثانوي على خلفية هذا الطفل إلى حد بعيد. فالدراسة تشير إلى أنّه في جميع البلدان العربية تقريباً، يتمتّع أبناء العائلات الأكثر حظاً بفرص متساوية للالتحاق بالمدرسة – احتمالات تصل إلى 100 في المائة (Assaad, Salehi-Isfahani and Hendy, 2017). غير أن هناك تباينات واسعة داخل مجموعة الأطفال الأقل حظاً. وفي هذا

الصدد، سجل العراق واليمن أداءً ضعيفاً (أجري المسح قبل اندلاع الصراع الأهلي في كلا البلدين). وتتفاوت احتمالات التحاق الأطفال من الخلفيات الأقل حظاً بالمدرسة الابتدائية بين 33 في المائة بالنسبة للفتيات في اليمن و99 في المائة بالنسبة للفتيان في تونس. وأداء العراق ثاني أسوأ أداء ضمن هذه الفئة، إذ تبلغ فيه احتمالات التحاق الفتيات الأقل حظاً بالمدرسة الابتدائية 69 في المائة فقط. كذلك، تتفاوت جسامة الفجوة بين الجنسين تفاوتاً ملحوظاً بين بلد وآخر. فضِمن فئة الأطفال الأقل حظاً في اليمن، بلغ احتمال التحاق الفتيان بالمدرسة قبل الأحداث الأخيرة أربعة أضعاف احتمال التحاق الفتيات.

وتخلص الدراسة ذاتها إلى أنّ الأطفال الأكثر حظاً في العديد من البلدان (بما فيها الأردن وتونس وفلسطين ومصر) تتاح لهم فرص شبه مثالية للوصول إلى مرحلة التعليم الثانوي (Assaad, Salehi-Isfahani and Hendy, 2017). وضمن فئة الأطفال الأكثر حظاً، تسجّل الفتيات اليمنيات، كما في السابق، أضعف الاحتمالات (10 في المائة فقط)، بينما يسجّل الفتيان في تونس أعلاها (90 في المائة). ولا تزال الفجوة بين الجنسين لجهة بلوغ مرحلة التعليم الثانوي واسعة. ويسجّل اليمن أسوأ أداء في هذا المجال، إذ تفوق احتمالات التحاق الفتيان اليمنيين بمرحلة التعليم الثانوي هذه الاحتمالات لدى الفتيات اليمنيات بأربعة أضعاف ونصف، بينما تسجّل تونس أضيق فجوة بين الجنسين في هذا المجال. وبشكل عام، كلما كان مستوى التعليم في البلد أكثر تقدّماً، كانت الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى مرحلة التعليم الثانوي أصغر.

## 2. الإنجاز العلمي

يقاس الإنجاز العلمي بالاستعانة بنتائج الاختبارات الدولية في مواد الرياضيات والعلوم والقراءة لطلاب الصفّين الرابع والثامن. وقد وصل الطلاب الذين شاركوا في هذه الاختبارات إلى المرحلة الثانوية، وهم محظيّون نوعاً ما كونهم اجتازوا تلك المرحلة المتقدّمة من التعليم. وقد سجّل هؤلاء الطلاب تبايناً كبيراً في نتائج الاختبارات المذكورة أعلاه ارتبط بشكل مباشر بالتباينات في جودة البيئة المنزلية التي يعيشون فيها (تشمل المستوى التعليمي للوالدين، وعدد الكتب المتوفّرة في المنزل، وغيرها) وبجودة المدرسة التي يرتادها الطلاب. ويؤدي كلا هذين المصدرين إلى اللامساواة في الوصول إلى التعلم، ولكن المصدر الأخير يستجيب بشكل مباشر للسياسة العامة. وتثبت البيانات أنه بينما تكتسي المساواة في الوصول إلى المدرسة أهمية كبرى بالنسبة إلى الأطفال ذوي الدخل المنخفض، لأنها تتيح لهم فرصة التعلّم، ليس ضمان حقّ وصول الجميع إلى المدرسة والتعلّم فحسب كافياً، بل ينبغي أيضاً ضمان جودة التعليم.

ويركز التحليل التالي على نتائج جولة TIMSS لعام 2015 وجولة PIRLS لعام 2011، ويقارنها بنتائج عامَي 2007 و2006 على التوالي. وتقدّم كلتا الجولتين الخلاصة نفسها، وهي أن هناك مجرّد تغيُّر طفيف في مستوى التفاوت (كما يتبيّن من عمود معامل جيني في الجدول 8 أدناه) أو في تقديرات عدم تكافؤ الفرص في البلدان العربية (كما يتبيّن من عمود عدم تكافؤ الفرص في الجدول 8) بين جولتي اختبارات TIMSS وPIRLS المشمولين بالدراسة. ويبين الجدول 8 أن التحسن في متوسّط معدل العلامات في مادة الرياضيات هو التغيُّر الإيجابي الوحيد الملحوظ في هذه المادة، على الرغم من اقتصاره على دول الخليج فقط والتي حققت جميعها نتائج ضعيفة عام 2007. كذلك، لم تسجّل مصر أي تغيير ملحوظ في متوسط معدل علامات طلابها، في حين سجّلت علامات الطلاب تراجعاً كبيراً في الأردن ولبنان. ويشير الجدول إلى تحسُّنٍ كبير في العلامات في مادة القراءة في البلدان القليلة التي شاركت في اختبارات PIRLS أكثر من مرّة.

ظل التفاوت الإجمالي في العلامات ثابتاً بشكل أساسي، ولكن القسم الناتج من الظروف والمعروف بـ "عدم تكافؤ الفرص" تراجع في معظم البلدان العربية وتجاوز معدل التغيُّر في بقية أنحاء العالم. واستخدمت دراسة سابقة (Assaad, Salehi Isfahani and Hassine (2014)) نتائج اختبار TIMSS لمادتي الرياضيات والعلوم لطلاب الصف الثامن لتقدير عدم تكافؤ الفرص في الإنجاز العلمي في 16 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبني هذا التقرير على الدراسة المذكورة، متصرّفاً بطريقتين. أولاً، توسيع نطاق بيانات الإنجاز العلمي عن طريق تغطية فئة الإنجاز في مادة القراءة، باستخدام بيانات اختبار PIRLS لعامي 2001 و2006، وتغطية جولتين جديدتين من اختبار TIMSS لعامي 2011 و2015. ثانياً، توسيع نطاق التحليل ليضمّ كامل عينة البلدان التي شاركت في هذه الجولات، ما يتيح نقل اللامساواة في الفرص في البلدان العربية إلى سياق أكبر لمجموعة أوسع نطاقاً من البلدان.

**الجدول 8.** التغيُّرات في متوسط معدّل العلامات في مادتَي الرياضيات والقراءة، والتفاوت في العلامات، وعدم تكافؤ الفرص

| | التغيُّر في نتائج TIMSS، 2007-2015 | | | التغيُّر في نتائج PIRLS، 2006-2011 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | متوسط المعدل | معامل جيني | عدم تكافؤ الفرص | متوسط المعدل | معامل جيني | عدم تكافؤ الفرص |
| البحرين | 49 | -0.02 | 0.00 | | | |
| مصر | 2 | -0.01 | -0.08 | | | |
| الأردن | -38 | 0.00 | -0.07 | | | |
| الكويت | 22 | 0.00 | 0.12 | 89 | -0.04 | 0.05 |
| لبنان | -10 | 0.00 | -0.13 | | | |
| المغرب | 4 | 0.00 | -0.07 | -12 | 0.00 | -0.05 |
| عُمان | 21 | 0.01 | -0.10 | | | |
| قطر | 88 | -0.03 | 0.06 | 71 | -0.01 | 0.2 |
| المملكة العربية السعودية | 36 | -0.01 | -0.05 | | | |
| الإمارات العربية المتحدة (دبي) | 31 | -0.02 | -0.08 | | | |
| جميع الدول | 17 | 0.00 | 0.01 | 0 | 0.00 | -0.02 |

**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى مجموعات بيانات TIMSS وPIRLS.

حسب دراسة Assaad, Salehi Isfahani and Hassine (2014)، كانت تقديرات عدم تكافؤ الفرص في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتفعة جداً لدى مقارنتها بتقديرات البلدان الأخرى، على الرغم من التوصل إلى تقديرات هذه البلدان الأخرى باستخدام مجموعات مختلفة من الظروف. ولذلك، يعيد التقرير النظر في هذه الاستنتاجات، باستخدام المنهجية ذاتها ومجموعة موحدة من الظروف لحساب التقديرات الخاصة بجميع البلدان. ويخلص إلى أنه في حين تقدّم المنطقة العربية أداءً أسوأ بكثير من بقية البلدان لجهة متوسط العلامات، حتى ولو بقي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ثابتاً، فهي لا تسجّل مستويات مرتفعة على نحو غير اعتيادي من التفاوت في العلامات أو من التفاوت في فرص التعليم.

وبالانتقال إلى نتائج البيانات الموسعة، يتم تبسيط عملية تقدير عدم تكافؤ الفرص بالنسبة للعينة الكاملة من البلدان المشاركة في دراسات TIMSS وPIRLS باتباع طريقة Ferreira and Gignoux (2014). وتبيّن هذه الدراسة أن معامل التحديد للإنكفاء الخطي للدرجات على الظروف يتمتّع بنفس الخصائص التي تتمتّع بها تقديرات Assaad, Salehi-Isfahani and Hassine (2014) وتقديرات Bourguignon, Ferreira and Menéndez (2007). وفي الانحدار الخطي، يقسّم معامل التحديد التباين الكلي إلى أقسام قابلة للتفسير (حسب الظروف) وأقسام غير قابلة للتفسير. وبينما تعدّ التصنيفات والتغيُّر عبر الزمن قابلة للمقارنة بين هذه الدراسة ودراسة Assaad, SalehiIsfahani and Hassine (2014)، فإن أهمية التقديرات ليست كذلك.

وباستخدام متوسط العلامات على المستوى القُطري، يمكن إجراء مقارنة بين البلدان العربية وجميع البلدان الأخرى التي شاركت في جولة اختبارات TIMSS لعام 2015. ويعرض الشكل 9 معدلات متوسط العلامات المحرَزة في مادتي الرياضيات والعلوم في دورة 2015 مقابل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي في عام 2011 للعام 2015). وهناك ترابط إيجابي واضح بين متوسط العلامات والدخل، وهو أمر غير مفاجئ. ولكن المفاجئ أن البلدان العربية تصنَّف بشكل عام في الجزء الأدنى من الرسم البياني. والأسوأ من ذلك أن جميع البلدان الغنية بالنفط تتموضع في أسفل الزاوية اليمنى لهذه الرسوم البيانية، ما يعني أنها تقدّم أداءً أكاديمياً سيّئاً للغاية، رغم ارتفاع نصيب الفرد من الدخل فيها. ويُذكر أن هذه البلدان تستضيف أعداداً كبيرة من العمال الوافدين إليها، ولكن العينة المذكورة تقتصر على الطلاب الذين يحملون جنسيتها والذين ينبغي أن يكون آباؤهم قد ولدوا على أراضيها. ولم يتم إيراد الرسوم البيانية المماثلة لعامي 2007 و2011 في هذا التقرير نظراً لأنها تقدّم المشهد ذاته.

وتبرز صورة مماثلة عندما يقارن الرسم البياني (الشكل 10) بين التفاوت في العلامات والدخل، باستثناء أن الترابط بينهما أصبح سلبياً الآن – إذ تسجل الدول الأكثر غنى معدلات أدنى من التفاوت في العلامات، في حين تسجل البلدان العربية معدلات أعلى من التفاوت في العلامات، بينما تجتمع جميع البلدان الغنية بالنفط مرة أخرى إلى اليمين من الرسم البياني. وتتصدر مصر عينة بلدان العالم فيما يتعلق بالمعدلات المرتفعة من التفاوت، سواء بالنسبة لعلامات الرياضيات أو العلوم. ويمثّل ذلك دليلاً قوياً على المستويات المرتفعة جداً من التفاوت في الوصول إلى تعليم جيد.

وفيما يتعلق باختبار PIRLS، تشتمل الرسوم البيانية على نتائج قياس مهارة القراءة لدى طلاب الصّف الثامن. وفي حين لم تشارك في اختبار PIRLS جميع البلدان العربية التي شاركت في اختبار TIMSS، يشير منطق الأمور وتداخلها إلى أنّ الأنماط المستخلَصة من نتائج هذا الاختبار مشابهة إلى حدٍّ بعيد لتلك المستخلصة من العلامات المحرزة في مادتَي

الرياضيات والعلوم. ومقارنة بالبلدان الأخرى، يتبيّن أن البلدان العربية سجّلت مستوى أدنى من الإنجاز في القراءة (الشكل 11). والأهم من ذلك أن البلدان العربية، وكما هو الحال في مادتي الرياضيات والعلوم، قد سجّلت بعضاً من أعلى مستويات التفاوت في العلامات المحرزة في مادة القراءة.

**الشكل 9.** متوسط العلامات في مادتي الرياضيات والعلوم ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2015

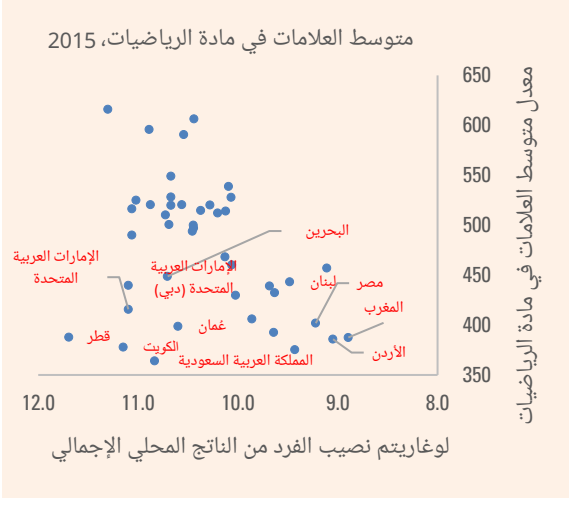


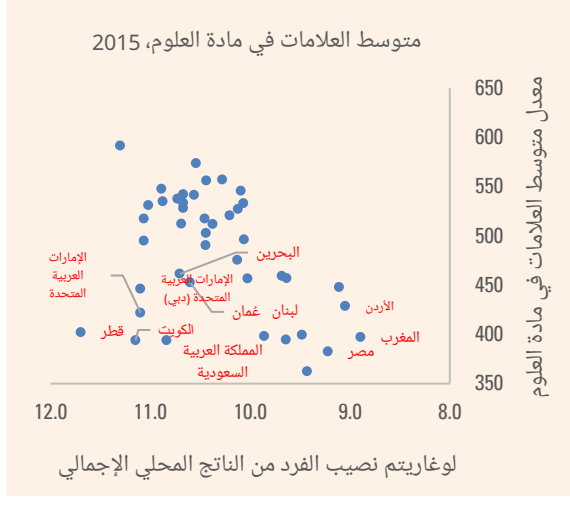


**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى مجموعات بيانات TIMSS (2015)؛ ومؤشرات التنمية العالمية.

**الشكل 10.** التفاوت في العلامات المحرَزة في مادتي الرياضيات والعلوم حسب معامل جيني، ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2015

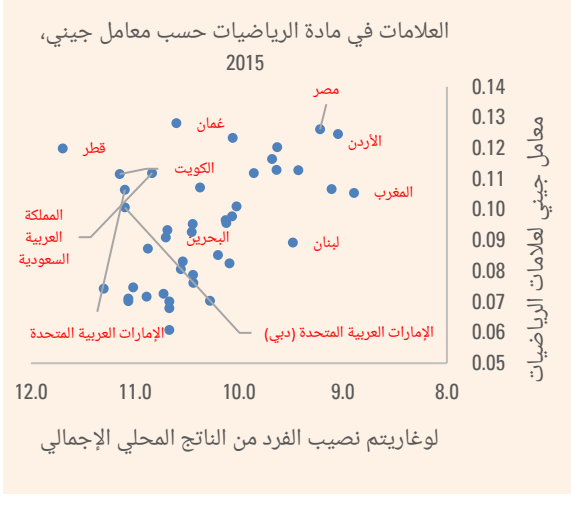


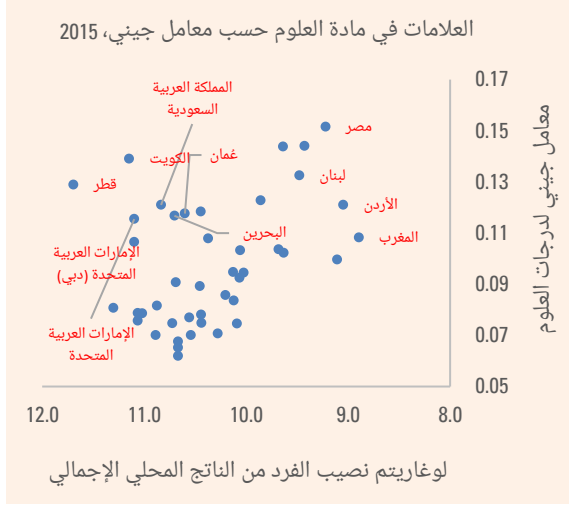


**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى مجموعات بيانات TIMSS (2015)؛ ومؤشرات التنمية العالمية.

**الشكل 11.** المقارنة بين متوسط علامات PIRLS لعام 2011 على الصعيد العالمي، والتفاوتات بين هذه العلامات

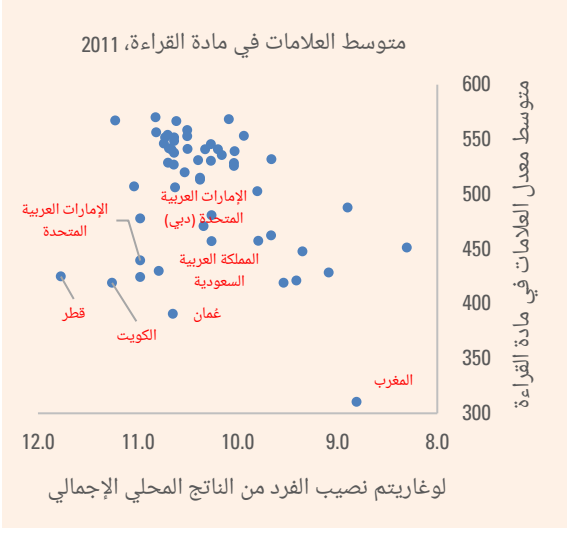


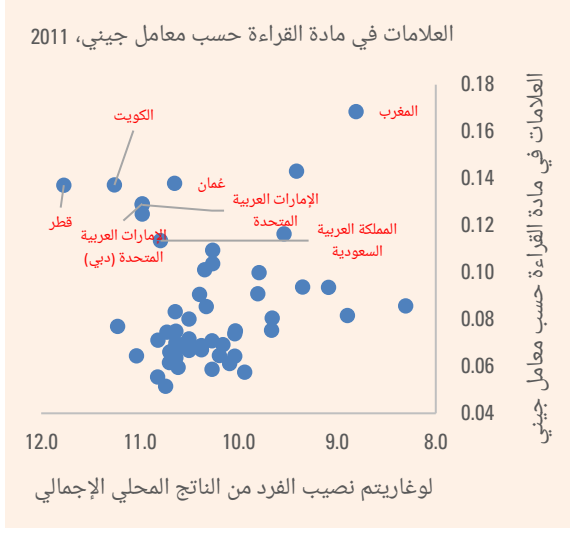


**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى مجموعات بيانات PIRLS (2011)؛ ومؤشرات التنمية العالمية.

الملاحظة الرئيسية التي يمكن استخلاصها من هذه الرسوم البيانية هي أن البلدان العربية تسجّل معدل علامات منخفضاً جداً في اختبارات الرياضيات والعلوم والقراءة، وأن معدّلات التفاوت في توزيع هذه العلامات مرتفعة أيضاً. على سبيل المثال، يسجّل المغرب، الذي يسجّل أدنى متوسط العلامات في اختبار PIRLS لمادة القراءة، أعلى مستوى من التفاوت في النتائج في مادة القراءة. ولا يمكن التقليل من أهمية المعدلات المرتفعة للتفاوت في العلامات، إذ يمكنها أن تؤشّر إلى وجود تفاوت كبير في فرص الحياة وفي القدرة على الكسب تحديداً في المستقبل. ونظراً إلى العلاقة المتبادلة بين العلامات والنجاح المستقبلي في سوق العمل، تنبئ الأنماط المُرصدة هنا بارتفاعات كبيرة في معدلات التفاوت المستقبلية، حتى إذا كانت أسواق العمل تعتمد على مبدأي مكافأة الجدارة والأهلية وليس المركز الاجتماعي والحالة الاقتصادية. كذلك، ينبئ التفاوت في الإنجاز العلمي في سنّ مبكّرة بتفاوت في الوصول إلى التعليم العالي، ما يعزز احتمالات اللامساواة في التوظيف والأجور.

ويتعلق السؤال التالي بمدى الترابط بين هذا التفاوت وظروف الطلاب، وبمدى التفاوت الذي ينشأ عن الاختلاف في قدرات الطلاب الطبيعية وعن الجهد الفردي الذي يبذله كل طالب في التعلم. وتقدَّر مساهمة القدرات الطبيعية لكل طالب والجهد الذي يبذله في التعلّم بالاستناد إلى رسم بياني لانحدار العلامات على الظروف، ويتم عرض النتائج في الشكل 12 الذي يبين معامل التحديد لانحدارات بلد محدد مقابل لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي عام 2011 للعام 2015). وبخلاف حالات التفاوت بين متوسط العلامات، التي أظهرت أن البلدان العربية تسجّل نتائج غير ملائمة مقارنة ببقية دول العالم، يظهر الشكل 12 أنّ البلدان العربية تقع في الوسط على مستوى عدم تكافؤ الفرص في الإنجاز العلمي.

**الشكل 12.** عدم تكافؤ الفرص في العلامات المحرزة في مادتي الرياضيات والعلوم، ولوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2015

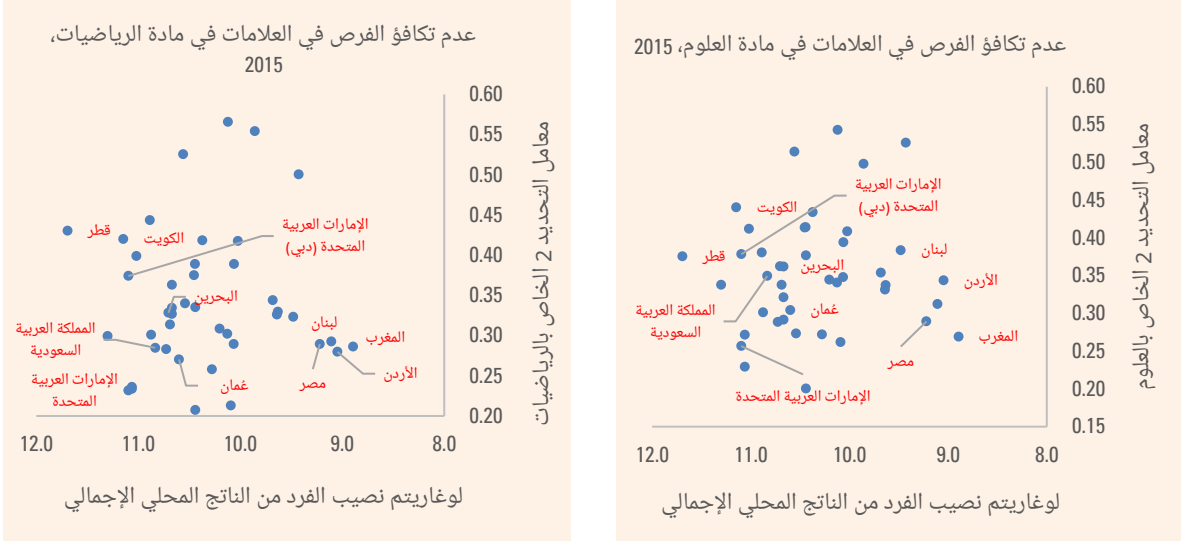


**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى مجموعات بيانات TIMSS (2015)؛ ومؤشرات التنمية العالمية.

**الشكل 13.** عدم تكافؤ الفرص وإجمالي التفاوت في العلامات المحرزة في مادتي الرياضيات والعلوم، 2015

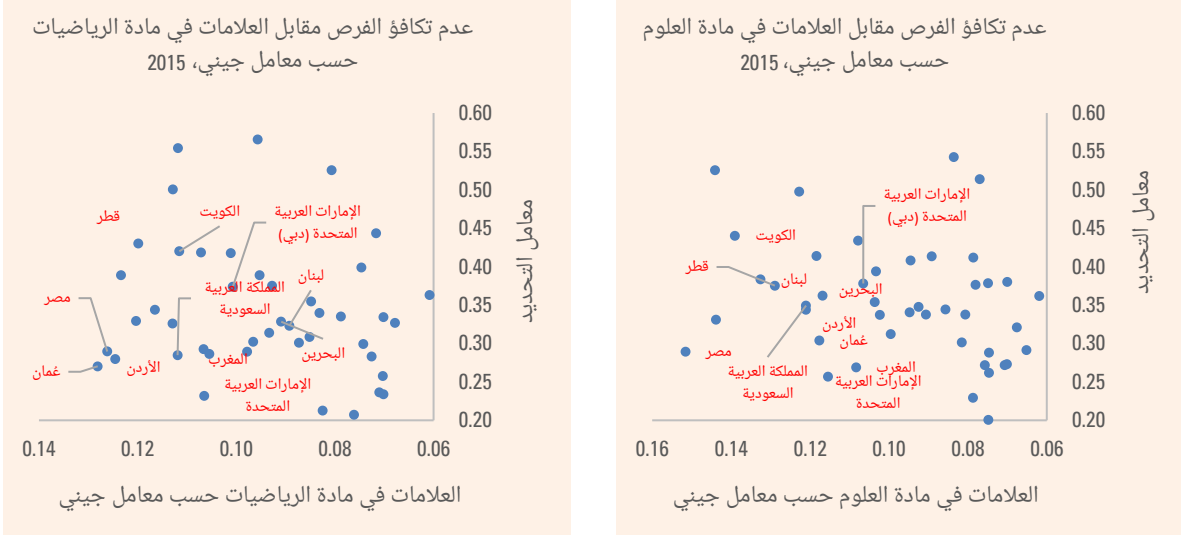


**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى مجموعات بيانات TIMSS (2015)؛ ومؤشرات التنمية العالمية.

وينبغي الإشارة إلى ثلاثة أمور قبل محاولة تفسير هذه النتيجة. أولاً، تغطي مسوح TIMSS وPIRLS الأطفال الذين هم على مقاعد الدراسة حصراً. ونظراً لأنّ الطلاب الذين يتسربون من المدرسة قبل الصف الثامن (والذين يُفترَض أنهم يسجّلون مستوى أضعف من الإنجاز العلمي وأن خلفيتهم العائلية أكثر هشاشة) لا يتم احتسابهم في النتائج، وتنحاز العينات تنازليا، ما يعني أن النتائج تعطي انطباعاً بأنها أفضل مما هي عليه في الحقيقة. وكلما تراجعت معدلات الالتحاق بالمدرسة، كان الانحياز أكبر. ولذا، فإن التقديرات الفعلية لعدم تكافؤ الفرص في البلدان العربية ذات معدلات الالتحاق المنخفضة قد تكون أعلى في الواقع. ثانياً، تعدّ التداعيات الاجتماعية والسياسية، حتى للمستويات المعتدلة من عدم تكافؤ الفرص، أكثر حدّةً في العالم العربي منها في أي مكان آخر في العالم، لأن التعليم الرسمي شكّل تاريخياً السبيل الأساسي للحراك الاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي، ففي البلدان العربية أكثر من أي مكان آخر في العالم، التعليم الجامعي شرط أساسي للحصول على وظيفة رسمية (Assaad, 2014). وينتج من ذلك أن وضع العوائق التي تحول دون تطوّر قطاع التعليم يُخِلُّ بالعقد الاجتماعي العربي.

هل ترتبط مستويات التفاوت في العلامات في مادة الرياضيات على المستوى القُطري بعدم تكافؤ الفرص؟ على سبيل المثال، تسجّل الكويت وقطر تفاوتاً مرتفعاً في العلامات في مادة الرياضيات ومعدلاً مرتفعاً من عدم تكافؤ الفرص في نفس الوقت (الشكل 13). ولكن، كما هو مبيَّن في الرسم البياني وبالنسبة إلى العينة ككل، لا توجد علاقة واضحة بين المسألتين. ويمكن تقديم تفسيرين محتملين عن سبب عدم ارتباط التفاوت المرتفع في العلامات في مادة الرياضيات في البلدان العربية بالمستويات المرتفعة من عدم تكافؤ الفرص. أوّلهما أن التفاوت في الظروف قد يكون منخفضاً، ما يترك مجالًا أوسع لتفسير انخفاض العلامات في مادة الرياضيات من خلال عوامل الجهد الفردي والحظ. وثانيهما أن موارد الأهل الإضافية لا تُترجم بالضرورة إلى مستوى أعلى من التعلم إذا عجزت هذه الموارد عن تقديم تعليم مدرسي عالي الجودة للأطفال. وبينما كثرت الجامعات الخاصة التي تهدف إلى تقديم الخدمات التعليمية لطلاب الطبقتين المتوسطة والعليا من المجتمع في البلدان العربية الذين يتعذر عليهم دخول الجامعات الرسمية، فهي لا تقدم بالضرورة بيئة أفضل للتعلم. ونتيجة لذلك، لا يترجم التفاوت في الدخل دائماً إلى تفاوت في العلامات في مادة الرياضيات.

## واو. أسواق العمل وعدم تكافؤ الفرص

بصرف النظر عن عامل التعليم، ينبغي دراسة مدى ارتباط الأجور المحتمل أن يتقاضاها الفرد في المستقبل بخلفيته الأسرية وخصائص المجتمع الذي يترعرع فيه. ومما لا شك فيه أن ظروف الحياة تؤثر على فرص التوظيف ومستويات الأجور في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، أشار القسم السابق إلى أن فرص التعلم موزعة بشكل غير متساوٍ بين الأفراد؛ ولكن من غير المعروف ما إذا كانت أسواق العمل تؤدي إلى مفاقمة عدم تكافؤ الفرص الذي يعدّ عاملاً متأصلا في الأنظمة التعليمية العربية.

هل تؤثر ظروف أخرى غير التعليم على دخل الأفراد؟ يُحتمل أن تسهم أسواق العمل في الحدّ من اللامساواة الناشئة عن التعليم من خلال تشجيعها ومكافأتها لبعض المهارات التي لا يقيسها النظام التعليمي أو يقوم بتعزيزها. ولكن، يرجّح في الغالب أنّ أسواق العمل تسهم في مفاقمة عدم تكافؤ الفرص وليس العكس.

ويمكن استخلاص بعض الإجابات على هذا السؤال من دراسة حديثة حول النتائج المتعلقة بسوق العمل قدمتها مجموعة من خريجي تخصصات تكنولوجيا

المعلومات والتجارة في الأردن ومصر (Assaad, Krafft and Salehi-Isfahani 2017). وتستنتج هذه الدراسة بأنه، بناءً على رصد جودة التعليم ومؤسسات التعليم الثانوي، يعدّ المستوى التعليمي للوالدين العامل الأكثر تأثيراً على توظيف هؤلاء الخريجين. وبالحقيقة، يعدّ المستوى التعليمي للوالدين المتغيّر الوحيد القادر على التأثير في النتائج، مثل المدة الزمنية التي يتطلبها تأمين أول وظيفة رسمية للخريجين، ومستوى الأجر الذي يحصلون عليه، والراتب الذي يقدّم لهم في الخمس سنوات الأولى من العمل.

ويتحول توسّع القطاع غير النظامي بشكل متزايد إلى سمة محدّدة لجميع أسواق العمل العربية (Assaad 2014). وقد يؤدي هذا التوسّع دورًا في عدم تكافؤ الأجور في مصر، على نحو ما وُثّق في Assaad, Krafft and Salehi-Isfahani 2017. وتستخدم هذه الورقة البحثية بيانات متعددة الأبعاد مستمدّة من مسوح القوى العاملة في مصر (1988-2012) تسمح بإجراء مقارنة بين عدم تكافؤ الفرص بالنسبة للأجور والاستهلاك عبر الزمن. وتظهر تقديرات اللامساواة في الأجور اتجاهاً تنازلياً، غير أنّ الإمعان في دراستها يكشف عن نتيجة مختلفة. ويقسّم الباحثون عيّنتهم إلى ثلاث فئات، على أساس المستوى التعليمي للوالدين، لدراسة النتائج المتعلقة بالتشغيل بالنسبة للأفراد ذوي الخلفيات العائلية المختلفة. ويحدد الباحثون الطبقة العليا للأسر بأنّها تلك التي تضم الأفراد الذين يتمتّع أولياء أمورهم بأعلى مستوى من التحصيل العلمي (والذين يحمل أحد والديهم على الأقل شهادة جامعية). وتضمّ الطبقة الوسطى، حسب تعريفهم، الأفراد الذين يحمل أولياء أمورهم شهادة تعليم أساسي على الأقل. أما الأفراد ذوو الوالدين الأقل تعليماً، فيتم تصنيفهم ضمن الطبقة الدنيا. وفي هذا الإطار، لا يؤدي الدخل أو المستوى التعليمي أي دور في تحديد الطبقة التي ينتمي إليها الفرد. وبالتالي، يحدث الارتقاء إلى الطبقة الأعلى إذا تمكّن أحد الأفراد المنتمين إلى الطبقة الدنيا من تحقيق مستوى أعلى من الدخل والاستهلاك.

ويكشف التحليل الوارد في Assaad, Krafft and Salehi-Isfahani 2017 أن انخفاض مؤشر عدم تكافؤ الفرص بالنسبة للأجور يدلّ في الواقع على انخفاض إمكانية وصول الطبقة الوسطى إلى فرص الدخل. فمنذ عام 2008، وباستثناء الشريحة العليا (أو الطبقة العليا) التي نأت بنفسها عن بقية الطبقات، تدنّت حظوظ الأفراد الذين يترعرعون في عائلات من الطبقة الوسطى لتصبح مشابهة لحظوظ الأفراد من الطبقة الدنيا. وترتبط هذه الظاهرة بزيادة الطابع غير النظامي لسوق العمل في مصر. ولقد تغيّر الوضع بالنسبة للعديد من شباب الطبقة الوسطى الذين كان أسلافهم، قبل جيلٍ مضى، يلتحقون بالجامعات ويتبوّؤون بعدها وظائف لائقة في المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص الرسمي، إذ أصبحوا اليوم يعملون في القطاع غير النظامي بعد التخرج ويشغلون وظائف غير مستقرة كانت تُسنَد عادةً إلى العمّال ذوي المستويات التعليمية المتدنية.

## زاي. القطاع غير النظامي والتفاوت في الأجور

إذا كان القطاع غير النظامي السبب في انهيار أجور الطبقة الوسطى، فيُتوقَّع أن يكون التفاوت في الأجور قد بدأ بالارتفاع بالنسبة للعمّال الأكثر تعلّماً منذ تسعينات القرن الماضي عندما أدت الإجراءات التقشّفية التي اتّخذتها الدولة وتوطّد نظام الزبائنية إلى الحدّ من الفرص المُتاحة أمام أبناء الطبقة الوسطى من المتعلّمين للحصول على وظيفة في القطاع الرسمي. ولم يُدرَس هذا الأمر إلا في مصر التي أُجريت أربع جولات من مسوح القوى العاملة فيها. ويُبيّن الجدول 9 معامل جيني ونسبة الأجر

بالنسبة للشريحتين المئويتين العاشرة والتاسعة عشرة لثلاث مجموعات تعليمية، وهي التعليم الأساسي والثانوي والجامعي. ويبدو أن التفاوت في الأجور قد انخفض بين عامي 1988 و1998، ولكنه عاود ارتفاعه بعد ذلك بالنسبة لجميع المجموعات التعليمية، وبشكل أسرع بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية. وينعكس التفاوت المتزايد في الأجور في قيم معامل جيني، وكذلك في الشرائح المئوية. ويعود ذلك على الأرجح إلى أن المتعلمين يحصلون بشكل متزايد على وظائف منخفضة الأجور في القطاع غير النظامي. كما يتسق ذلك مع الفرضية الأكثر شيوعاً ومفادها أنه، بموازاة توسّع نظام الزبائنية الرأسمالي، تعمّق الانقسام داخل أسواق العمل بين القطاعين النظامي وغير النظامي.

وتتوفّر بيانات عام واحد فقط بالنسبة لكلٍّ من الأردن وتونس. وبالتالي، لا يمكن التحقق من طريقة تغيّر التفاوت في الأجور عبر الزمن في هذين البلدَين. لكن في تونس، يسجل التفاوت في الأجور لدى المجموعة الأكثر تعلّماً مستوى أعلى بكثير مقارنةً بالمجموعات الأخرى. ويبلغ هذا التفاوت بالنسبة لجميع المجموعات التعليمية أعلى مستوياته في الأردن.

## الجدول 9. توزيع الأجور

| الدولة | السنة | معامل جيني | | | | شريحة التسعين في المائة مقسومة على شريحة العشرة في المائة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العينة بأكلمها | الأفراد الذين لم يتجاوزوا المرحلة الأولى من التعليم الأساسي | الأفراد الذين لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الثانوي | التعليم ما بعد الثانوي أو أعلى | العينة بأكلمها | الأفراد الذين لم يتجاوزوا المرحلة الأولى من التعليم الأساسي | الأفراد الذين لم يتجاوزوا مرحلة التعليم الثانوي | التعليم ما بعد الثانوي أو أعلى |
| مصر | 1988 | 0.39 | 0.34 | 0.38 | 0.41 | 5.77 | 5.56 | 4.89 | 5.10 |
| مصر | 1998 | 0.37 | 0.34 | 0.34 | 0.38 | 4.99 | 4.46 | 4.32 | 4.98 |
| مصر | 2006 | 0.40 | 0.37 | 0.37 | 0.41 | 5.33 | 4.38 | 4.90 | 5.71 |
| مصر | 2012 | 0.43 | 0.37 | 0.38 | 0.46 | 5.49 | 4.11 | 4.91 | 6.32 |
| تونس | 2014 | 0.42 | 0.34 | 0.33 | 0.42 | 4.73 | 3.71 | 4.95 | 6.03 |
| الأردن | 2010 | 0.56 | 0.53 | 0.52 | 0.55 | 5.91 | 4.28 | 5.40 | 5.40 |

**المصدر:** حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات منتدى البحوث الاقتصادية.

**ملاحظة:** تم اعتماد معادل القوة الشرائية الفعلي لعام 2012 للأجر بالساعة بالنسبة للوظيفة الرئيسية.

تشمل "فئة الأفراد الذين لم يتجاوزوا المرحلة الأولى من التعليم الأساسي" الأفرادَ الأمّيين؛ والأفراد الذين يعرفون أساسيات القراءة والكتابة؛ والأفراد الذين يحملون شهادة التعليم الأساسي.

وتشمل "فئة الأفراد الذين لم يتجاوزوا التعليم الثانوي" الأفراد الذين تابعوا دراستهم الثانوية.

وتشمل "فئة التعليم ما بعد الثانوي أو أعلى" الأفراد الذين أنهوا دراستهم الثانوية بنجاح؛ والأفراد الذين تابعوا تعليمهم الجامعي؛ والأفراد الذين نالوا شهادة جامعية ودرسوا تخصصات عليا.

## حاء. التداعيات

ترتبط الاستقلالية بشكل وثيق بالمساواة في الدخل والتعليم. وقد قدّم هذا الفصل أدلة على وضع التفاوت في الدخل والتعليم في البلدان العربية تؤكد بوجه عام الرأي السائد بأنّ مستويات التفاوت في العالم العربي معتدلة ضمن السياق العالمي. كما أظهر هذا الفصل أنّ القيم المنخفضة لمعامل جيني للتفاوت في الدخل قد تخفي وراءها مستويات أعلى من التفاوت الناجم عن ارتفاع حصة الدّخل على أعلى المستويات. ذلك أن التدفق الهائل للثروة منذ عام 2000 قد أدى إلى زيادة عدد المليارديرات في المنطقة العربية مقارنةً ببقية أنحاء العالم (Ianchovichina 2015, Johannsen 2015) وخلق تفاوتاً على مستوى المنطقة ككل، وهو الأعلى في العالم (Alvaredo et al 2017).

كذلك، بحث هذا الفصل في التفاوت في الوصول إلى التعليم. والوصول إلى التعليم متساوٍ نسبياً بين بعض البلدان العربية مثل الأردن وتونس، لكنّ التفاوت في الوصول إلى تعليم عالي الجودة، كما يتبيّن من معدلات التفاوت في الإنجاز العلمي، لا يزال مرتفعاً، بشكل خاص في البلدان العربية الأكثر ثراءً. وبشكل عام، تسجل البلدان العربية، ولا سيّما تلك الغنية بالنفط، أداءً سيئاً فيما يتعلق بمتوسّط الإنجاز في علامات الرياضيات والعلوم والقراءة، وهي تحرز تحسُّناً طفيفاً مع مرور الوقت. إضافة إلى ذلك، يترافق انخفاض متوسّط العلامات مع تفاوت كبير في العلامات. ويشكل ذلك تحدياً رئيسياً بالنسبة للمنطقة، لأن التفاوت في التعليم في هذه المرحلة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتفاوت في الوصول إلى التعليم الجامعي، وبالتالي إلى فرص العمل اللائقة. وعليه، فإن التفاوت في التعليم مؤشرٌ على ارتفاع التفاوت في الدخل وفي الحصول على فرصة عمل في المستقبل.

إن عزو جزء كبير من هذا التفاوت إلى الموارد التي تملكها عائلة الطالب وإلى خلفية المجتمع الذي يترعرع فيه يعني أن غالبية المواطنين تعتبر نظام التعليم غير عادل وعاجزاً عن التأثير إيجابياً في الحراك الاجتماعي. ويقترن التفاوت في التعليم بتراجع فرص توظيف العمال المتعلّمين في سوق العمل النظامي. وتفسّر هذه الظواهر سبب التفاوت المتزايد في أجور العمال المتعلّمين. وكما سبق ذكره في الفصل الأول، يكمن أحد الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة في سياسات التقشّف المتّبعة من جانب حكومات البلدان العربية المختلفة التي سمحت بتدهور جودة التعليم وأتاحت لموارد القطاع الخاص أداء دور أكبر في التعليم. وفي هذا السياق، تبيّن أن تعليم الدروس الخصوصية مزدهر في الإمارات العربية المتحدة وتونس ومصر، حيث ترتفع أيضاً مستويات عدم تكافؤ الفرص (Farah 2011, Hartmann 2008, Lapham 2013). ومن منظور السياسات العامة، يمكن لخفض عدم تكافؤ الفرص في التعليم والحدّ من العمل في القطاع غير النظامي أن يساعدا كثيراً في الحدّ من التفاوت بشكل عام.

# 3. الاستقلالية الشخصية والتغيير الاجتماعي

# 3. الاستقلالية الشخصية والتغيير الاجتماعي

## ألف. مقدمة

يبدأ هذا الفصل بتعريف وقياس تصوّر الأفراد للاستقلالية في العالم العربي (القسم ألف)، ثم يقارنها بالقيم السائدة في بقية أنحاء العالم وفي مختلف البلدان العربية وضمن المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ويثبت القسم باء وجود فجوة في الاستقلالية في المنطقة العربية، ويدرس طريقة توزّعها بين مختلف الدول والمجموعات. ويبحث القسم جيم في الأسباب الكامنة وراء هذه الفجوة، فيربطها بنظام ضعيف وأحياناً قمعي للحقوق القانونية؛ ونظام تعليمي لا يشجع على الاستقلالية الشخصية؛ ونظام أبوي مهيمن يؤدي دوراً بارزاً في تقييد السلوك الفردي؛ ومستوى مرتفع من انعدام الأمن الاقتصادي والمادي؛ وتطرّف في التديُّن. ويتناول القسم دال تداعيات فجوة الاستقلالية هذه على الموقف تجاه مختلف القيم الجوهرية في المنطقة، بما فيها النظام الأبوي، واللامساواة بين الجنسين، وتقبّل الاختلافات الاجتماعية والدينية، والميل إلى تفضيل العدالة الاجتماعية وممارسة العمل المدني.

**يتخطى مفهوم الاستقلالية الإطار الضيق للحرية الأساسية للفرد في اختيار طريقة عيشه والتحكّم بحياته والتعبير عن ذاته وتمكينها.** يستند هذا المفهوم إلى النظريات السياسية والفلسفية والنفسية التي تركّز ليس على تأمين رفاه الأفراد وجودة حياتهم فقط، بل أيضاً على خلق سمات الفعالية والكفاءة في شخصياتهم (Inglehart and Welzel 2010). وتهدف الاستقلالية إلى تعزيز الموارد المعنوية للأفراد، ما يجعلهم أكثر نشاطاً من الناحية الإدراكية في مجالات عدّة مثل القدرة على حلّ المشكلات. ويتميز أعضاء المجتمع المستقلّ بقدرتهم على اختيار تفضيلاتهم والتعبير عنها وعن أفكارهم، وبقدرتهم على استخدام قدراتهم لاتخاذ قرارات مستقلة ونابعة من إرادة حرّة بشأن القضايا التي تؤثر على حياتهم وبيئتهم، وعلى الابتكار، من دون أن تمنعهم من ذلك المعوّقات الاجتماعية التقليدية. وينبغي أن تتكامل الاستقلالية الشخصية مع مفاهيم التعاون الاجتماعي، لا أن تشكل بديلاً عنها – فهي سمة جوهرية للانتقال من "مجتمعات الضرورة"، مثل العائلة أو القبيلة، إلى "مجتمعات القرابة الاختيارية"، مثل الجمعيات المدنية أو الأحزاب السياسية. وبالمحصلة، تعدّ الاستقلالية جزءًا من عملية تحررية تهدف إلى الحدّ من القيود الاجتماعية على الخيار البشري.

**في سياق هذا التقرير حول اللامساواة في المنطقة العربية، ينبع الاهتمام بالاستقلالية الشخصية من ثلاثة أنواع من الاعتبارات.** أوّلاً، إنّ الأفراد يقدّرون الاستقلالية بشكل فطري بسبب الحريات والقدرات التي تمنحهم إياها. وينعكس ارتفاع مستوى الاستقلالية وحسن توزيعها بشكل إيجابي على رفاههم، تماماً كما يؤثر التفاوت في النتائج والفرص والوصول إلى الخدمات تأثيراً سلبياً على حياتهم. ثانياً، قد تكون للاستقلالية الفردية، بمعنى زيادة القدرة على التعبير عن الذات، تأثيرات اجتماعية إيجابية بارزة، ويمكنها أن تكون المحرّك الأساسي للتحرّر الاجتماعي، لا سيّما فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين، ومعالجة التفاوت في الدخل، وتعلّم تقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية. وبحسب أدبيات علم الاجتماع، يكتسي نمط توزّع الاستقلالية الفردية أهمية بالغة، لأنّ

التغيير في الأعراف الاجتماعية يتحقق عادة على أيدي الشباب والمتعلّمين عندما يرتفع مستوى استقلاليتهم وقدرتهم على التعبير عن الذات. ثالثاً، ومن منظور كلي أكثر شمولاً، يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى الاستقلالية، بمعنى زيادة القدرة على التعبير عن الرأي، إلى تمثيلٍ أفضل لمختلف التفضيلات ضمن عملية صنع السياسات، ما قد يؤدي إلى نتائج مجتمعية إيجابية تُسهم في تحسين رفاه الأفراد، بما في ذلك خفض التفاوت في الدخل (السهم 2 في الشكل المعنون "هيكلية التسويات السياسية" في المقدمة)[7].

**على المستوى المنهجي، يجمع الفصل الثالث بين مقاربات تجريبية مختلفة – بما فيها التحاليل البيانية ونماذج الانحدار الإحصائية.** يبدأ الفصل بمقارنة متوسّط القيم في مختلف البلدان ثم يبحث، بالاستناد إلى التحليل البياني، فيما إذا كان توزّعها حسب السنّ والمستوى التعليمي في المنطقة العربية يختلف عن بقية أنحاء العالم. ثانياً، يقوم هذا الفصل بدراسة هذه العلاقات بشكل دقيق باستخدام نماذج الانحدار لتحديد هذه الخصائص وغيرها من الخصائص الفردية بطريقة منهجية. ثالثاً، يتحقق الفصل من وجود اختلافات بين بلدان المنطقة في هذا المجال.

**تشير الأدلة المُستمدَّة من التجارب إلى أنّ متوسّط تصوّر الاستقلالية الشخصية منخفضٌ نسبياً في المنطقة العربية، مقارنة بالبلدان والمناطق الأخرى ذات مستويات النموّ المماثلة.** تستنتج الدراسة، بالاستناد إلى بيانات المسح العالمي للقيم والباروميتر العربي، أنّ الاستقلالية الشخصية موزَّعة بطُرُقٍ غير متساوية في المنطقة. فبخلاف مناطق العالم الأخرى، التي تكمن الفجوة الأساسية فيها بين المتعلّمين وغير المتعلمين، فإنّ الفجوة في المنطقة العربية قائمة في أكثر الأحيان بين الشباب وكبار السن.

**يمكن أن يشكّل ارتفاع مستوى الاستقلالية محرّكاً هامّاً للتغيير الاجتماعي.** يبحث هذا الفصل في تأثير الاستقلالية الشخصية على القيم الاجتماعية في ثلاث دوائر موسّعة، هي الفرد والأسرة، والمجتمع، والنظام السياسي. ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن العلاقة بين الاستقلالية وعدة قيم جوهرية ذات صلة بالتنمية الشاملة والمستدامة، مثل المساواة في الدخل، والمساواة بين الجنسين، وتقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية، والمشاركة المدنية، والتعلّق بالقيم الديمقراطية. وبشكل عام، تُعدّ هذه القيم تقدمية، ويتلازم وجودها مع الاستقلالية المتزايدة. وعليه، سيتحقق الفصل من مدى صحّة هذه المقولة ضمن سياق المنطقة.

**في جميع مراحل التحليل، ينبغي النظر إلى الاستقلالية باعتبارها مكوّنة من عنصرين – أحدهما سلبي والآخر إيجابي.** يتبع نمط التفكير هذا مفهومَي الحرية السلبية والإيجابية اللذين وضعهما Berlin Isaiah في عام 1964. وتشير 'الاستقلالية السلبية' إلى قدرة الفرد على التصرّف بشكل مستقل، أي أن يكون متحكماً بحياته، ومتمتعاً بحرية اختيار طريقة عيشه. ويُقاس هذا النوع من الاستقلالية بمدى شعور الفرد بأنه متحكِّمٌ بحياته. أما الاستقلالية 'الإيجابية'، فتعني مدى تطلُّع الفرد للاستقلالية باعتبارها قيمة عليا؛ وهي تُقاس بواسطة أسئلة المسح التي تطلب من المستجيبين تقييم الاستقلالية مقابل الطاعة. وتُعرف متغيّرة الاستقلالية هذه تحت مسمى "التعبير عن الذات"، بحسب منهج (Inglehart and Welzel, 2005 and 2010). والفرد الذي يتمتع بمستويات عالية من الاستقلالية السلبية، مثل رب أسرة غني، قد يشعر بأنه مُتحكّم بحياته وربما بأسرته، ولكنه مع ذلك قد يتمتّع بمستوى منخفض من الاستقلالية الإيجابية، بمعنى أنه لا يتطلع للاستقلالية الشخصية باعتبارها قيمة عليا، بل يفضّل مثلاً أن يكون أفراد عائلته مطيعين له وللدولة، وألّا يكونوا مستقلين في طريقة تفكيرهم

وتصرفهم والتعبير عن ذاتهم. وبالمثل، قد تشعر امرأة شابة ومتعلمة ولكن عاطلة عن العمل وغير قادرة على الخروج من حلقة النظام الأبوي المستبدّ ضمن العائلة بأنها لا تملك أي قَدرٍ من التحكّم بحياتها، ومع ذلك فهي نشطة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتتابع التطورات المُحيطة بها باستمرار، وتقدّر الاستقلالية وتتوق إلى تحقيق المزيد منها وإلى التمتع بالقدرة على التعبير عن الذات، والابتكار، وامتلاك مهارات التفكير النقدي، واعتناق الأفكار السياسية التي تعكس تعلّقها بالاستقلالية بوصف ذلك من الشروط اللازمة لتحقيق رفاه الأفراد في المجتمع.

**سيبيّن هذا الفصل أنّ إحدى أبرز خصوصيات المنطقة العربية تتمثّل في أنّ القيمتين المذكورتين أعلاه للاستقلالية موزَّعتان بشكل متباينٍ بين السكان**. ويُشكل ذلك انعكاساً للسياق القائم في المنطقة العربية التي تشهد اتجاهات متزامنة تتمثل في فرض قيود على الحريات الشخصية وفي ارتفاع مستوى التطلعات إلى الاستقلالية في أوساط بعض شرائح المجتمع، بمَن فيهم الشباب والمتعلمون والنساء. وتتضمّن القيود التي قد تحدّ من استقلالية الأفراد الأطر القانونية المقيِّدة، وهيمنة النظام الأبوي بشكل مستمرّ، وندرة الفرص الاقتصادية، وبيئات يهيمن عليها انعدام الأمن المادي والعنف بشكل متزايد. كذلك، ترتبط زيادة التطلّعات نحو الاستقلالية ببروز نظرة إلى العالم تتمحور حول دور الفرد والدولة وتنطلق من القاعدة إلى القمة. وقد تطورت هذه االنظرة بشكل ذاتي كردّة فعل على التنمية الاقتصادية والتعليم والتفاعل المتزايد مع العالم، والذي حدث بفعل تحسّن وسائل الاتصال والسفر. ويبدو أنّ هذه التطورات أسفرت عن تعزيز تطلّع الشباب إلى المزيد من الاستقلالية والتعبير عن الذات، ما يتناقض بقوّة مع إيديولوجيات الماضي التي كانت تنطلق من القمة إلى القاعدة.

**رغم نقاط ضعفها المعروفة، تقدِّم استطلاعات الرأي رؤية فريدة حول القيم والمواقف**[8]. تقدّم النُّهج الأنثروبولوجية (ذات الصلة بعلم الإنسان) دلالات بالغة الأهمية حول مدى تعقّد موضوع الدراسة. ولكن، كي تكتسب أية آراء بشأن آراء معيّنة قيمة "علمية"، يجب التوصل إليها عن طريق بذل جهود منهجية لاستطلاع مواقف الأفراد في جميع أنحاء المنطقة بطريقة متوازنة إحصائياً. ويعتمد هذا التقرير على بيانات جديدة مستمدة من المسح العالمي للقيم الذي يقدم، للمرة الأولى، لمحة سريعة عن قيم ومواقف الشباب العربي في 12 بلداً عربياً حوالي عام 2013، ويسمح بإجراء مقارنات مع حوالي 50 بلداً حول العالم. وهكذا، تستخدم بيانات المسح العالمي للقيم لإجراء مقارنات بين مختلف البلدان، على مستوى السن والتعليم، والدخل، ونوع الجنس. ويُذكَر أنّ هذه البيانات الغنية بالمعلومات لم تكن متوفرة حتى وقت قريب. كذلك، يتم استخدام بيانات الباروميتر العربي لرصد تطوُّر القيم في المنطقة العربية عبر الزمن في الفترة من عام 2006 إلى عام 2017.

ولكن، عند تفسير التغيير الحاصل، ينبغي تجنُّب الوقوع في فخّ المنظورات الماهويّة (أي الاكتفاء بجوهر الأشياء دون الخوض في التفاصيل)، وذلك من خلال أخذ سياق البلد وتاريخه وظروفه المحددة في الاعتبار. وينبغي ربط التباينات بين الدول بالاختلافات بين ثرواتها وظروفها وتاريخها. وأثناء النظر إلى القيم بصورتها التي عبرت عنها استطلاعات الرأي، ينبغي توخي الحرص الشديد، إذ إن نتائج هذه الاستطلاعات ترتبط بالتوقيت المحدَّد للمسح وبكيفية صياغة الأسئلة المطروحة فيه.

**من المفيد دراسة البلدان العربية باعتبارها كياناً واحداً ذا ثقافة اقتصادية متجانسة نسبياً، على الرغم من بعض الاختلافات الواضحة على مستوى**

**الثروة الاقتصادية والتنوّع العرقي والأنظمة السياسية**. على المستوى الثقافي، تعتمد بلدان المنطقة اللغة العربية الفصحى كلغة رسمية، كما أن ظهور وسائل الإعلام العربية الإقليمية وحركة انتقال النازحين في جميع أنحاء المنطقة ساهما في تيسير انتشار الأفكار. وعلى المستوى السياسي، نجح رؤساء الأنظمة الأوتوقراطية، المتربّعون على الحكم مدى حياتهم، في توطيد دعائم حكمهم في معظم البلدان العربية (Owen, 2014)، وذلك على النقيض مما هو عليه الحال في بقية بلدان العالم ومن انتشار "الموجة الثالثة" من التحوّل الديمقراطي في دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وأخيراً، ما برح منطق استخراج الريع وتوزيعه، بما في ذلك ريع النفط والريع الجيوسياسي والتنظيمي، يسيطر على اقتصادات البلدان العربية[9] . وقد أدى ذلك إلى تعزيز المحسوبيات بين القوى السياسية وقطاع الأعمال، وتأخير النمو، وإعاقة التكامل العالمي، وتوليد موجات متشابهة من الإحباط الاجتماعي والاقتصادي لدى سكان المنطقة. وقد ظهرت هذه التطورات المتوازية بوضوح عام 2011، مع بداية الانتفاضات في تونس وامتدادها بسرعة إلى جميع أنحاء العالم العربي، تغذيها مطالب سياسية متشابهة بتحقيق المزيد من الحرية والكرامة والفرص الاقتصادية. ويسلّط هذا البحث التجريبي الضوء أيضاً على الفوارق الهامة بين البلدان في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بمستويات التنمية، وهيمنة الثقافة المحافظة، والتنظيمات السياسية.

## باء. انخفاض مستويات التحكّم بالحياة مقابل ارتفاع مستويات التعبير عن الذات

**تُقاس قيم الاستقلالية الفردية باستخدام بيانات مستمدّة من استطلاعات الرأي.** في الأدبيات الاجتماعية حول المسح العالمي للقيم، يتم قياس "الاستقلالية الفردية" بالاستناد إلى مجموعة من الأسئلة حول قياسات التحكّم بالحياة وقياسات التعبير عن الذات على حدٍّ سواء: (1) يتم قياس التحكم بالحياة من خلال سؤال الأفراد عن مدى تصوّرهم بأنهم يتمتعون بحرية اختيار طريقة عيشهم والتحكم بحياتهم؛ (2) يتم قياس التعبير عن الذات من خلال سؤال الأهل عن تفضيلاتهم فيما يتعلق بمدى تشجيع أطفالهم على الاستقلالية والتصميم، وليس على الطاعة، باعتبارهما سمتَين محبّذتَين في شخصيتهم. ويشتمل المرفق في نهاية هذا التقرير على نص الأسئلة المستخدمة في المسح.

**بشكل عام، كلما كان البلد أكثر ديمقراطية وكلما كان مستوى الدخل فيه أعلى، كانت مستويات استقلالية الأفراد فيه** مرتفعة. ويميل كلّ من التعبير عن الذات والتحكم بالحياة إلى الارتفاع بشكل متوازٍ في البلدان الغنية التي يكون الشباب المتعلم فيها أكثر قدرةً على التعبير عن الذات وأكثر تحكُّماً بحياته. وتميل المستويات المرتفعة من الاستقلالية إلى الارتباط بالقوى التحررية التقدّمية الدافعة نحو تحقيق التغيير الاجتماعي، ولاسيما بمجموعة متنوعة من الممارسات المفيدة للمجتمع والتي تتراوح بين المطالب بالمساواة السياسية ودعم المساواة بين الجنسين وتعزيز تقبّل الاختلافات الاجتماعية (Inglehart and Welzel, 2010). ويمكن تحقيق التقدم الاجتماعي من خلال "استبدال الأجيال"، أي أن التحرر يمتد بواسطة الشباب الذين يقومون بنشر المزيد من الأعراف الاجتماعية التقدمية مع تقدمهم في السن.

**بالنسبة للمنطقة العربية (وبلدان نامية أخرى)، لا يتحرك مكوّنا مؤشر الاستقلالية بشكل متوازٍ.** بناءً عليه، من الأجدى دراسة تطور وتوزّع هذين المكوّنين كل على حدة. ويبيّن الشكلان 14 و15 المتوسطات القومية لمؤشرَي التحكم بالحياة

والتعبير عن الذات (حيث تمثّل القيم الأكثر ارتفاعاً مستويات أعلى من التعبير عن الذات والتحكم بالحياة). ومتوسّط قيمة التحكّم بالحياة في العالم العربي مرتفع شأنه شأن هذا المتوسط في بقية بلدان العينة (أي بقية مناطق العالم). وفي المقابل، هناك فجوة كبيرة فيما يتعلق بالتعبير عن الذات. كذلك تلاحَظ تباينات في هذا المجال داخل المنطقة العربية. فَعلى مستوى التحكّم بالحياة، يقع المغرب والعراق والجزائر في أسفل الرسم البياني، في حين يقع اليمن إضافة إلى البلدين العضوين في مجلس التعاون الخليجي اللذين تغطيهما البيانات، وهما قطر والكويت، في أعلى الرسم البياني. ويعكس هذا الترتيب إلى حدٍّ بعيد الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول. وبينما يسجّل معظم البلدان العربية تراجعاً في التعبير عن الذات مقارنة ببقية مناطق العالم، فإن لائحة البلدان الأكثر تراجعاً في هذا المجال تتضمن اليمن والعراق وليبيا والأردن والجزائر والكويت وقطر. ويعود ذلك لأسباب عديدة، منها الثقافة المحافِظة لتلك البلدان.

**إلى جانب المتوسطات القُطرية المنخفضة لهذه القِيم، تشكل طريقة توزّع هذه القيم بين الأفراد إحدى الخصائص المميّزة للمنطقة العربية.** يركّز التحليل البياني على الاختلافات بين المتعلمين وغير المتعلمين، والشباب وكبار السن، والذكور والإناث. وبعد ذلك، تجمَّع الملاحظات الرئيسية عن طريق إجراء تحليل رسمي للانحدار. وتوضح الرسوم البيانية طريقة توزّع القيم عبر مختلف الفئات العمرية والمستويات التعليمية. ويستند التحليل التجريبي إلى نموذج بسيط يهدف إلى توصيف توزّع القيم على أساس خصائص فردية مثل السنّ والتعليم وفئة الدخل ونوع الجنس، مع إجراء تقديرات مختلفة للمنحنيات في المنطقة العربية وفي بقية أنحاء العالم (المرفق 1). وقد تُعزى القيمة المرتفعة بشكل واضح التي سجلها الشباب نسبة إلى كبار السن إلى أن مستواهم التعليمي أعلى نتيجة للتقدّم السريع في الإنجاز العلمي. ويمكن لتحليل الانحدار أن يفرق بين تأثير السنّ وتأثير المستوى التعليمي بغية التوصل إلى فهم أعمق لتوزع هذه القيم بين الأفراد[10].

## الشكل 14. التحكّم بالحياة

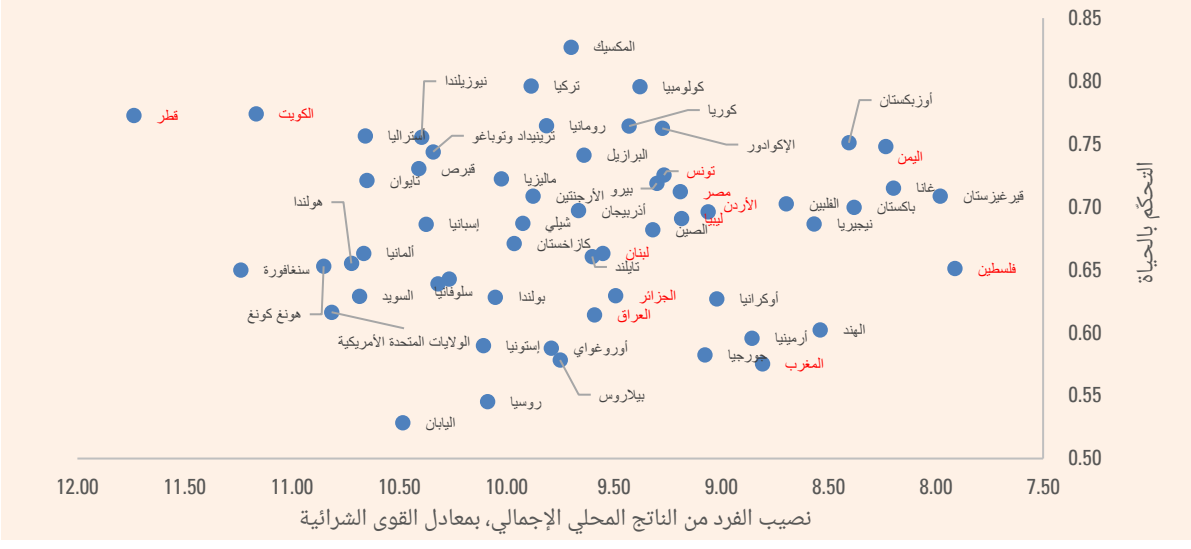


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014). www.worldvaluessurvey.org/WVSDocumentationWV6.jsp (بالإنكليزية، تم الاطلاع عليه في 20 آذار/مارس 2018).

## الشكل 15. التعبير عن الذات

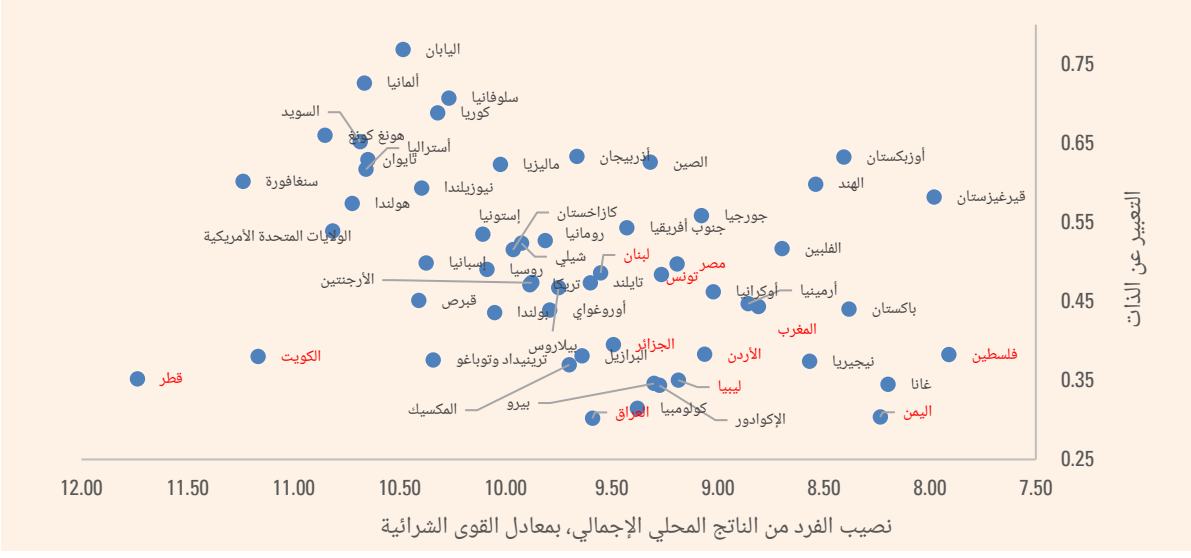


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**يتمتع كبار السن والمتعلمون في المنطقة العربية بقدرة أكبر على التحكّم بحياتهم، مقارنة ببقية أنحاء العالم.** هناك عدة اتجاهات جديرة بالملاحظة في البيانات ذات الصلة. أولاً، يميل توزيع القدرة على التحكم بالحياة إلى أن يكون هو نفسه في جميع الفئات العمرية في المنطقة العربية، في حين يسجل التحكم بالحياة أعلى مستوياته في صفوف الشباب في بقية أنحاء العالم، ثمّ ينخفض مع التقدم في السن (الشكل 16). ونتيجة لذلك، يعاني الشباب العربي من فجوة في التحكّم بالحياة مقارنة بالشباب في بقية أنحاء العالم. وفي بعض البلدان العربية، مثل الكويت وليبيا، تنقلب هذه العلاقة، إذ يتمتّع كبار السنّ بقدرة أكبر على التحكّم بالحياة مقارنة بالشباب. ثانياً، في جميع البلدان العربية كما في بقية أنحاء العالم، يرتفع مستوى التحكّم بالحياة بموازاة ارتفاع المستوى التعليمي – ولكن المنطقة العربية تتميّز عن سواها بأن منحنى هذه العلاقة يميل إلى أن يكون أكثر حدة مما هو عليه في بقية أنحاء العالم، وأن التعليم يفضي إلى تحكّم أكبر مقارنة ببقية أنحاء العالم كذلك (المرفق الثاني، الجدول).

**يمكن ربط الانخفاض الشديد في المستويات النسبية للتحكم بالحياة في أوساط الشباب العربي –مقارنة بالشباب في بقية أنحاء العالم – بارتفاع مستويات البطالة في صفوفهم والمخاوف الاقتصادية التي يواجهونها نتيجة لذلك.** يمكن ملاحظة ذلك من خلال بيانات المسح العالمي للقيم، في ضوء الإجابات على الأسئلة المتعلقة بالسعادة، وعلى درجة القلق التي يشعر بها الشباب العربي (فيما يتعلق بالشواغل المالية، وإيجاد فرص عمل أو فقدانها، وعدم القدرة على تقديم تعليم عالي الجودة للأطفال). ويتناقض هذا النمط مع ما لوحظ في بقية أنحاء العالم، حيث تكون المخاوف الاقتصادية أقل عادة في أوساط الشباب (UNDP, 2016). والتطلعات إلى

الاستقلالية غير مرتفعة في أوساط الشباب، على الرغم من مَيل العامل الديمغرافي لصالحهم بشكل واضح. ذلك أن الجيل الحالي من الشباب في العالم العربي ليس أكبر شريحة في التاريخ فقط، بل إنه يتحمّل أيضاً مستويات متدنية بشكل استثنائي من المسؤوليات الأسريّة، ما يترك مجالاً أوسع لازدهار الفردانية (التركيز على الفرد وليس على الجماعة). فلغالبية الشباب العربي اليوم الكثير من الأشقاء والشقيقات والأقارب الذين يتقاسمون معهم مسؤولية تقديم الدعم للوالدين عندما يتقدمون في السن؛ ونظراً إلى تأخرهم في الزواج، يميلون إلى إنجاب عدد قليل من الأطفال (Fargues, 2003). كذلك، تتمتّع النساء إجمالاً بقدرة أقل على التحكّم بحياتهن مقارنة بالرجال، ونسبة هذا التحكّم أكثر انخفاضاً في أوساط النساء العربيات مقارنة ببقيّة أنحاء العالم (المرفق الثاني، الجدول).

**هناك تفاوت أيضاً بين توزع التعبير عن الذات في المنطقة العربية وفي بقية أنحاء العالم.** أولاً، عند المقارنة بين الشرائح العمرية، يتّخذ المنحنى شكلاً أكثر انحداراً بالنسبة للشباب في المنطقة العربية (الشكل 17)، ما يشير إلى ارتفاع معدّلات التعبير عن الذات في المنطقة في الآونة الأخيرة. وقد يكون ذلك مرتبطاً بارتفاع المستوى التعليمي في أوساط الشباب اليوم مقارنة بالأجيال السابقة. ثانيًا، إن المنحنيات ذات الصلة بالمستوى التعليمي أدنى بكثير في المنطقة العربية منها في بقية أنحاء العالم، ما يعني أن التعليم لا يؤدي دوراً تحررياً كما في بقية أنحاء العالم. وربما يشير ذلك إلى الطابع المحافِظ لمحتوى المناهج التعليمية. وفي بعض البلدان، ولا سيّما دول مجلس التعاون الخليجي، تحافظ هذه المنحنيات على مستوى ثابت، بل وتصبح سلبية بالنسبة لبعض المستويات التعليمية (وهي بغالبيتها المستويات التعليمية الثانوية)، ما يشير إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي يمكن أن يؤدي إلى الحد من القدرة على التعبير عن الذات. ومع ذلك، هناك تفاوت كبير بين البلدان فيما يتعلق بالعلاقة بين التعبير عن الذات والتعليم أو السن. وفي ضوء التوزيع على أساس السن، يُلاحَظ أنّ البلدان التي تشهد تغيرًا سريعًا لا تشمل فقط البلدان ذات المستويات العالية نسبيًا من التعبير عن الذات (مثل لبنان والمغرب وتونس وفلسطين)، ولكن أيضاً البلدان التي كانت مستويات التعبير عن الذات منخفضةً فيها ثم بدأت بالارتفاع (في العراق وليبيا واليمن مثلاً). وفي المقابل، تشير المنحنيات المستوية نسبياً إلى أن بلدانًا مثل الكويت والأردن لم تشهد تغييرات في صفوف شبابها مؤخراً. وفي قطر، تسير العلاقة في الاتجاه المعاكس، ما يشير إلى أن الشباب أصبحوا أقل تعبيراً عن الذات من الأجيال الأكبر سنًّا. ويلاحظ ارتفاع المنحنيات في تونس ولبنان (وكذلك لدى من وصلوا إلى مرحلة التعليم الجامعي في العراق واليمن)، ما يشير إلى أن التعليم يؤدي دوراً تغييرياً فاعلاً في هذه البلدان. وعلى النقيض من ذلك، فإن البلدان التي تنخفض فيها المنحنيات (أو التي تسير فيها باتجاه معاكس في بعض الحالات) هي تلك التي يرجَّح أنها تعلّم في مناهجها التعليمية قيماً محافِظة. وتشمل هذه البلدان الجزائر وقطر والكويت، يليها بمسافة المغرب والأردن وليبيا.

**وتزايد إمكانية الاتصال بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سبب من الأسباب المنطقية لارتفاع مستوى التعبير عن الذات لدى الشباب في بعض البلدان العربية.** تحوّلت المنطقة العربية في العقد الماضي من منطقة تعاني من حرمان تام من المعلومات، في سياق سعي الأنظمة الحاكمة لفرض هيمنتها التامة على وسائل الإعلام، إلى منطقة تتمتّع بإمكانية متزايدة للوصول إلى المعلومات المتنوعة، بفضل ازدهار القنوات الإعلامية الإقليمية، وانتشار المواقع الشبكية والمدوّنات الإلكترونية التي تتوجّه إلى المجموعات ذات الاهتمامات المشتركة، وتكاثر وسائل التواصل الاجتماعي (UNDP, 2016). كذلك، تبيّن

أن الشباب العربي يتمتع، بمعدَّل مرجَّح، بقدرة على الاتصال بوسائل المعلومات الإلكترونية توازي قدرة أقرانه في جميع أنحاء العالم، كما أن وسائل الاعلام الاجتماعية أضحت جزءاً من حياته اليومية. وانتشر أيضاً استخدام الهاتف الخليوي، فبلغ معدل انتشاره بين الأفراد حدود 100 في المائة تقريباً. وارتفع معدل استخدام الإنترنت إلى نحو 40 في المائة عام 2013، ما عادل المتوسط العالمي في ذلك العام تقريباً. وتشير جميع البحوث إلى أنّ النمو ما برح يستمر بوتيرة سريعة منذ ذلك الحين. كذلك، ساهمت زيادة التواصل عبر الإنترنت في تيسير تشكيل المجتمعات الإلكترونية؛ فبحلول عام 2013، كان 64 في المائة من الشباب العربي يملكون حسابات على موقع الفيسبوك؛ و50 في المائة ينشطون على موقع تويتر؛ و46 في المائة منهم يتصفّحون المدونات الإلكترونية؛ و59 في المائة يستقون أخبارهم ومعلوماتهم من مصادر إلكترونية (UNDP, 2016). وقد أتاح هذا الانفتاح على المعرفة العالمية منبراً حرّاً أمام الشباب العربي الذي كان قبل ذلك يعيش في بيئة مكبوتة، ما سمح له بكتابة آرائه الخاصة والتعبير عنها وبتحدّي هياكل السلطة. ومع ذلك، هناك تباينات كبيرة في هذا الصدد على مستوى المنطقة، حيث يأتي الشباب اللبناني والجزائري والتونسي والقطري في طليعة القائمة، يليه الشباب المغربي والمصري واليمني (UNDP, 2016).

**الشكل 16.** التحكّم بالحياة حسب السن والمستويات التعليمية المختلفة

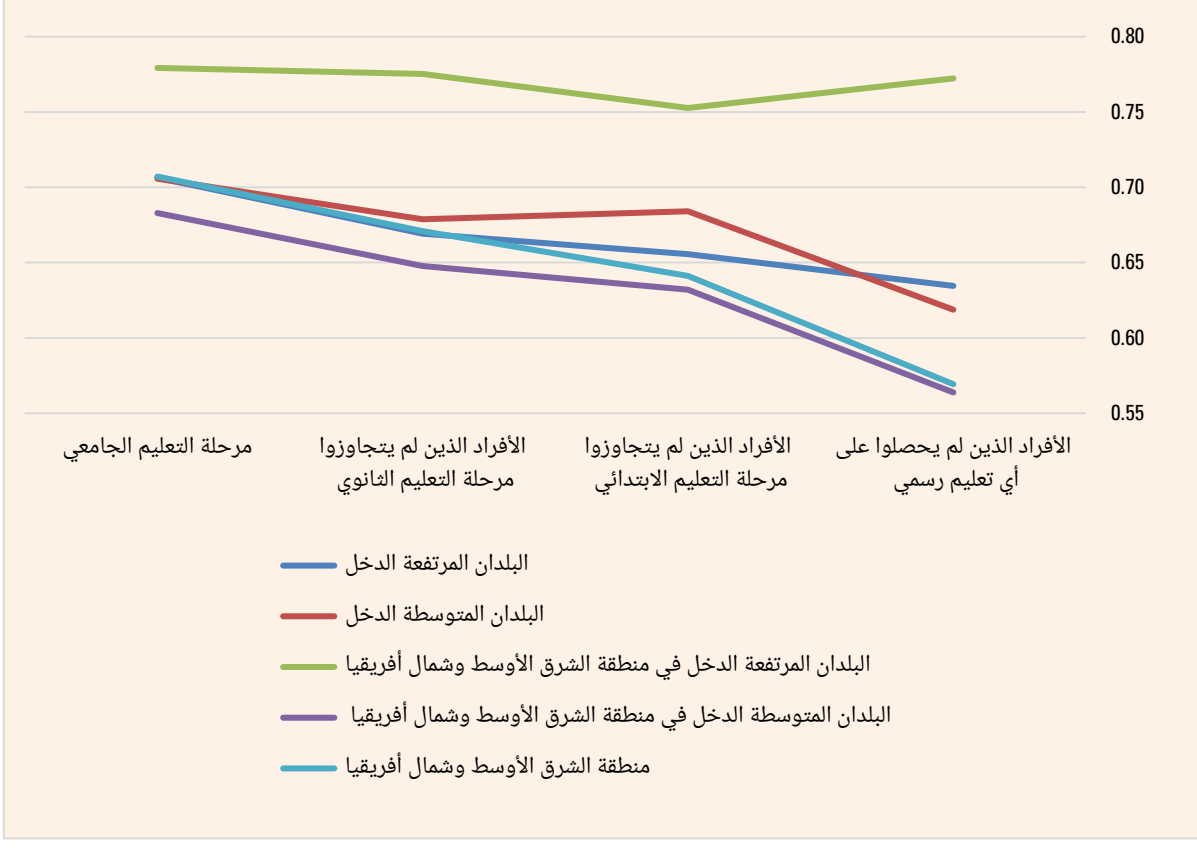

## الشكل 16 (تابع)

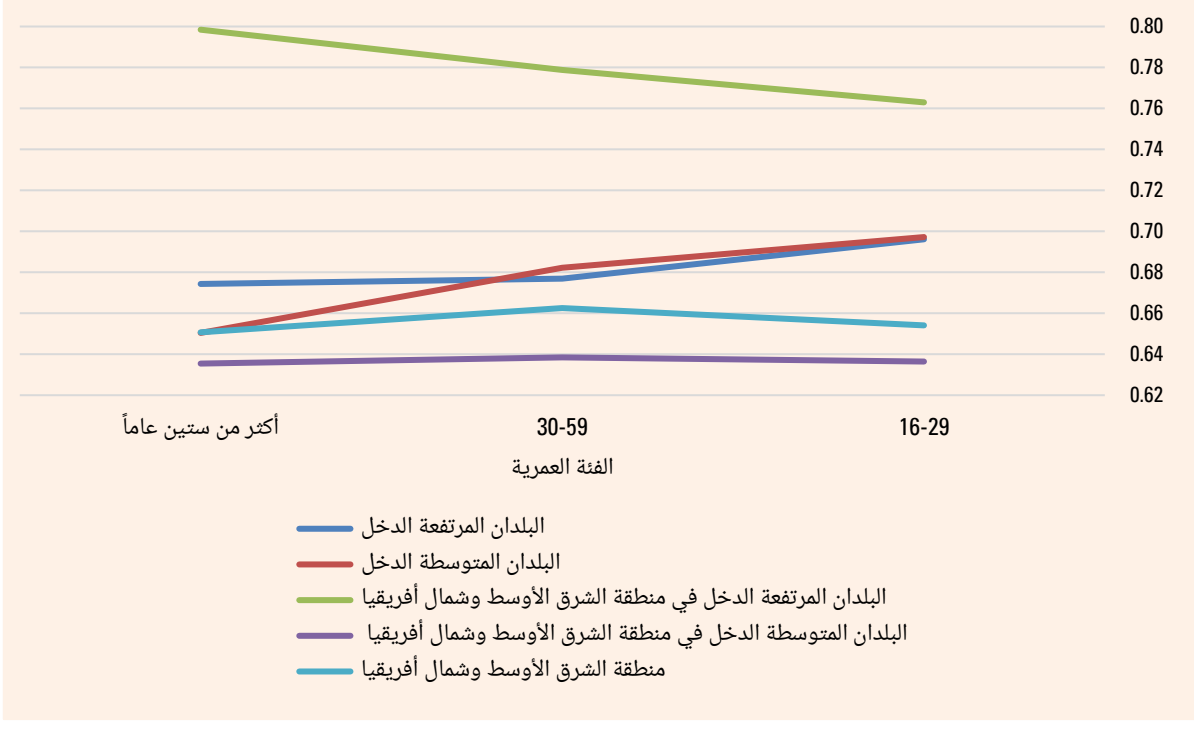


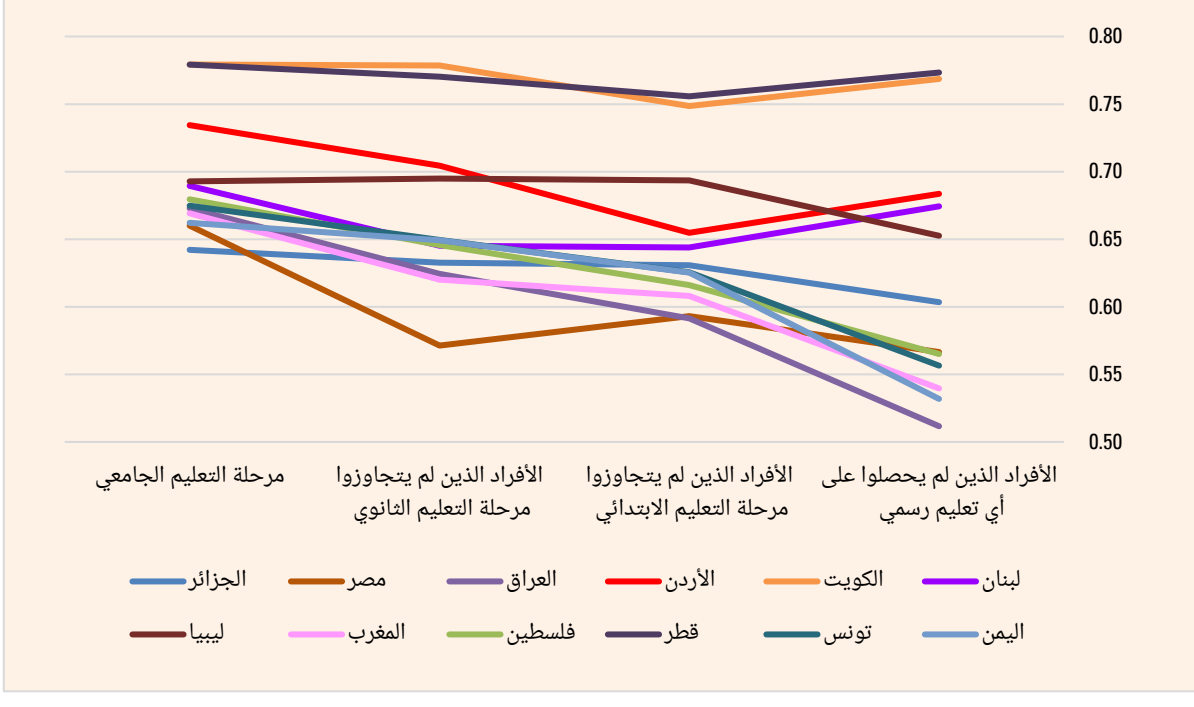

## الشكل 16 (تابع)

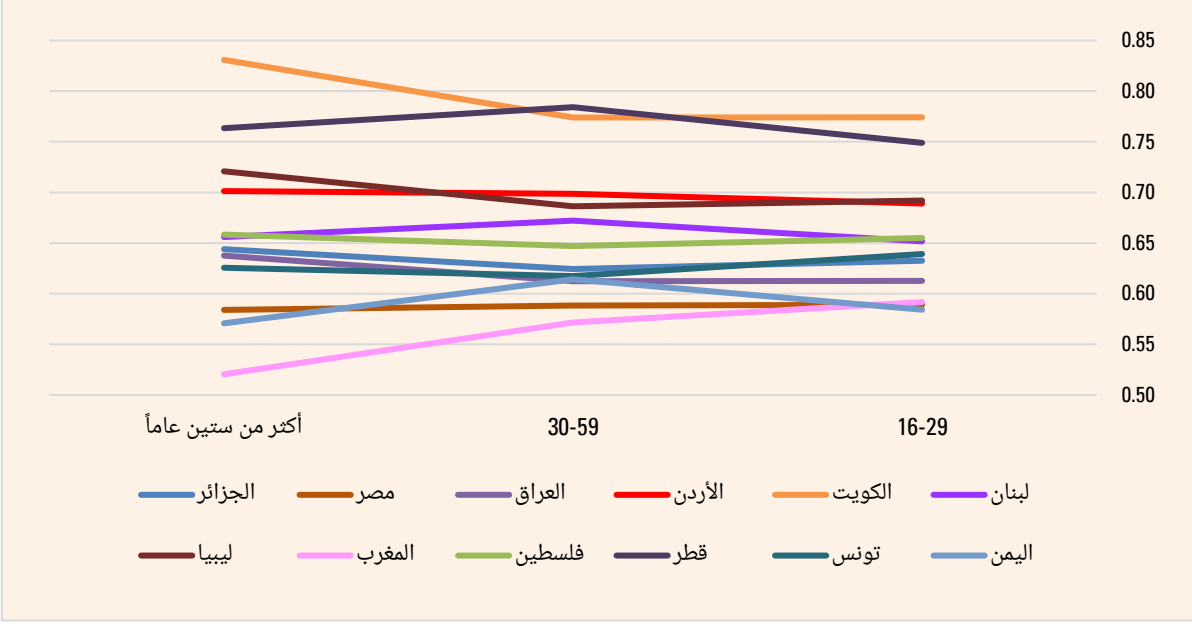


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم.

## **الشكل 17.** التعبير عن الذات حسب السن والمستويات التعليمية المختلفة

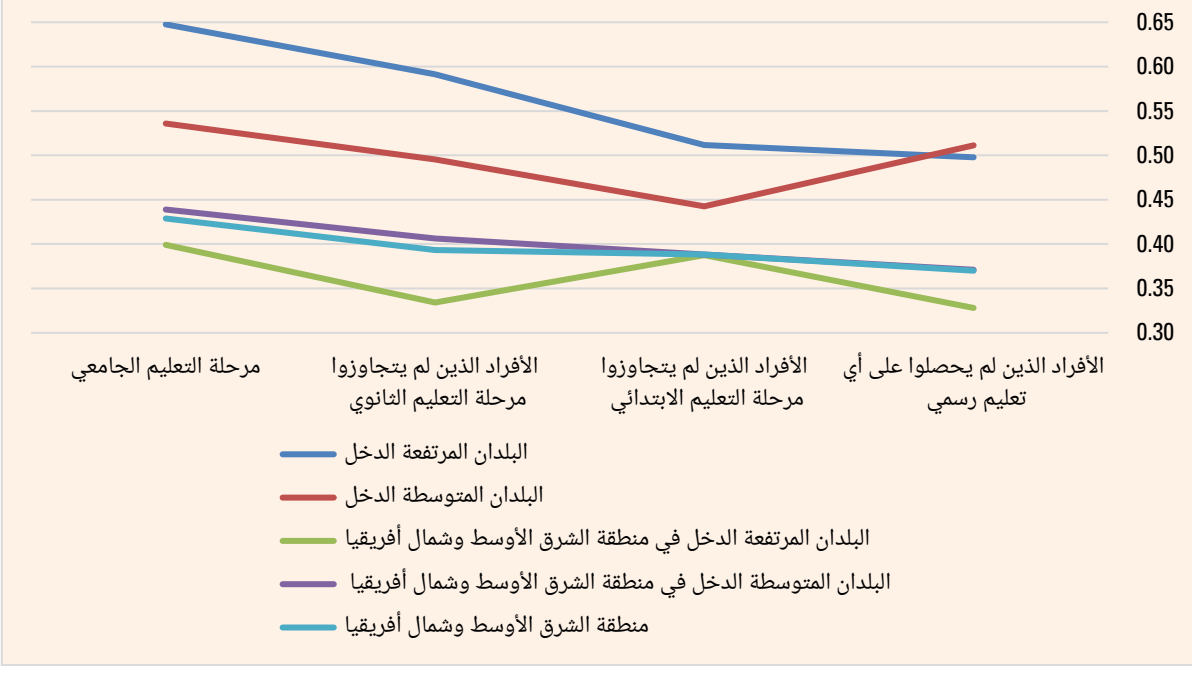

## الشكل 17 (تابع)

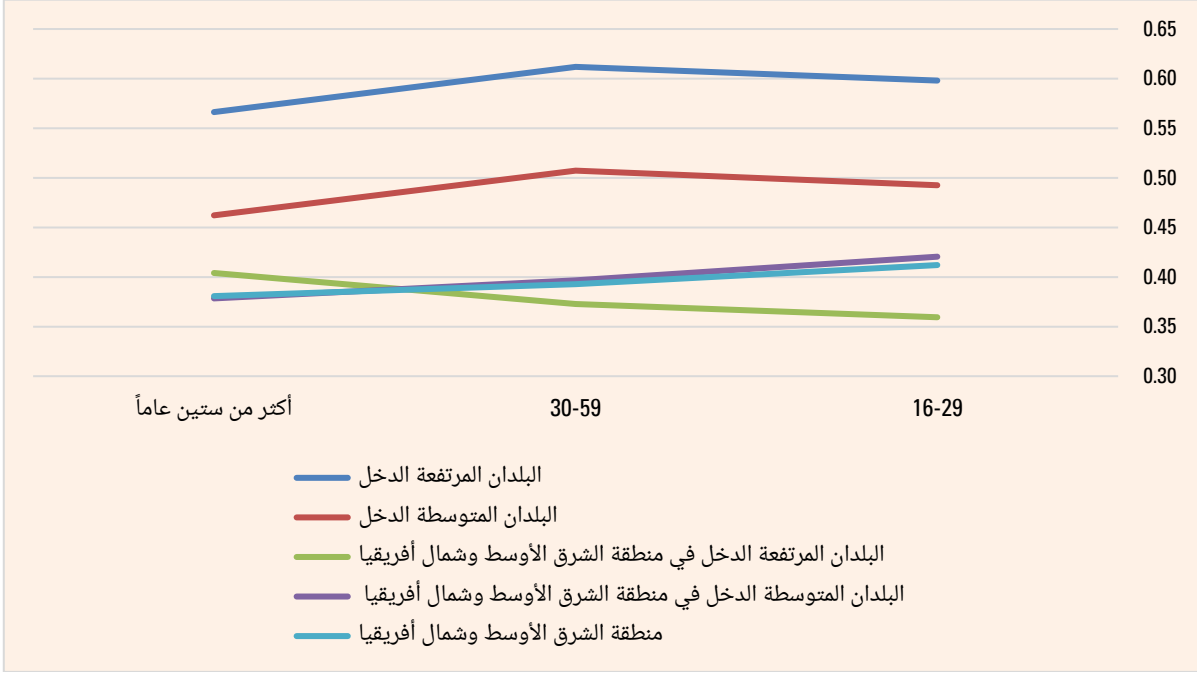


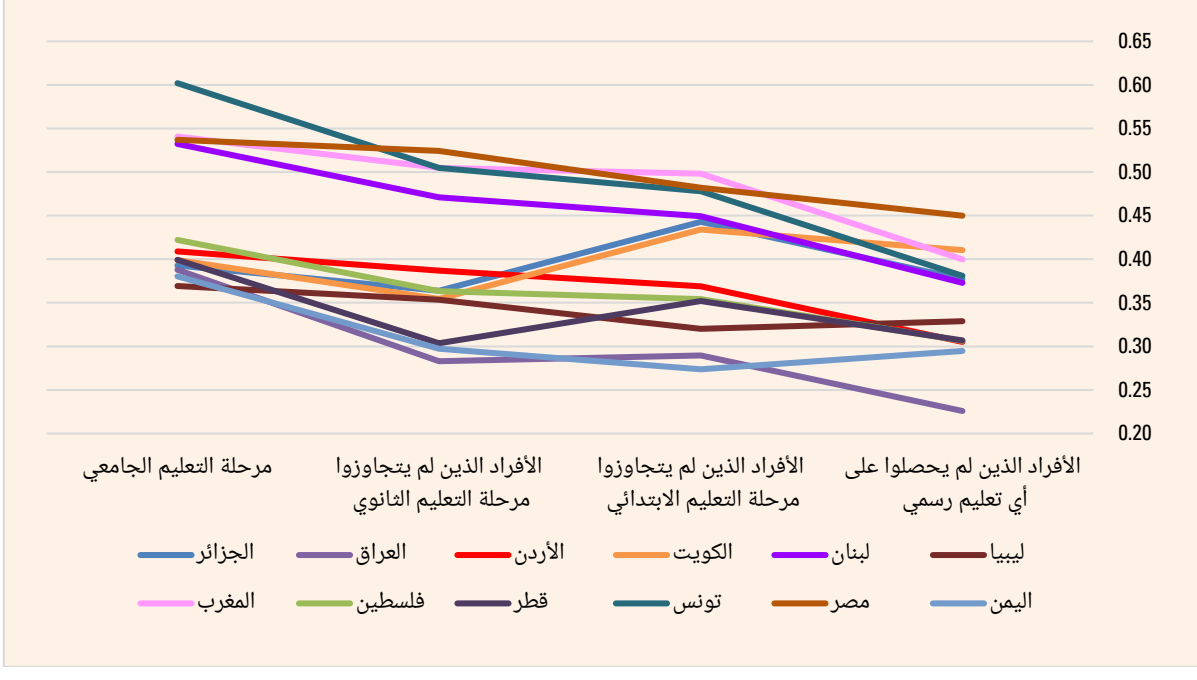

## الشكل 17 (تابع)

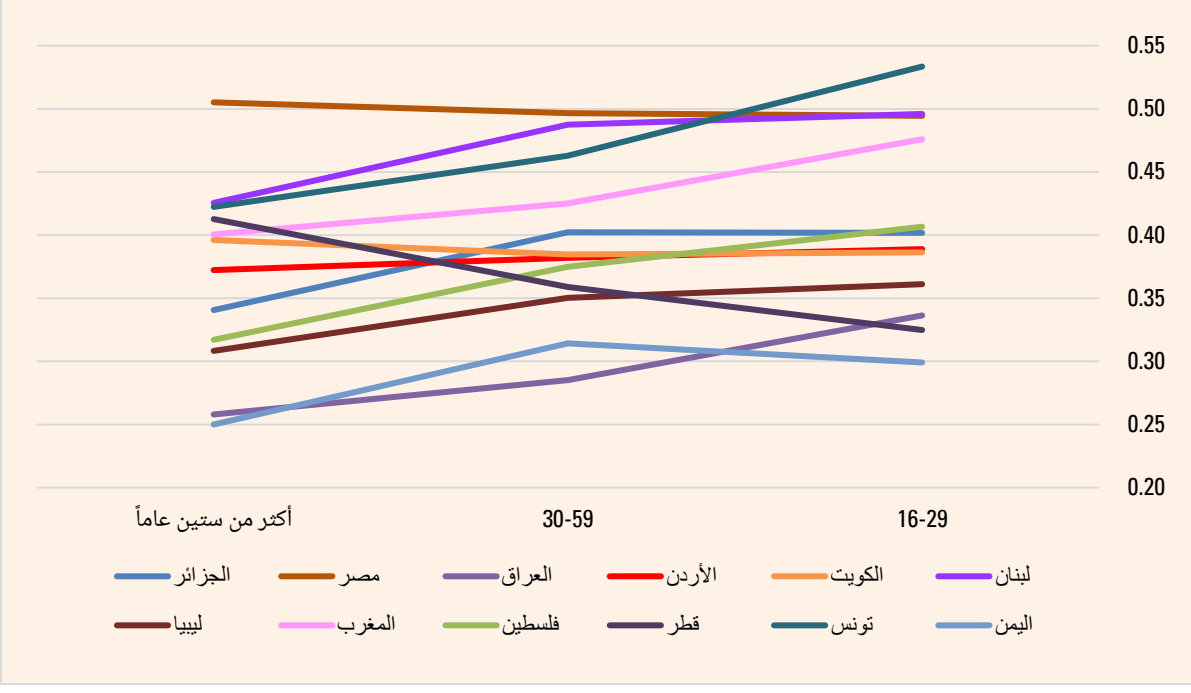


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## **الجدول 10.** توزيع متغيّرات الاستقلالية في المنطقة العربية وفي بقية أنحاء العالم

| | إجمالي الأثر الثابت الخاص بالمنطقة العربية | أثر السنّ | الأثر الإضافي لعامل السنّ في المنطقة العربية | طبقة ذوي الدخل المرتفع | الأثر الإضافي لطبقة ذوي الدخل المرتفع في المنطقة العربية | التعليم | الأثر الإضافي للتعليم في المنطقة العربية | دالة ثابتة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعبير عن الذات | -11.5%*** | -0.008 | -0.018 | 0.013 | -0.003 | 0.096*** | -0.065*** | 0.473*** |
| التحكّم بالحياة | -2.1%*** | -0.011 | 0.065*** | 0.007 | 0.072*** | 0.056*** | 0.014 | 0.672*** |

**مصدر البيانات:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم، (2010-2014).

**ملاحظات:** تم اتباع طريقة انحدار المربعات الصغرى الخطية (OLS regression). انظر تعاريف المتغيّرات في المرفق. ينبغي إضافة الآثار الخاصة بالمنطقة العربية إلى الآثار العالمية للحصول على الأثر الإجمالي لأحد المتغيرات في المنطقة العربية.

ويقيس العمود الأول إجمالي الفجوة العربية، في إطار نموذج انحدار تُستثنى منه الخصائص الفردية المتباينة. وأعيد قياس جميع المتغيّرات حسب النطاق (0.1).

تشير النجمة إلى مستوى الأهمية: ***= 1 في المائة، **= 5 في المائة، *= 10 في المائة.

**يهدف تحليل الانحدار إلى صقل هذه النتائج من خلال الفصل بين آثار السنّ والتعليم.** إنّ تحليل الانحدار عملية إحصائية مُجدية تهدف إلى فصل العلاقة بين القيم والسنّ عن الآثار التي يمكن عزوها إلى المستوى التعليمي. وفي ذلك تصحيح إحصائي هام، لأن الفئات العمرية الأصغر سناً أكثر تعلماً في الغالب من الفئات العمرية الأكبر سنّاً في المنطقة العربية. ونتيجة لذلك، تميل متوسطات القيم حسب السنّ إلى إسناد بعض الآثار إلى عامل السنّ، في الوقت الذي ترتبط فيه هذه الآثار في الحقيقة بالتعليم. ويستخدم تحليل الانحدار نموذجاً يربط القيم ذات الأهمية على المستوى الفردي بعدة متغيّرات مستقلة يتم قياسها على المستويين القُطري والفردي في آن واحد. على المستوى القطري، يتضمن نموذج الانحدار ضوابط تتعلق بمستويات مختلفة من التنمية (باستخدام متغيّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). ويتضمن تحليل الانحدار كذلك أثراً ثابتاً، ما يتيح قياس إلى أي مدى يُعزى تسجيل الأفراد في المنطقة العربية لقيم متشابهة إلى هذا السبب فقط. وعلى المستوى الفردي، يتم استخدام ضوابط لعوامل السن ونوع الجنس وفئة الدخل. كذلك، يتم خلق تفاعل بين مؤشر الأثر الثابت الخاص بالمنطقة العربية وبين الخصائص الفردية، لمعرفة ما إذا كانت العلاقة بين القيم والخصائص الفردية في المنطقة العربية مختلفة عن مثيلتها في بقية أنحاء العالم (انظر المرفق الأول لمزيد من التفاصيل حول نماذج الانحدار). ونتائج نماذج الانحدار أكثر دقة من نتائج التحليل البياني الذي تمّ إجراؤه آنفاً. وبالتحديد، قد تبدو العلاقة بين القيم المختلفة والسنّ مختلفة فور عزلها عن أثر التعليم.

**يكشف تحليل الانحدار أنّ الفجوة الإجمالية في المنطقة العربية صغيرة مقارنة ببقية أنحاء العالم على صعيد التحكّم بالحياة (2.1- في المائة) وكبيرة فيما يتعلق بالتعبير عن الذات (11.5- في المائة) –** (الجدول 10، العمود الأول).

**عند دراسة الخصائص الفردية، يبدو أن التحكم بالحياة لا يرتبط بالسنّ في بقية أنحاء العالم، بينما يزداد مع التقدم في السنّ في المنطقة العربية (بنسبة 6.5 في المائة)، ما يعني أن التحكم بالحياة يسجّل أعلى مستوياته في أوساط البالغين**[11]. في حين أن هناك ترابطاً واضحاً بين التحكم بالحياة والمستوى التعليمي في المنطقة العربية، كما في بقية أنحاء العالم، يتمتع المتعلمون البالغون في العالم العربي بقدر أكبر من التحكم بحياتهم (بنسبة 15 في المائة) (المرفق الثاني، الجدول). علاوة على ذلك، هناك تفاوت في العلاقة مع فئات الدخل، إذ يتمتّع الأغنياء في المنطقة العربية بقدر أكبر بكثير من التحكّم بالحياة، على خلاف الفقراء (المرفق الثاني، الجدول). وهكذا، يبدو أن توزّع السلطة في المجتمع العربي يميل أكثر لناحية المسنين المتعلمين والأغنياء. ومن جهة أخرى، يتبع التعبير عن الذات في جميع أنحاء المنطقة العربية نمطاً مشابهاً لمثيله في بقية أنحاء العالم. وبشكل محدد، لا يتأثر التعبير عن الذات بالسنّ أو الدخل، بل بالتعليم فقط. ومن هذا المنطلق، التعبير عن الذات أقل تأثّراً بالتعليم في المنطقة العربية مقارنة ببقية أنحاء العالم. ويؤكّد ذلك مرة أخرى بقوة انعدام الدور التغييري للمناهج التعليمية، وهو ما يشير إليه التحليل البياني.

**يعكس توزُّع هذه القيم بين المجموعات السكانية في المنطقة العربية حالةً إشكالية من منظور التغيير الاجتماعي.** يتحقق التغيير والتقدم الاجتماعي في الغالب على أيدي الأطراف التي تتمتع بحسٍّ أكبر من الاستقلالية في المجتمع. ومن غير المحتمل أن تقوم الأجيال المتقدمة في السنّ بممارسة الضغوطات لتحقيق التغيير الاجتماعي – على صعيد المساواة في الدخل، أو المساواة بين الجنسين، أو تحقيق مجتمعات أكثر شمولاً للمجموعات المختلفة وأكثر تقبلاً للاختلافات الاجتماعية والدينية– لأن هذه الأجيال غالباً ما تؤمن بقيم أصبحت تقليدية وجامدة، على عكس الشباب، ولا سيّما المتعلمون من

بينهم، الذين لا يزال بإمكانهم تعلّم المزيد من قيم التغيير خلال فترة تكوينهم. ويؤدي ذلك إلى انتشار التقاليد والأعراف الجديدة عن طريق عملية تبادلٍ بين الأجيال تتم تدريجياً. وينبغي أن يتمتّع الأفراد بمستويات عالية من التعبير عن الذات والتحكّم بالحياة على حدٍّ سواء لكي يكونوا مؤثّرين وفاعلين في المجتمع. ويمنح التحكّم بالحياة للأفراد حرية التصرّف والفعل، ولكن ما لم يترافق مع مستويات مرتفعة من التعبير عن الذات (أي التطلّع إلى الاستقلالية باعتبارها قيمة عليا)، فسيتم استخدامه من أجل المنفعة الشخصية وإرضاء الذات وليس لتحقيق أهداف اجتماعية. ومن ناحية أخرى، قد تؤدي القيمة المرتفعة للتعبير عن الذات، في ظلّ انعدام ميزة التحكّم بالحياة، إلى إزكاء التطلعات الاجتماعية الشخصية من دون وجود الأدوات اللازمة التي يمكن أن تترجمها إلى أفعال.

## جيم. فجوة الاستقلالية في أوساط الشباب والمتعلّمين

**يُرجّح أن يكون تدنّي قيمة التعبير عن الذات وتوزّعها بشكل غير اعتيادي في المجتمع العربي ناجمَين عن عدة ظواهر خاصة بالعالم العربي.** يمكن أن تعود الأسباب الرئيسية لعدم اكتساب الشباب والمتعلمين مزيداً من القيم التي تساعدهم على التعبير عن الذات (وكذلك أسباب عدم شعور الشباب والمتعلمين بأنهم يتحكمون بحياتهم) إلى ما يلي:

- نظام للحقوق القانونية إقصائي وغير عادل؛
- نظام تعليمي لا يعزّز الاستقلالية الشخصية (أو أنه يشجّعها ولكن بنسبة أقل بكثير مما هو عليه الحال في بقية أنحاء العالم)؛
- نظام أبويّ مُهيمن يؤدي دوراً كبيراً في تقييد السلوك والاستقلالية الفردية، وتحديداً بالنسبة للشباب والنساء؛
- العديد من القوى الثقافية والاقتصادية والسياسية الأخرى التي تهدف إلى قمع التعبير عن الذات، والتي يمكن ربطها بانعدام الأمن الاقتصادي المتزايد، والغلو الديني، والقمع الجسدي، وأيضاً انعدام الأمن المادي في الآونة الأخيرة.

### 1. حكم القانون والاستقلالية الشخصية

**لطالما وُضعت علامات استفهام حول مدى احترام البلدان العربية للحقوق السياسية والإنسانية وحقوق المرأة.** بحسب منظمة Freedom House، تُصنَّف المنطقة حالياً ضمن أسوأ المناطق "غير الحرة" في العالم، إذ تسجّل خمس نقاط من 100 على مقياس الحريّة (0= غير حرّة، 100= حرّة). وفي المنطقة العربية التي يسكنها أكثر من 420 مليون نسمة، وحدها تونس تعتبر بلداً حراً. أما الأردن والكويت ولبنان والمغرب، فقد تم تصنيفها كبلدان "حرة جزئياً". ويستند مؤشر المنظّمة إلى متغيّرات مختلفة مثل العملية الانتخابية، والتعددية السياسية، وحقوق المشاركة في الحياة السياسية، وأداء الحكومة في كل بلد. ويبيّن هذا المؤشر أنّ أداء المنطقة العربية لطالما كان من بين الأسوأ في العالم بالنسبة إلى الحقوق السياسية (UNDP, 2002 and 2016). كذلك، لم تشهد هذه المنطقة أي تحسُّن على مستوى الحقوق السياسية لمواطنيها في مرحلة ما بعد الربيع العربي. ففي عام 2016، وبينما كان وضع الحقوق السياسية يُصنَّف بأنه منقوص أو محدود للغاية أو ضعيف في معظم البلدان العربية، وحدها تونس كانت تنعم بمجموعة واسعة من الحقوق السياسية، بما في ذلك انتخابات حرّة ونزيهة. إضافة إلى ذلك، يتضمّن مؤشر الحقوق السياسية الذي وضعته منظمة Freedom House فئة فرعية لتقييم التعددية السياسية وحقوق المشاركة في البلدان العربية. وبالنسبة لهذه الفئة أيضاً، تَبيّن أن تونس هي الدولة الوحيدة التي تقدّم لمواطنيها حقوقاً تخوّلهم المشاركة مشاركةً متكاملة وقوية في المجال السياسي.

**تسلّط مؤشرات الحوكمة الأخرى الضوء على الاختلالات الوظيفية في عمل الأنظمة الاستبدادية على مستوى المشاركة السياسية للمواطنين.** باستخدام المؤشرات المختلفة الصادرة عن البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي ومنظمة الشفافية الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، يهدف قياس بُعد "التعبير عن الرأي والمساءلة" في مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي إلى تصنيف مدى قدرة المواطنين في بلدٍ ما على المشاركة في اختيار حكوماتهم، ومدى تمتّعهم بحرية التعبير عن الرأي، وحرية تكوين الجمعيات، والحريات الإعلامية. وفي عام 2015، صنّفت جميع البلدان العربية، باستثناء تونس، دون المعدَّل بالنسبة لبُعد "التعبير عن الرأي والمساءلة" في العالم. كذلك صُنّفت المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة، نتيجة وجود البحرين وجيبوتي والعراق وليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية ضمن شريحة العشرة في المائة الأدنى في العالم (UNDP, 2016).

**فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في الحقوق، لا يزال التمييز ضد النساء بحكم القانون راسخاً في بعض البلدان العربية.** ويسفر عدم اشتمال دساتير الكثير من البلدان العربية، هي الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية، على نصٍّ صريح وواضح بشأن حظر التمييز القائم على الجنس عن الحدّ من تمتّع النساء بحقّوقهنّ في الوصول إلى العدالة. وكلّ من نظام الوصاية والتَّبَعيَّة الاقتصادية والنظام القانوني المركزي عامل آخر يساهم في منع المرأة العربية من الوصول إلى نظام قائم على المساواة. هذا وتشكو النساء من سوء تمثيلهنّ المُمنهج في حكومات بلدانهنّ في جميع أنحاء المنطقة العربية.

**لا يقتصر الأمر على كون حكم القانون في المنطقة العربية قاصراً بشكل عام، بل إن جوانب حكم القانون المتصلة بالمعاملة المتساوية للأفراد قاصرة جداً مقارنة بالبلدان الأخرى، وذلك بطريقة ممنهجة.** وتركّز قاعدة بيانات "حكم القانون"، التي تشمل 44 بُعدًا لحكم القانون يتم قياسها في كلّ بلد، على تسعة متغيّرات متّصلة بمفهوم المعاملة المتساوية للأفراد أمام القانون[12]. وقد تم وضع مؤشر "المعاملة المتساوية أمام القانون" لمقارنة البلدان العربية الستّة التي تشملها قاعدة بيانات حكم القانون بالمجموعات المُتّخَذة كأساس للمقارنة. ويبيِّن الجدول 11 متوسّط مؤشر المعاملة المتساوية ومؤشر إجمالي حكم القانون في البلدان العربية وفي مختلف مجموعات البلدان الأخرى ونسبة أحد هذين المؤشرين إلى الآخر. وقد صُنفت القوانين ذات الصلة بالمعاملة المتساوية في البلدان العربية بأنها أسوأ من حكم القانون عموماً (يدلّ على ذلك تدنّي النسبة). وتتعارض هذه المحصلة مع الوضع العام في بقية أنحاء العالم، حيث غالباً ما يسجل متغيّر قوانين المعاملة المتساوية ومتغيّر حكم القانون العام اتجاهين متوازيين.

**يتعزّز ضعف حكم القانون من زاوية المعاملة المتساوية للأفراد بفعل تصوّرات الأفراد بشأن درجة المساواة في المعاملة التي ينالونها من حكوماتهم.** ينص أحد أسئلة الباروميتر العربي في هذا الخصوص على ما يلي: "إلى أي حدٍّ تشعر بأنك تُعامَل بشكل متساوٍ من جانب الحكومة بالمقارنة مع المواطنين الآخرين في بلدك؟". ويبين الشكل 18 نمط تطوُّر هذا المؤشر (حيث يوازي الرقم 1 عبارة "إلى حدٍّ بعيد"). وتجدر الإشارة إلى أمرين: أولاً، وجود تطابق وثيق بين التصورات الآنفة الذكر ومؤشر حكم القانون، الذي يتّسم بأنه أكثر موضوعية من مؤشر المعاملة المتساوية. على وجه التحديد، حصل كلٌّ من لبنان ومصر على تصنيف متدن بالنسبة لكلا القياسين، في حين حقق الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي أعلى المستويات بين بلدان المنطقة. ثانيًا، تكشف بيانات الباروميتر العربي عن تدهورٍ حادّ في هذه

المفاهيم بين الموجتين 2 و3 في كلٍّ من مصر والسودان، وبين الموجتين 3 و4 في كلٍّ من تونس وفلسطين والجزائر. ويمكن تفسير ذلك بأنّ الانتفاضات العربية ساهمت في تشكيل تصوّرات أكثر تشاؤماً لدى المواطنين بشأن المشاكل التي تواجههم، ما جعلهم أكثر حدّة في نقدهم لنُظُم الحَوكمة السيئة.

## الجدول 11. حكم القانون والمعاملة المتساوية

| | مؤشر المعاملة المتساوية (1) | مؤشر حكم القانون (2) | النسبة (1)/(2) |
|---|---|---|---|
| جميع البلدان العربية | .47 | .52 | .89 |
| الأردن | .53 | .59 | .90 |
| الإمارات العربية المتحدة | .53 | .66 | .80 |
| تونس | .51 | .53 | .96 |
| لبنان | .43 | .46 | .94 |
| مصر | .34 | .37 | .93 |
| المغرب | .46 | .53 | .87 |
| البلدان المنخفضة الدخل | .46 | .45 | 1.02 |
| البلدان المتوسطة الدخل | .51 | .50 | 1.01 |
| البلدان المرتفعة الدخل | .74 | .74 | 1.00 |

**المصدر:** قاعدة بيانات مؤشر حكم القانون الذي يصدره مشروع العدالة العالمية 2016.

## الشكل 18. المعاملة المتساوية (الباروميتر العربي)

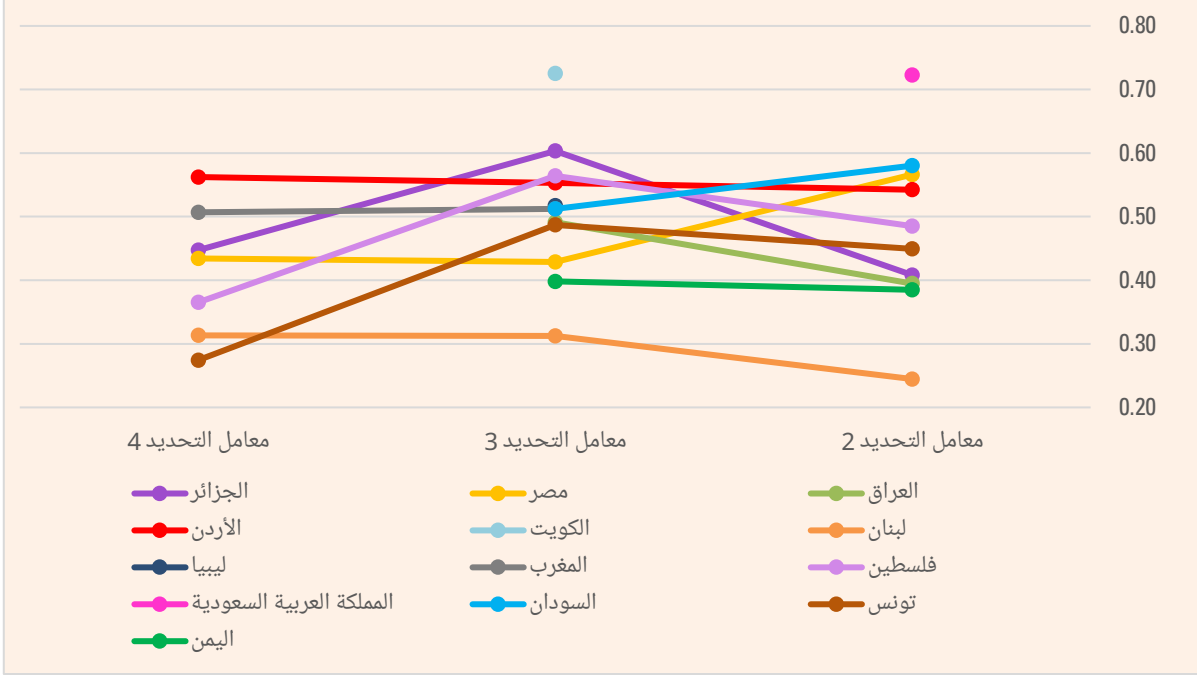


**المصدر:** الموجات الثانية والثالثة والرابعة للباروميتر العربي.

## 2. النظام التعليمي كأداة لتلقين المعتقدات

**يبدو أنّ نظام التعليم في المنطقة العربية قد صُمم لإبطاء عجلة التغيُّر الاجتماعي.** تبيّن البحوث التي أجريت على المستوى الإقليمي، وبشكل مقنع، أنّ الأساليب التربوية التي تركّز على التعلُّم عن طريق الحفظ تهدف إلى التشجيع على احترام السلطة، إذ تحول دون تطوير مهارات التفكير الناقد لدى الطالب (انظر على سبيل المثال UNDP, 2002 and 2016؛ Kadi and Billeh. 2007, Doumato and Starrett 2007, Faour and Muasher 2011, Zaatari 2014). ولم تكتفِ الأنظمة الاستبدادية بوضع المناهج التعليمية التي تسعى إلى غرس القيم المحافِظة في نفوس الطلاب، بل استخدمتها كأداة لتلقين المُعتقدات (Diwan and Vartanova, 2017).

لقد استُخدِم التعليم كأداة لإنتاج نُخبة تكنوقراطية مُطيعة تبرم معها الدولة الاستبدادية عقداً اجتماعياً يتطلب منها طاعة السلطة بالكامل مقابل الحصول على عوائد مرتفعة من مؤهلاتها التعليمية. ويمكن أن يُعزى الوصول غير المتكافئ إلى التعليم، بشكل جزئي، إلى دور التعليم في تلقين المعتقدات. ذلك أن الأفراد الذين يرفضون "الدخول في اللعبة" – أي أنهم لم ينخرطوا في التعلُّم القائم على الحفظ ولم يظهروا احتراماً مفرطاً للمعلمين والسلطة بوجه أعمّ – يجدون أنفسهم في نهاية المطاف منبوذين من جانب نظامٍ يتمثل هدفه الرئيسي في إعادة إنتاج قيم نُخَبِهِ السياسية.

**إلى جانب التلقين القائم على التعليم، هناك أدوات أخرى للتنشئة الاجتماعية بإمكانها التأثير على جميع الأفراد.** لقد شكلت البروباغندا السياسية أداة جوهرية بالنسبة للأنظمة القومية العربية في فترة ما بعد الاستقلال، وتحديداً في مصر والجمهورية العربية السورية والعراق، حين تم التبشير بالقيم الناصرية والبعثية عبر حملات التعليم الجماعية في ستينات وسبعينات القرن الماضي. وقد ركّزت هذه القيم على غرس ثقافة تبجيل شخصيات قادة البلدان العربية، وإظهار الاحترام للسلطة، وبذل التضحيات في سبيل الأمة.

## 3. دور الغلوّ الديني المتزايد

**المجتمعات المتديِّنة عادةً أقل مناصَرة لقيم التحرّر.** لقد تمت الإضاءة بصورة متكررة على الدين بوصفه قطعة من أحجية كبيرة، لتفسير انعدام الاستقلالية الشخصية (والديمقراطية الحقيقية) في البلدان العربية. ولا يزال موقع الدين في الحياة العامة وأثره على قوانين الأحوال الشخصية، وحقوق المرأة تحديداً، من المسائل المثيرة للجدل (ESCWA, 2013). ومصطلح "التقوى" تعبير ضيق النطاق عن مفهوم الغلوّ الديني الأوسع نطاقاً. ولأنه يستتبع القيام بزيارات متكررة إلى المساجد والكنائس، ما ينطوي بدوره على الاستماع إلى الخطب الدينية، يؤدي الغلو الديني إلى نشر وتعظيم أثر رسائل المؤسسات الدينية التي لطالما عُرفَت بنهجها الاجتماعي والسياسي المُحافظ، ولا سيما عندما تسعى إلى خدمة مصالح الأنظمة الاستبدادية. وقد خلصت الأبحاث إلى أن الغلو الديني في المنطقة العربية يرتبط بتدني مستويات النشاط الاجتماعي وارتفاع مستوى الدعم المقدَّم للنظام الأبوي والسلطة الحاكمة، وبمزيد من التعصب الاجتماعي والديني (Esmer 2002, Norris and Inglehard 2002, Zaatari 2014).

**على مستوى العالم، يتميّز العرب إجمالاً بأنهم أكثر تديُّناً، وبفارق كبير، من المواطنين ذوي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المماثلة الذين يعيشون في بلدان ذات مستويات نمو متشابهة** (UNDP, 2016). شهدت سبعينات القرن الماضي طفرة واسعة النطاق في الغلو الديني، بالتزامن مع فشل حملات التحديث التي قادتها أنظمة بلدان مرحلة ما بعد الاستقلال.

وبموازاة انكفاء دور الأحزاب اليسارية في تلك البلدان، شهد الإسلام السياسي صعوداً كبيراً في شعبيته، ما عزّز من الاستقطاب الاجتماعي بشأن دور الدين في الحياة السياسية (UNDP, 2016).

### 4. الاستقلالية وعدم الأمان

**يبدو أنّ تفاقم عدم الأمان في بلدان المنطقة في أعقاب مرحلة الانتفاضات الشعبية قد أثر على التفضيلات الفردية بطرق هامّة.** قد يؤدي تزايد التهديد بانعدام الأمن إلى تراجع النشاط الاجتماعي وانحسار المطالبة بالحقوق المدنية وتزايد الانقسامات القائمة على الهوية. ويمكن أن يؤدي إلى زيادة التطرف والاستقطاب الاجتماعي، ما يجعل إجراء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية اللازمة عملية أكثر صعوبة ويعرّض البلدان المختلفة لخطر الوقوع في "أفخاخ العنف" (North et al, 2009). وبحثت الأدبيات العالمية، استناداً إلى بحوث سابقة عن العلاقة المتبادلة بين صعود القيم الاجتماعية والسياسية الحديثة وتراجع مستويات عدم الأمان في المجتمعات الغربية (Inglehart and Welzel, 2005, 2010) بتمعّن في كيفية تأثير التهديد بانعدام الأمان على التفضيلات الفردية. ولوضع الأمور في سياقٍ مُبَسّط، يميل الجمهور المُهدَّد إلى تفضيل النظام الاستبدادي. وفي هذا الإطار، تم ربط عدم الأمان بدعم القمع، وتزايد عدم تقبل الاختلافات، واتّباع المواقف الإقصائية تجاه الأقليات والأفراد الذين يؤمنون بأيديولوجيات سياسية مختلفة، وانخفاض الدعم للحريات المدنية، واستعداد أقوى لدعم الحرب والعسكرة (Foa, and Mounk 2016, Motyl et al 2010, Burke et al 2009, Nakos et al 2011, Davis & Silver, 2004). وركّزت أدبيات أخرى على قضية صعود التطرف، وبيّنت أن الأفراد الذين يشعرون بعدم الأمان يصبحون عرضة لاتخاذ مواقف متطرفة لمواجهة تهديدات مفترضة (McGregor and Jordan, 2007). وقد درس عدد من البحوث الإقليمية كيف يمكن لعدم الأمان أن يشوّه القِيَم الفردية. وتُظهر آخر الدراسات كيف يؤدي التعرض للإرهاب والتهديدات الأخرى إلى تبني مواقف سياسية إقصائية تجاه الأقليات (Canetti-Nisim et al 2009).

## دال. أثر الاستقلالية على القيم الاجتماعية والسياسية

**بالإجمال، يُترجم تدني مستوى الاستقلالية الشخصية إلى تدنٍّ في مستوى التعاطف الاجتماعي وقصور في دعم جهود الحد من مختلف أشكال اللامساواة.** في مناطق أخرى من العالم، ارتبط ارتفاع مستويات الاستقلالية الشخصية بالقوى الإيجابية للتغيير الاجتماعي، وتحديداً بمجموعة متنوعة من الممارسات المفيدة اجتماعياً التي تراوحت بين المطالب بالمساواة في الحقوق السياسية ودعم المساواة بين الجنسين والالتزام بقيم مجتمع أكثر شمولاً وديمقراطية (Inglehart and Welzel 2010). في المقابل، قد يُترجَم بطء ارتفاع مستويات الاستقلالية الشخصية، لا سيما في البيئات التي يتعرّض فيها الأمن المادي للتهديد بسبب ارتفاع مستويات العنف، تراجعاً في تقبّل الاختلافات الاجتماعية والسياسية على السواء. وفي الحقيقة، يمكن للبيئات الأكثر فوضى الناجمة عن انهيار الأنظمة الأوتوقراطية أن تؤدي إلى استقطاب اجتماعي حول أبعاد مختلفة وأن تفاقم عدم تقبل الاختلافات لدى الآخر.

**من أهم المشاكل الناجمة عن عدم الترابط بين مكوّني الاستقلالية الشخصية في أوساط الشباب العربي أن هذا التفاوت يؤدي إلى إبطاء عملية تغيير الأعراف الاجتماعية.** غالباً ما تتشكّل آراء الأفراد خلال المرحلة التأسيسية من حياتهم، أي في الفترة من 18 إلى 25 عاماً، وهي الفترة التي يكونون فيها غالباً على

مقاعد الدراسة (Yates and Youniss, 1998, Burke and Stets 2009). ويظل أثر هذه الآراء عادةً ملازماً لهم طيلة حياتهم. وتوصّف الأدبيات الاجتماعية "القابلية" المشتركة بين شرائح عمرية محددة بأنها آثار جيلية (Inglehart and Welzel 2010, Yates and Youniss, 1998, Burke and Stets 2009). وخلصت بحوث تجريبية بشأن الأجيال السياسية إلى استنتاجات هامّة مفادها أن بعض المواقف، بعد أن يكون قد تشكّل خلال الفترة التأسيسية للفرد، يبقى مُلازماً له طيلة حياته (Alwin 1993, 1994). ويبيّن Yates and Youniss, 1998 أن قابلية الأفراد للانخراط في العمل المدني تتطور أثناء فترة دراستهم، وأن مشاركتهم في الأنشطة المجتمعية مؤشر جيد جدًا على أنهم سيشاركون في الحياة السياسية في المستقبل. وهكذا، تميل القيم التقدمية إلى التأثير بشكل رئيسي على الشباب الذين لم تترسّخ آراؤهم بعد، وإلى التغلغل في المجتمع مع مرور الزمن بالتوازي مع تقدم الشباب في السن (Inglehart and Welzel 2010). ولكن، إذا كان الشباب غير منفتحين على الأفكار والقيم الجديدة وغير قادرين على التأثير في مجتمعهم، وذلك بسبب قصورهم في التحكم بحياتهم، فلن تتمكّن القيم الجديدة في هذه الحال من التغلغل في المجتمع، لا سيّما وأن أعضاء المجتمع الأكبر سناً يتبنون قيماً تقليدية بالإجمال وأنهم غير مستعدين على الأرجح لقيادة تغييرٍ في الأعراف الاجتماعية.

**الجدول 12.** معامل الترابط بين التعبير عن الذات والتحكّم بالحياة فيما يتعلق بقيم اجتماعية مستحبَّة في عينة البلدان العربية (بالنقاط المئوية)

| | التعبير عن الذات | | | التحكّم بالحياة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجميع | المتعلمون | الشباب | الجميع | المتعلمون | الشباب |
| **المجتمع** | | | | | | |
| المساواة بين الجنسين | 6 | 9 | 6 | -1 | -3 | -1 |
| تقبُّل الاختلافات الدينية | 11 | 12 | 10 | -1 | -2 | -1 |
| تقبُّل الاختلافات الاجتماعية | 6 | 5 | 7 | 3 | 8 | 2 |
| **اللامساواة** | | | | | | |
| تفضيل المساواة | 5 | 2 | 4 | -18 | -12 | -14 |
| العدالة الاجتماعية | -2 | -2 | -1 | -10 | -7 | -8 |
| **نظام الحكم** | | | | | | |
| دعم الديمقراطية | 2 | 2 | 3 | 12 | 15 | 9 |
| المشاركة المدنية | -1 | 2 | -2 | 8 | 5 | 6 |
| الثقة في المؤسسات | -2 | -4 | -2 | 7 | 8 | 5 |

**المصدر:** حسابات المؤلف بالاستناد إلى قاعدة بيانات المسح العالمي للقيم 2014.

**ملاحظة:** انظر المرفق 2. الترابطات مستمدة من نموذج الانحدار للقيم الفردية للتعبير عن الذات والتحكم بالحياة، مع آثار إقليمية خاصة بالمنطقة العربية ثابتة ومائلة. وتمثّل الأرقام في الجدول مجموع المنحنيات العربية.

**كيف يرتبط تطوّر وتوزيع الاستقلالية الشخصية بتفضيل المساواة وتقبّل الاختلافات والمساواة بين الجنسين والالتزام بالديمقراطية في المجتمع؟** يعتقد الباحثون أن الأفراد الذين يتمتّعون بقدر أكبر من الاستقلالية، ولا سيما المتعلمون من بينهم، قادرون على حمل لواء قيم اجتماعية أكثر تحرراً يمكنها بدورها التأثير على الأعراف الاجتماعية وتغييرها تدريجياً. ويمكن تقدير حجم هذا التأثير عن طريق رصد العلاقة المتبادلة بين القيم الاجتماعية ذات الصلة ومستوى الاستقلالية. ويبيّن الجدول 12 أدناه هذه العلاقة المتبادلة التي ستُناقَش بالتفصيل في الأقسام التالية. ويترجَم التعبير عن الذات تقبُّلاً للاختلافات الاجتماعية وتفضيلاً للمساواة، بينما يترجَم التحكّم بالحياة مزيداً من الانخراط في الحياة السياسية. وتبلغ علاقتا الترابط هاتان أعلى مستوياتهما في أوساط الشباب والمتعلمين.

## 1. المساواة بين الجنسين

**أداء البلدان العربية على صعيد دعم المساواة بين الجنسين أدنى من أداء البلدان ذات المستويات المماثلة من التنمية.** باستخدام استطلاعات الرأي، يهدف المسح العالمي للقيم إلى قياس التعلّق الفردي بالمساواة بين الجنسين عن طريق وضع دليل للإجابات على الأسئلة التالية: (1) هل ينبغي أن يُمنَح الرجال أفضلية في الحصول على وظيفة عندما تكون الوظائف شحيحة؛ (2) هل التعليم الجامعي أكثر أهمية بالنسبة للطلاب منه للطالبات؛ (3) هل الرجال مؤهلون أكثر من النساء ليكونوا قادة سياسيين. وباستخدام هذا الدليل، تبيّن أنّ الأفراد في المنطقة سجّلوا درجات أدنى من أقرانهم في بقية أنحاء العالم فيما يتعلق بقيمة المساواة بين الجنسين، بفارق كبير قدره 19 في المائة تقريباً (الجدول 13 والشكل 19). وتحلّ جميع البلدان العربية في النصف السفلي من الشكل. وضمن هذه المجموعة، سجل لبنان والمغرب أعلى مستويات دعم المساواة بين الجنسين، بينما سجلت مصر واليمن والكويت وقطر والأردن أدنى المستويات.

**في البلدان العربية، يمارَس التمييز بين الجنسين في الحياة السياسية وسوق العمل والتعليم والأسرة، ويتم التسامح بشأنه، بل وتكرّسه الدولة والقانون (Zaatari 2014).** النظام الأبوي هيكلية اجتماعية تعطي الأفضلية للذكور، وتكرّس ممارسة السلطة على المرأة، وترسّخ اللامساواة بين الجنسين. وهذه اللامساواة حجر أساس في النظام الأبوي. ويطال هذا النظام جميع جوانب الحياة، بما فيها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية والجنسية (Joseph 2000; Zaatari 2014). وانخفاض مستوى الاستقلالية الشخصية في المنطقة يُعزى إلى وجود نظام أبوي مُهيمن ويسهم في تقوية النظام الأبوي في نفس الوقت. ووثّقت مؤلفات كثيرة العلاقات الوثيقة بين أبناء الأسرة العربية والترابط بين القيم العائلية وقيم النظام الأبوي (Esmer 2002, Alexander and Welzel 2011, Norris and Inglehart 2002, Moghadam 2003). وتنتشر هيكلية النظام الأبوي التقليدي داخل الأسرة بشكل خاص في أوساط الفئات الريفية والمجموعات ذات الدخل المنخفض في جميع أنحاء المنطقة العربية، ما يؤثر بشكل سلبي على موقف الشباب العربي تجاه المساواة بين الجنسين. وهناك أيضاً ترابط وثيق بين قيم النظام الأبوي والقيم المرتبطة باللامساواة بين الجنسين، واحترام السلطة، والغلو الديني، ودعم نظام الحكم الأوتوقراطي.

**في أعقاب الانتفاضات العربية، أحرز معظم بلدان المنطقة تقدماً باتجاه مناصرة المساواة بين الجنسين.** على الرغم من أنّه لا يزال من المبكّر جدًا استيعاب التداعيات السياسية والاجتماعية الكاملة لما حدث وما زال يحدث في المنطقة نتيجة للانتفاضات الشعبية العربية، من المرجح أن تسفر تحركات الشباب، بِمَن فيهم النساء، الرامية إلى إحداث تغيير في مجتمعاتهم، عن تداعيات واسعة النطاق في المستقبل.

ولأن الباروميتر العربي يتضمن المتغيّرات نفسها التي يعتمدها المسح العالمي للقيم لقياس النظام الأبوي، يمكن حساب دليل مماثل لقياس التقدم المحرز. وتتوفر أربع موجات من البيانات، اثنتان تم تسجيلهما قبل الانتفاضات العربية، واثنتان في أعقابها. وتكشف دراسة الاتجاهات في كل بلد (الشكل 20) عن تقدمٍ بطيء في جميع البلدان تقريباً، مع بعض الاستثناءات. وسُجلت في الفترة الأخيرة انتكاسات يصعب تفسيرها في لبنان والجزائر. وتونس من البلدان التي أحرزت تقدماً في هذا المضمار، حيث انتقلت من المرتبة الثالثة خلال الموجة الثانية إلى المرتبة الأولى من البلدان الأكثر مناصَرةً للمساواة بين الجنسين خلال الموجة الرابعة، من خلال تحقيق مكاسب بطيئة ولكن مطّردة في الموجات الأربع للباروميتر العربي[13].

**النساء في جميع أنحاء المنطقة العربية أكثر تأييداً للمساواة بين الجنسين من الرجال.** إن التفاوت بين المنطقة العربية وبقية أنحاء العالم في متوسط مؤشر المساواة بين الجنسين أقلّ في أوساط النساء مما هو عليه لدى الرجال. ويظهر ذلك بوضوح في الأرقام التي تكشف بأن نسبة الاختلافات في وجهات النظر بين الرجال والنساء بشأن المساواة بين الجنسين تتراوح بين حوالي 20 و40 في المائة في المنطقة العربية، مقابل 7 و10 في المائة فقط في بقية أنحاء العالم (Diwan and Vartanova 2017). علاوة على ذلك، لن تتمكن النساء وحدهنّ من تغيير الوضع الراهن ما لم يعتمد الرجال رؤية شاملة أكثر تأييدًا للمساواة بين الجنسين.

## الشكل 19. المساواة بين الجنسين

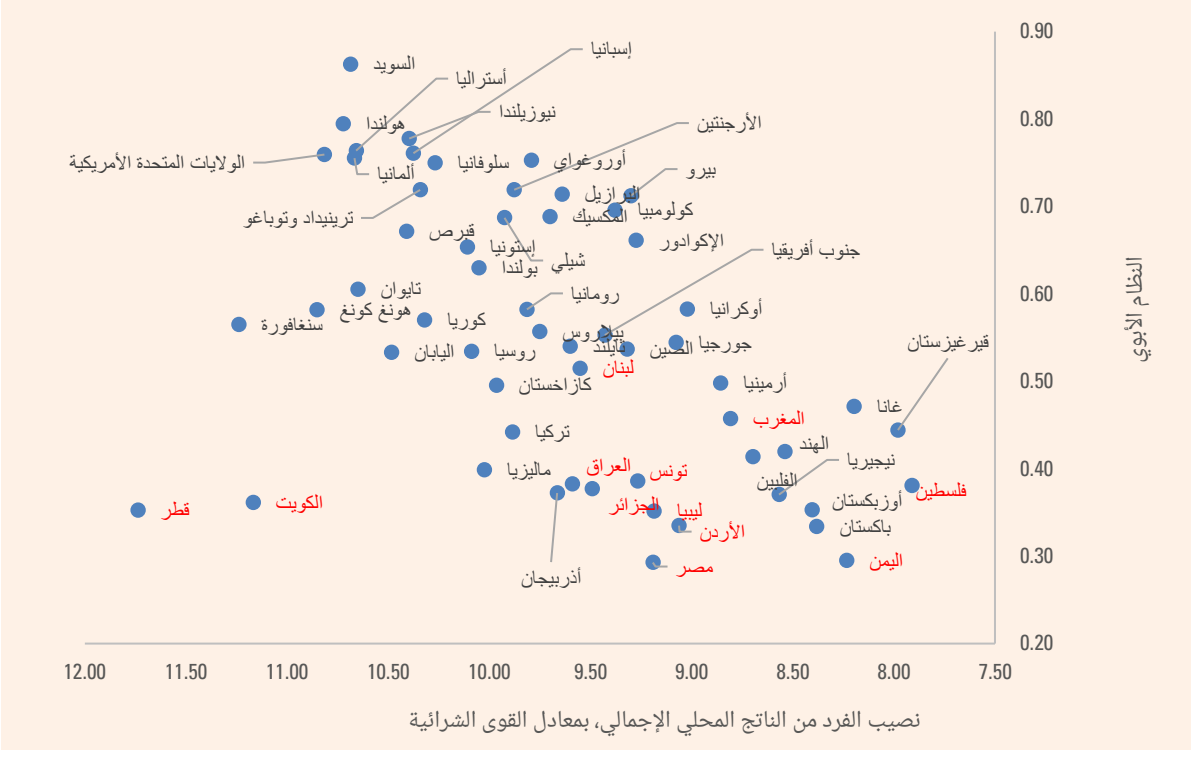


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## **الشكل 20.** غياب النظام الأبوي (الباروميتر العربي)

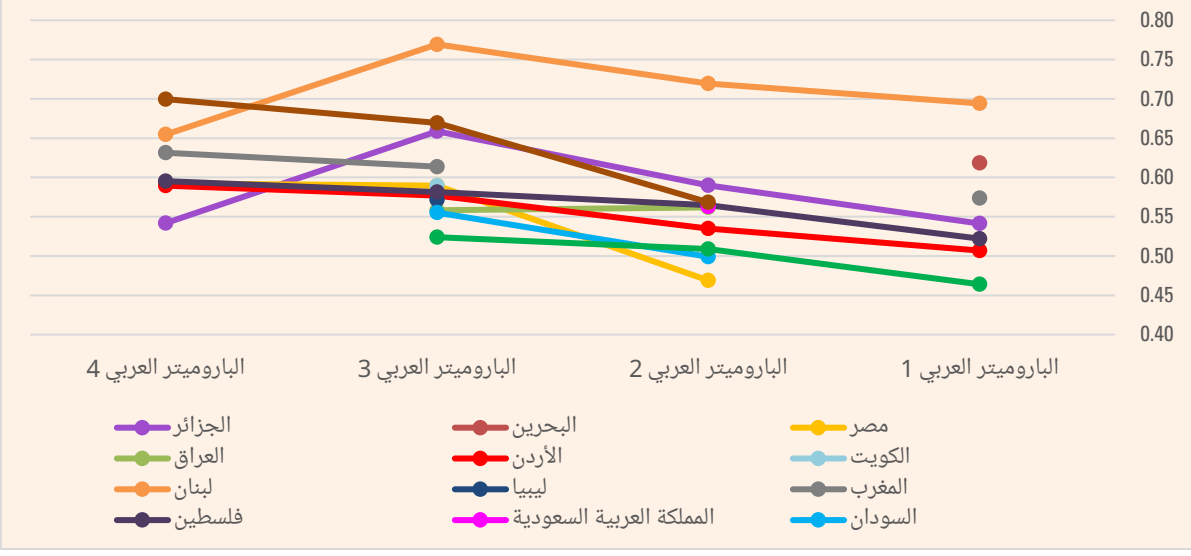


**المصدر:** الموجات الأولى والثانية والثالثة والرابعة للباروميتر العربي.

## **الجدول 13.** قيم النظام الأبوي

| | الأثر الثابت الخاص بالمنطقة العربية | السنّ | التفاعل بين العامل العربي وعامل السنّ | المرأة | التفاعل بين العامل العربي وعامل المرأة | التعليم | التفاعل بين العامل العربي وعامل التعليم | الدالة الثابتة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المساواة بين الجنسين | -19.0%*** | -0.029** | -0.062*** | 0.089*** | 0.042*** | 0.111*** | -0.059*** | 0.561*** |
| عدم احترام السلطة | -12.6%*** | -0.016 | 0.014 | -0.013*** | 0.012* | 0.079*** | -0.065*** | 0.229*** |

**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**ملاحظة:** الجدول 10.

**الشباب عادة أكثر تأييداً للمساواة بين الجنسين من بقية السكان، والفجوة بين الشباب والجيل الأكبر سناً أكبر مما هي عليه في بقية أنحاء العالم.** يعكس هذا الأمر المكاسب السريعة التي تحققت في دعم المساواة بين الجنسين في أوساط جيل الشباب، ولكن انطلاقاً من قاعدة صغيرة نسبياً (الشكل 21). وفي هذه المرحلة، وحده الشباب اللبناني يؤيّد المساواة بين الجنسين شأنه شأن أقرانه من الشباب في بقية أنحاء العالم. وفي الحقيقة، فإن المنحنيات ذات الصلة بتفضيلات المساواة بين الجنسين حسب السنّ أكثر حدّةً في لبنان والمغرب، تليها تونس وفلسطين والكويت (مستوى متوسط) واليمن (بدءاً من قاعدة

محدودة). وفي المقابل، لم يتحقق أي تقدّم ملحوظ في هذا الشأن في مصر (حيث سجّلت قيمة المساواة بين الجنسين واحداً من أدنى المعدلات في المنطقة)، وكذلك في الأردن والكويت وليبيا.

**بالإجمال، الأفراد ذوو المستويات التعليمية المرتفعة أكثر تأييداً للمساواة بين الجنسين من بقية شرائح المجتمع، ما يتّسق مع واقع الحال في بقية أنحاء العالم**. غير أنّ الفرق بين الأفراد المتعلّمين وغير المتعلِّمين في المنطقة العربية أقل حدّةً مقارنةً ببقية أنحاء العالم، ما يشير إلى أنّ التعليم لا يؤثر على المساواة بين الجنسين كما في بقية أنحاء العالم. ويشكل ذلك انعكاساً آخر للطبيعة المُحافِظة للمناهج التعليمية العربية (الجدول 13). والبلدان العربية الوحيدة التي يؤدي فيها التعليم دوراً في تحرير المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين هي لبنان والمغرب وتونس (الشكل 21).

**تتفاوت الطرق التي تؤثّر فيها الاستقلالية – لدى التمتع بها أو التطلع إليها – على القيم المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين.** لقد تبيّن أنّ الأفراد الذين يتمتعون بمستوى مرتفع من الاستقلالية لا يدعمون بالضرورة المساواة بين الجنسين أكثر من بقية شرائح المجتمع أو أقل منهم. ومع ذلك، العلاقة بين الأفراد الذين يسجلون مستويات مرتفعة من التطلع إلى الاستقلالية ودعم المساواة بين الجنسين إيجابية وأفضل مما هي عليه في عينة بقية بلدان العالم. ويشير ذلك إلى وجود اتجاه قوي مؤيِّد للمساواة بين الجنسين في أوساط الجمهور في مرحلة ما بعد الانتفاضات العربية.

**بالموازاة مع ذلك، أصبح النظام الأبوي مهدداً في ظل إحجام الشباب والمثقّفين العرب بشكل متزايد عن الخضوع للسلطة.** إن طاعة السلطة قيمة ترتبط بشكل رئيسي بالقيم التقليدية والأبوية والأوتوقراطية. وبالنظر إلى النمط المتغيّر لمشاعر طاعة السلطة في مختلف بلدان المنطقة، يمكن الحصول على المزيد من المعلومات حول تطوّر هذه القيم. ويقيس المسح العالمي للقِيَم درجة طاعة السلطة باستخدام أسئلة ذات صلة بطاعة الوالدين والقادة السياسيين (UNDP, 2016). وفي هذا الخصوص، سجّلت المنطقة العربية مستويات أعلى من المتوسط العالمي بحوالى 12.6 في المائة (الجدول 13). وهذه المستويات هي الأدنى في لبنان والجزائر وفلسطين (وقريبة من معدلات بقية أنحاء العالم). وتظلّ مستويات طاعة السلطة مقارنةً ببقية أنحاء العالم أعلى بكثير في البلدان المُحافظة – بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، وليبيا، ومصر، واليمن، والأردن (الشكل 22).

**تبلغ الطاعة أدنى مستوياتها في صفوف المتعلّمين نسبةً إلى غير المتعلّمين، في المنطقة العربية وبقية أنحاء العالم على حدٍّ سواء.** غير أن الاختلاف في مستويات الطاعة بين الشباب وكبار السن أقل في المنطقة العربية مما هو عليه في بقية أنحاء العالم، مما يشير إلى أن الاتجاه لدى الشباب بشكل عام غير متّسق مع الاتجاهات العالمية. ويُحرَز تقدُّم على هذا الصعيد في لبنان فقط، مقابل تراجعٍ (أي أن الشباب أكثر طاعة من كبار السن) في قطر وليبيا ومصر وفلسطين والجزائر. كذلك، يؤثر التعليم بشكل إيجابي على هذه النتائج، ولكن تأثيره خفيف نسبةً إلى بقيّة أنحاء العالم. ومرةً أخرى، يعود السبب في ذلك على الأرجح إلى المناهج التعليمية وأساليب التدريس المعتمدة التي تسعى إلى إبعاد الطالب عن نُهُج التفكير النّقدي، بطرقٍ تؤدي إلى المحافظة على الوضع القائم. وقد تم تسجيل بعض التفاوتات الإقليمية على هذا المستوى، لا سيما في الكويت وفلسطين حيث يسهم بعض مستويات التحصيل العلمي في التحرر والتغيير (الشكل 23).

**الشكل 21.** المساواة بين الجنسين حسب السنّ والمجموعات التعليمية المختلفة

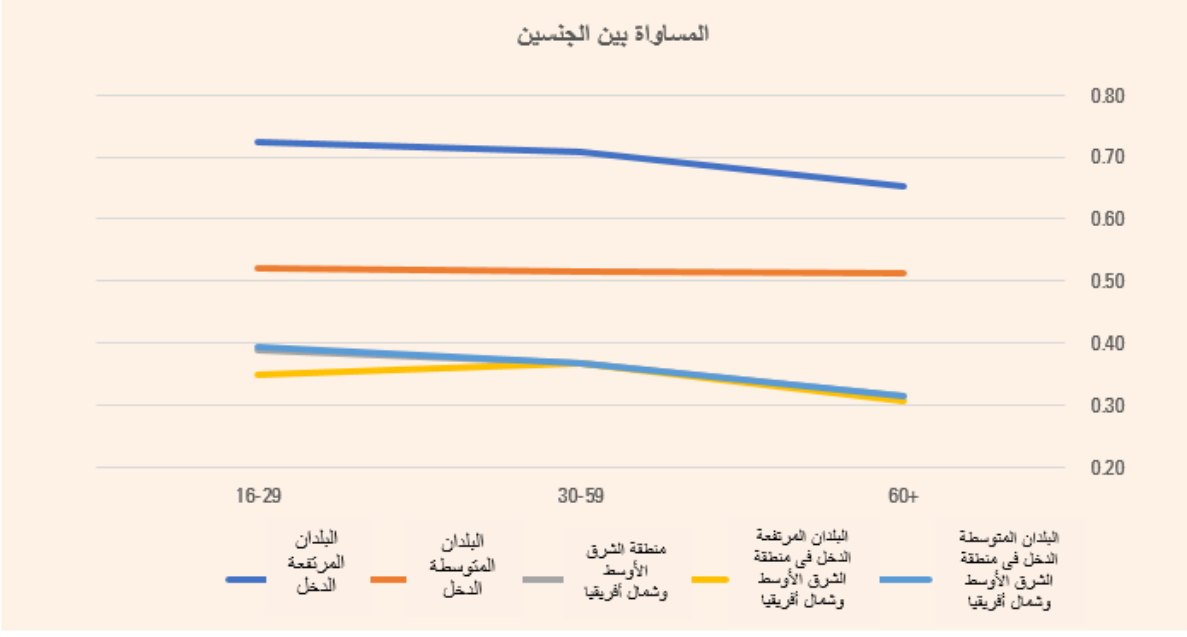


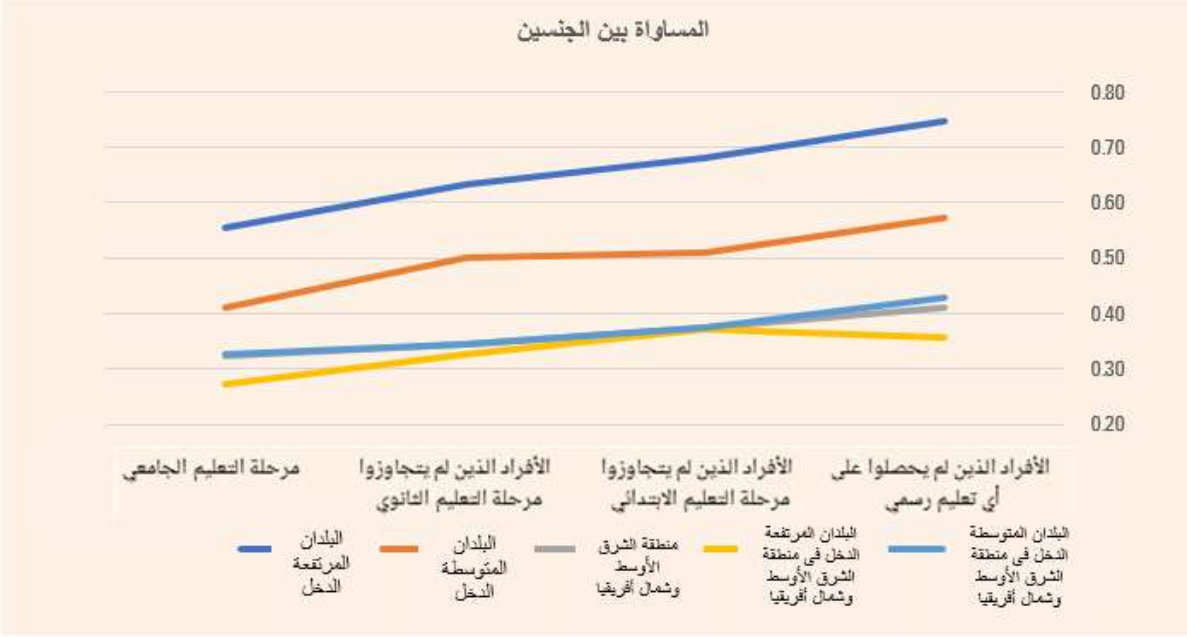

## الشكل 21 (تابع)

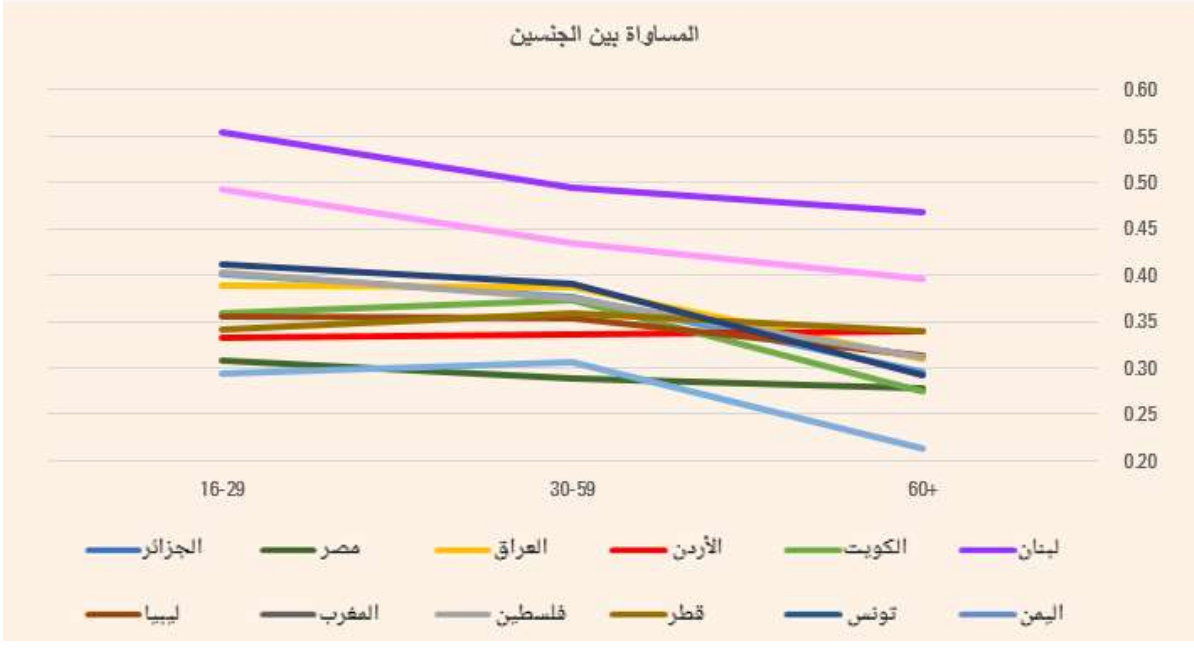

**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## الشكل 22. عدم احترام السلطة

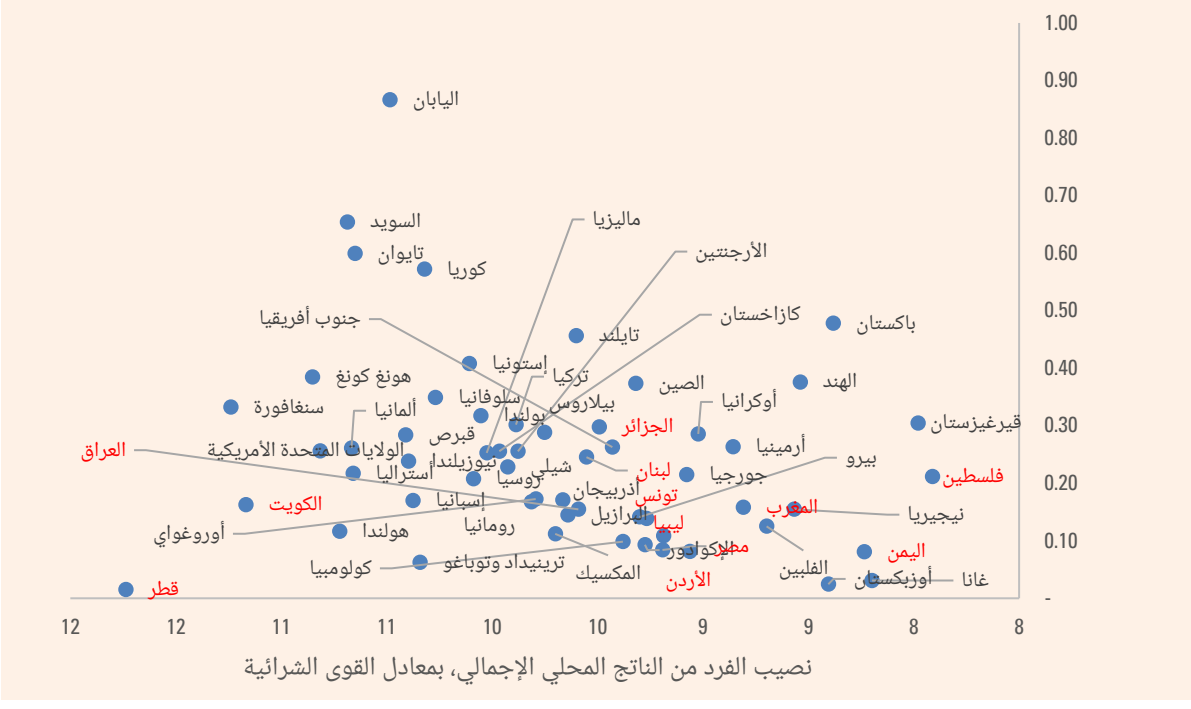


نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بمعادل القوى الشرائية

**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## الشكل 23. عدم احترام السلطة، حسب السن والمجموعات التعليمية

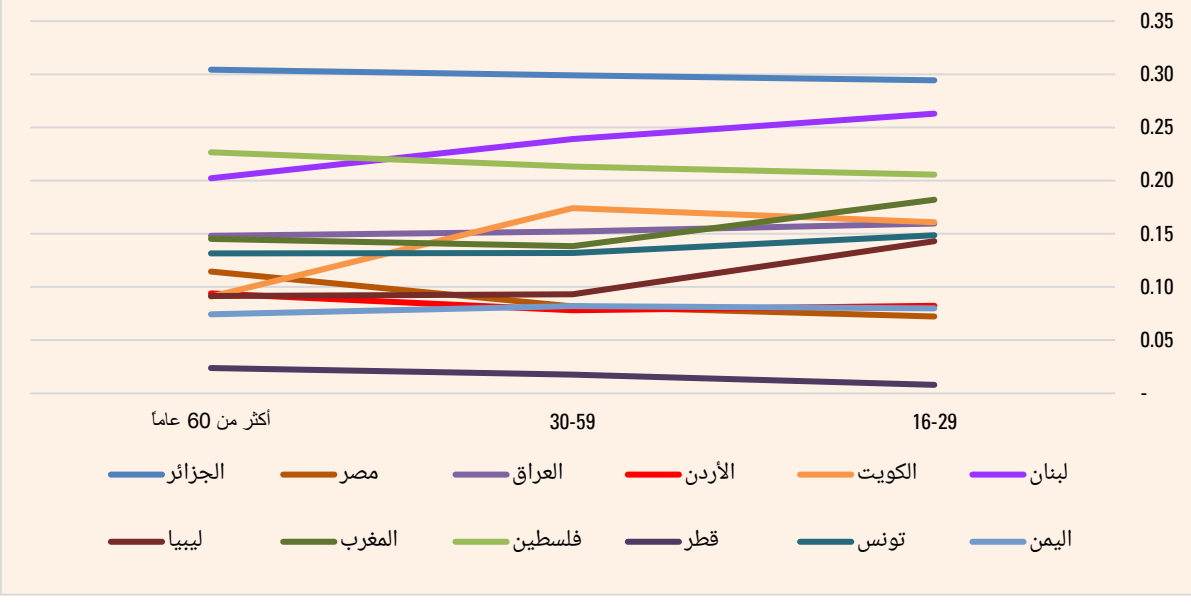

## الشكل 23 (تابع)

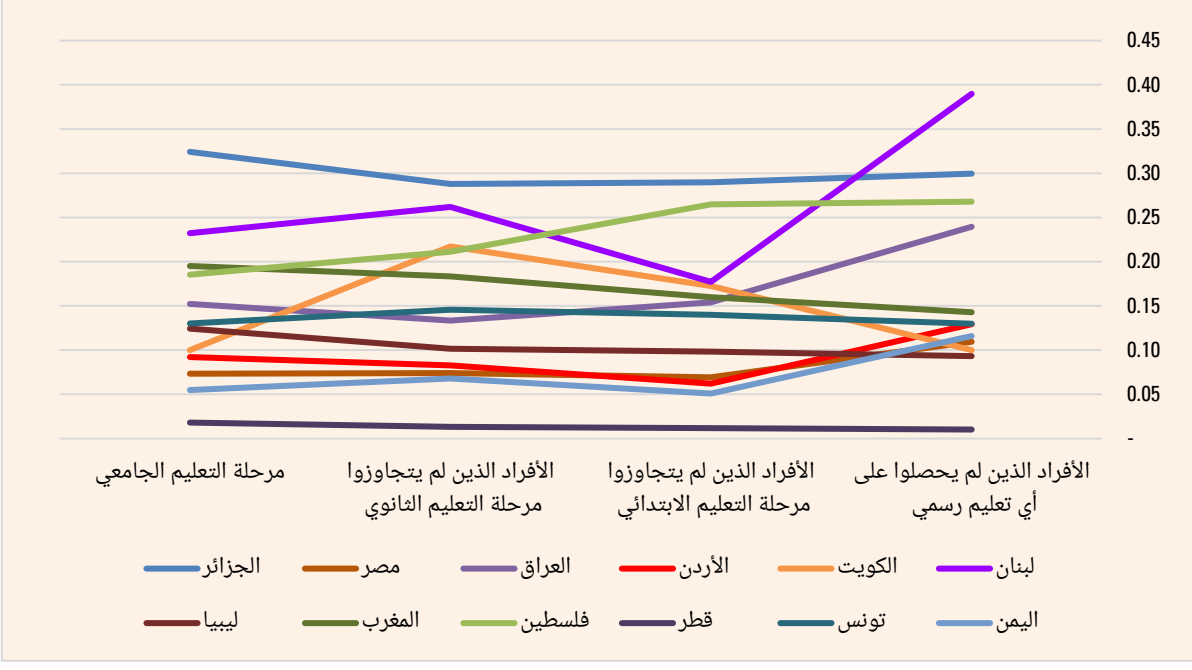


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## **الشكل 24.** عدم احترام السلطة في أوساط الشبان المتعلّمين (الباروميتر العربي)

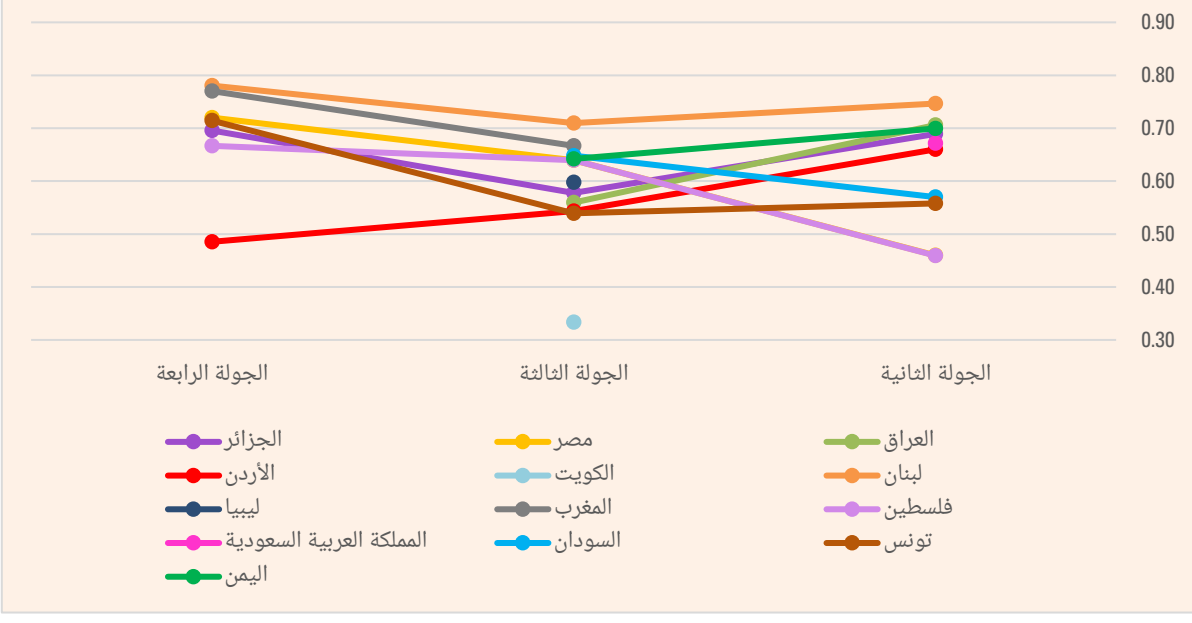


**المصدر:** الباروميتر العربي، الموجات الثانية والثالثة والرابعة.

من الممكن رصد تطور هذا المتغيّر عبر الزمن، من خلال النظر إلى الموجتين الثانية والرابعة للباروميتر (الشكل 24). ورغم أنّ هذا المتغيّر ليس هو نفسه المستخدم في المسح العالمي للقيم، فهو يقيس قِيماً مماثلة (السؤال المحدَّد هو: "إلى أي حدّ تتفق أو تختلف مع المقولة التالية: ينبغي على المواطنين دعم القرارات التي تتخذها حكومتهم حتى وإن كانوا يختلفون معها؟" حيث تم تشفير مقولة 'أعارض بشدة' بـ 1). وتشير النتائج إلى أنّ احترام السلطة تراجع بعد الانتفاضات الشعبية، لا سيّما بحسب الموجة الرابعة، بعد أن كان قد استقرّ أو سجّل تراجعاً بسيطاً في مرحلة ما قبل الانتفاضات. ويظهر هذا الانخفاض بشكل ملحوظ في صفوف الشباب المتعلم، ولا سيّما في لبنان، والجزائر، والمغرب، وتونس، ومصر، وفلسطين. ويسجّل عكس هذا الاتجاه في الأردن فقط. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن الانتفاضات العربية دفعت على الأرجح بشرائح كبيرة من السكان إلى إعادة النظر في المعايير الاجتماعية التقليدية التي تتبعها فيما يتعلق باحترام السلطة.

## 2. تقبُّل الاختلافات الاجتماعية والدينية

**تقبُّل الآخر قيمة جوهرية في المجتمعات التعددية، وحجر زاوية في النُظُم التي تسعى إلى أن تكون أكثر ديمقراطية وأكثر شمولاً لمختلف شرائح المجتمع** (Muasher 2014). حتى الآن، سجّلت المنطقة العربية مستويات مرتفعة من عدم تقبُّل الاختلافات الاجتماعية والدينية. وتهدف مجموعة من أسئلة المسح العالمي للقيم إلى قياس تقبُّل الاختلافات الاجتماعية، فيما تهدف مجموعة أخرى إلى قياس تقبُّل الاختلافات الدينية. ويقوم المؤشر الأول على سؤالٍ عن مدى تقبُّل الأنواع المختلفة من الجيران – بمَن فيهم أولئك الذين ينتمون إلى أعراق وجنسيات مختلفة، والذين يتحدثون بلغات مختلفة، والمرتبطون خارج إطار الزواج. ويقوم المؤشر الثاني على أسئلة تتعلق بما إذا كانت جميع الأديان متساوية في قيمتها المعنوية، وما إذا كان ينبغي للمناهج التعليمية أن تشتمل على تدريس جميع الأديان. وكما يوضِّح الجدول 14، تسجّل المنطقة العربية فجوة كبيرة في هذا المجال مقارنةً ببقية أنحاء العالم، حيث تبلغ 18.3- في المائة بالنسبة لتقبُّل الاختلافات الاجتماعية و12.6- في المائة بالنسبة لتقبُّل الاختلافات الدينية. وفي الحقيقة، يسجّل لبنان ومصر، البَلَدان المعروفان بالقدر الأكبر من التنوّع الطائفي والديني بين بلدان المنطقة، نسبةً أعلى من المتوسّط العالمي لجهة تقبُّل الاختلافات الدينية (الشكل 25). ولجهة تقبُّل الاختلافات الاجتماعية، يسجّل كل من ليبيا والعراق والأردن ولبنان أدنى معدّل بين البلدان المتوسّطة الدّخل، بينما تسجّل فلسطين واليمن أدنى معدّل بين البلدان الفقيرة (الشكل 26).

**الشباب العربي أقل تقبُّلاً للاختلافات الدينية مقارنة بكبار السنّ، ما يتناقض بشدّة مع الوضع السائد في بقية أنحاء العالم** (الجدول 14). يبعث هذا التطور على القلق، وينبغي دراسته بدقّة. والشباب، في المتوسط، أكثر تقبلاً للاختلافات الاجتماعية من كبار السنّ، كما هو الحال في بقية أنحاء العالم. ومع ذلك، توجد تباينات كبيرة على المستوى الإقليمي، فالشباب العراقي مثلاً أكثر تقبُّلاً للاختلافات الاجتماعية من كبار السنّ، ما يعكس تقدماً في هذا المجال. أمّا في قطر ولبنان، فكبار السنّ أكثر تقبُّلاً للاختلافات الاجتماعية من الشباب، ما يعكس تراجعاً في هذا المجال (الشكل 27).

## الشكل 25. تقبُّل الاختلافات الدينية

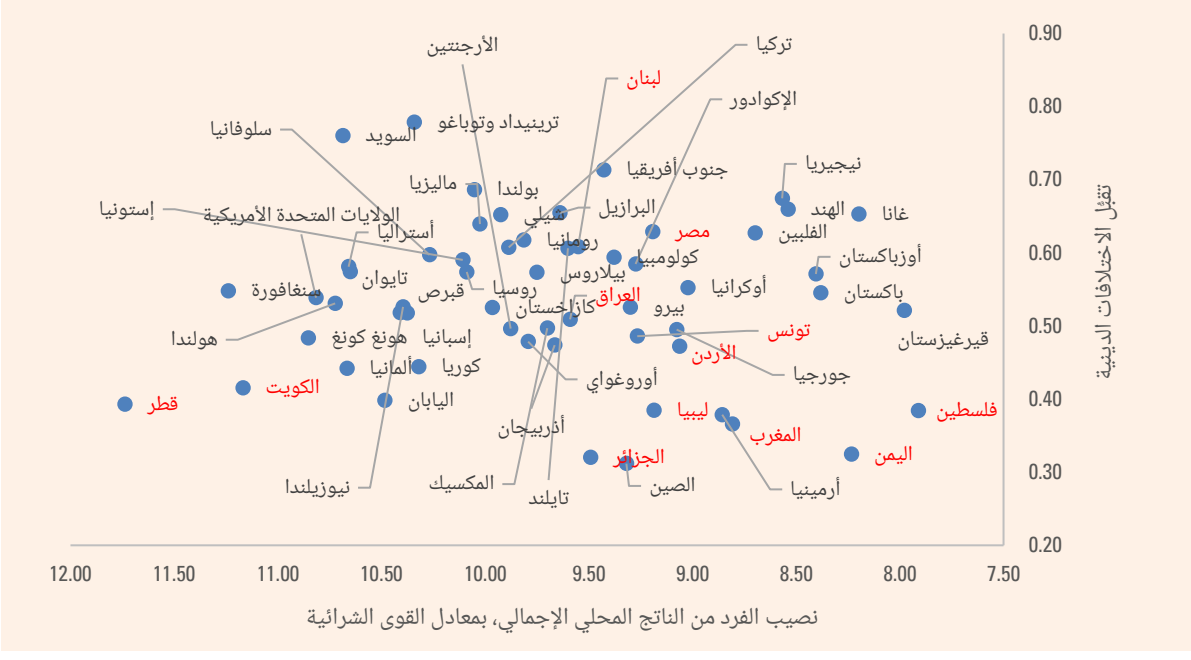


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## الشكل 26. تقبُّل الاختلافات الاجتماعية

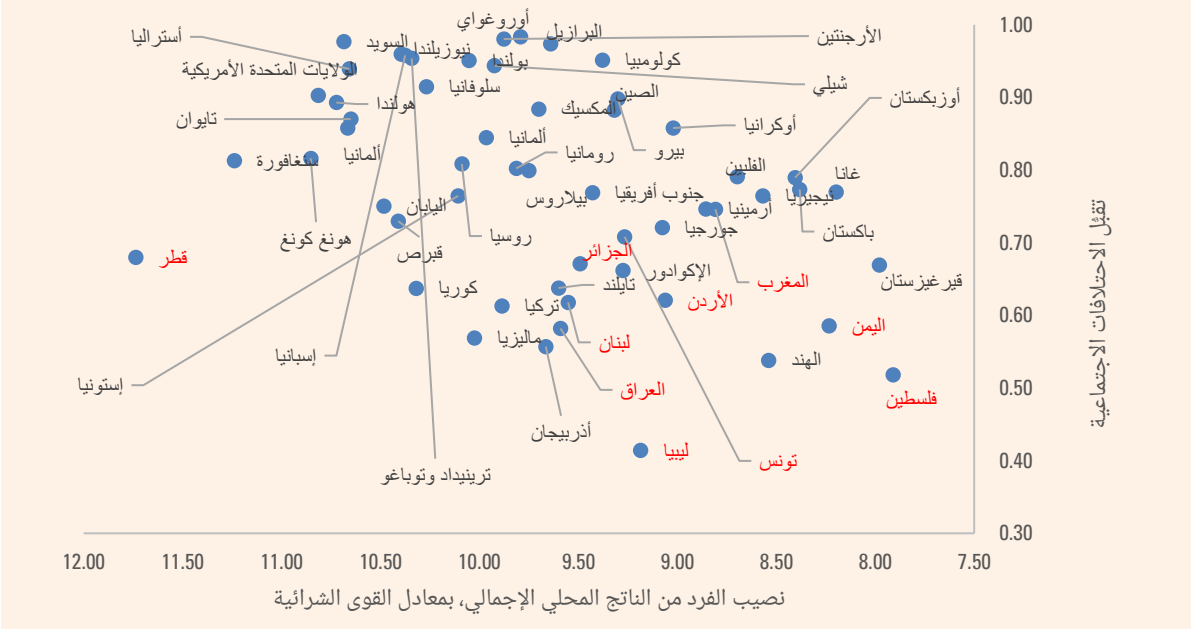


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**الشكل 27.** تقبُّل الاختلافات الاجتماعية حسب السن والمستويات التعليمية المختلفة

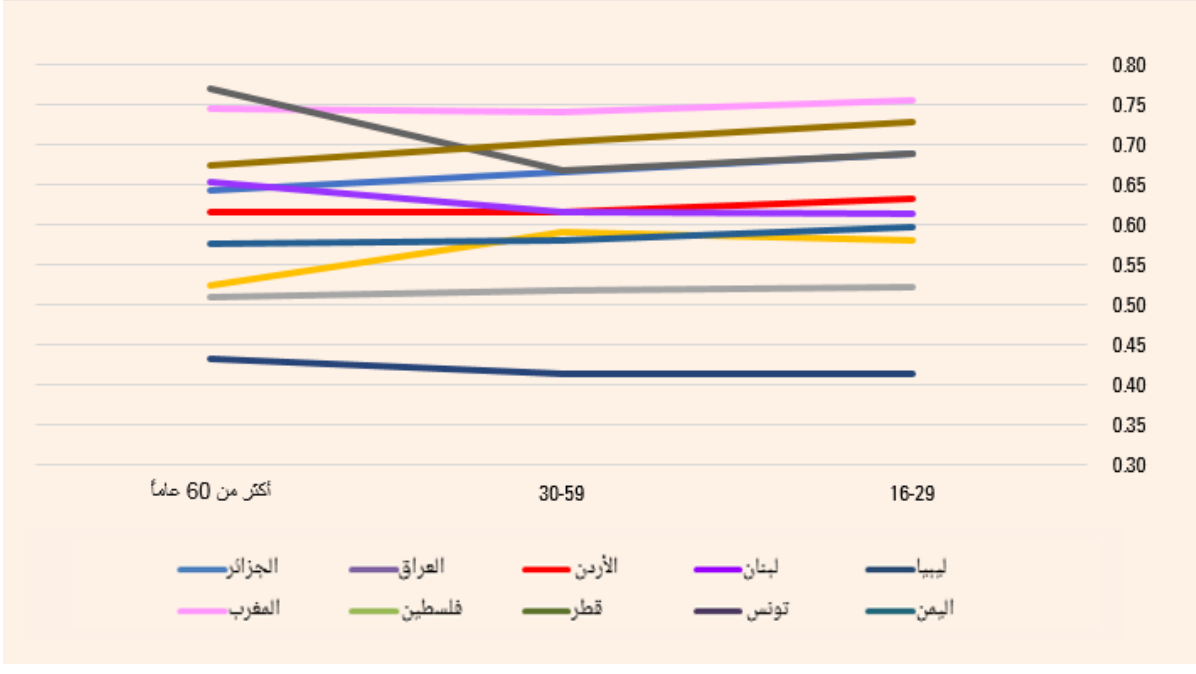


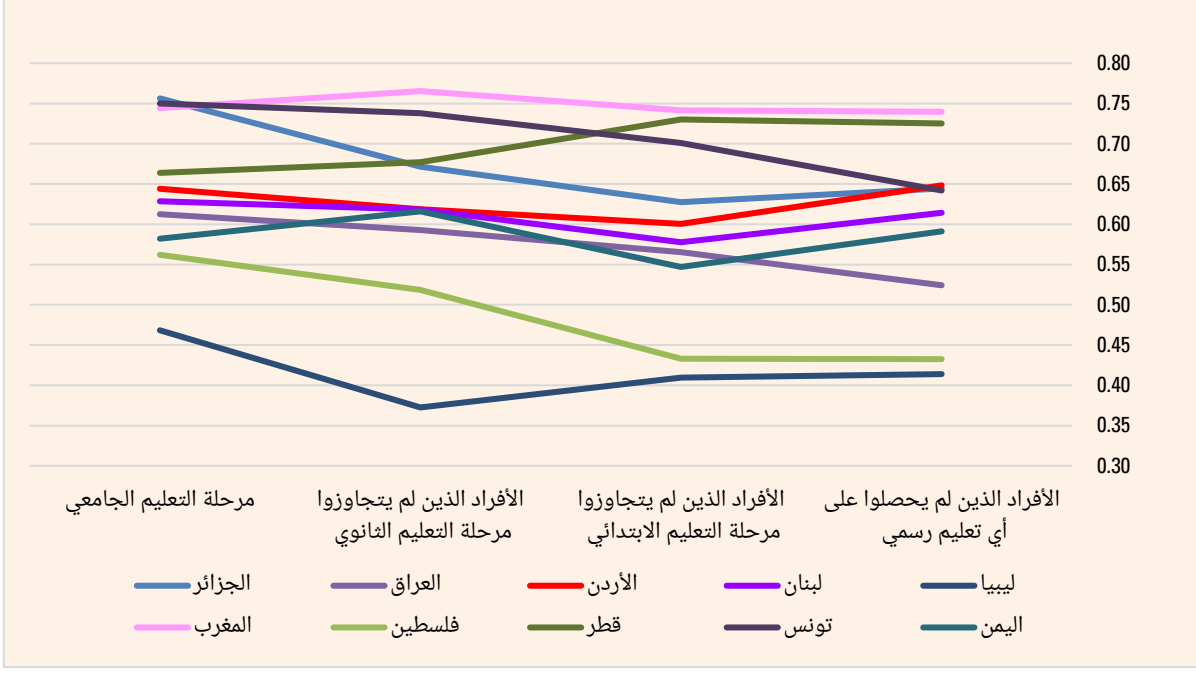


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**الشكل 28.** تقبُّل الاختلافات الدينية حسب السن والمستويات التعليمية المختلفة

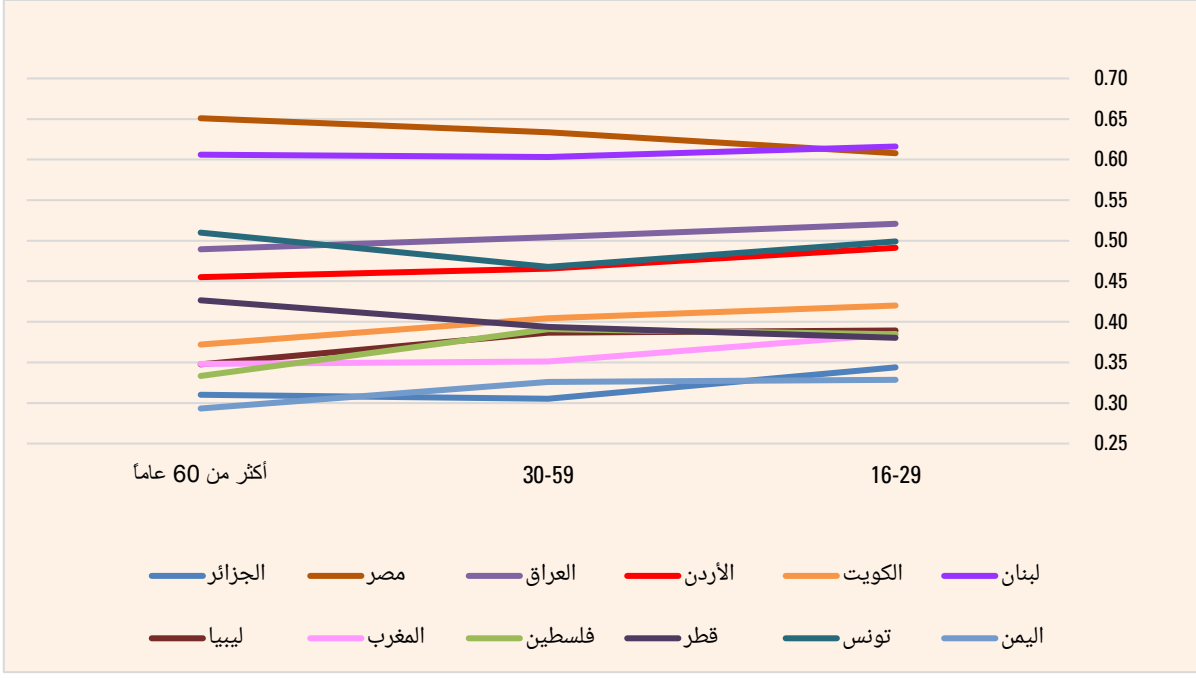


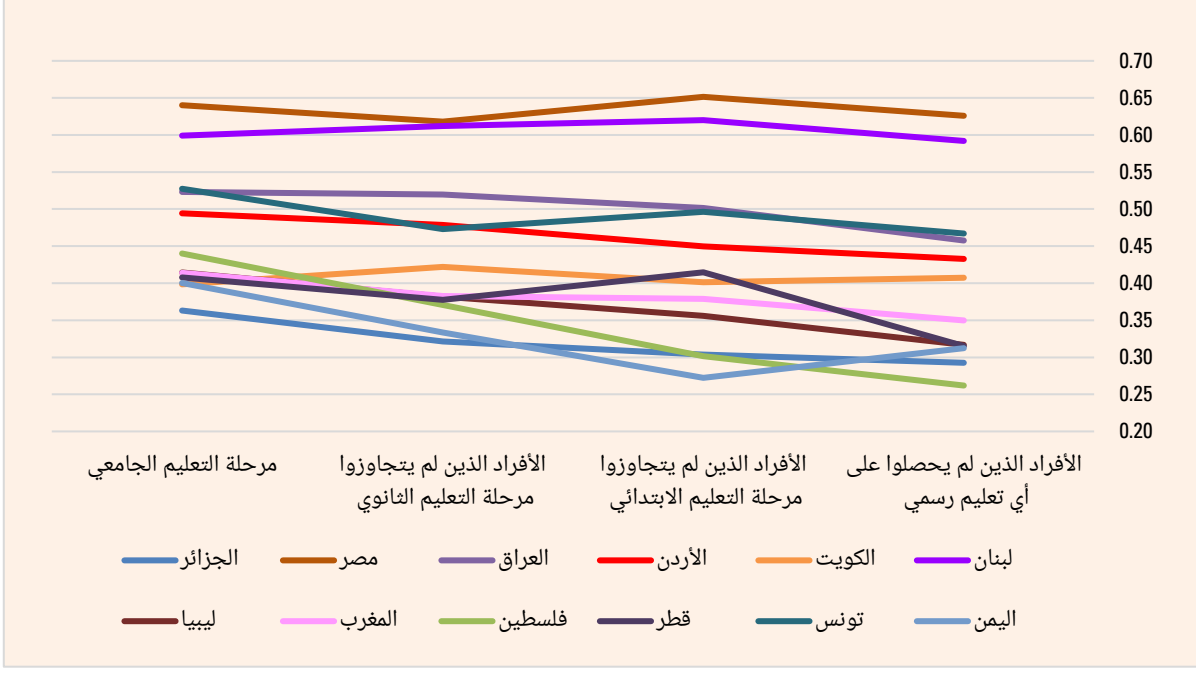


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**الجدول 14.** قيمة تقبُّل الاختلافات الاجتماعية والدينية

| | الأثر الثابت الخاص بالمنطقة العربية | السنّ | التفاعل بين العامل العربي وعامل السنّ | فئة ذوي الدخل المرتفع | الأثر الإضافي لفئة ذوي الدخل المرتفع في المنطقة العربية | التعليم | التفاعل بين العامل العربي وعامل التعليم | الدالة الثابتة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تقبُّل الاختلافات الدينية | -12.6%*** | -0.044*** | 0.052** | 0.029*** | -0.029* | -0.036*** | 0.056*** | 0.602*** |
| تقبُّل الاختلافات الاجتماعية | -18.3%*** | -0.034*** | 0.017 | -0.080*** | 0.037* | 0.089*** | -0.080*** | 0.752*** |

**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**ملاحظة:** الجدول 10.

**لا يعزّز التعليم في المنطقة العربية تقبُّل الاختلافات الاجتماعية، بعكس ما هو عليه الحال في بقية أنحاء العالم.** من جهة، للتعليم الجامعي أثر إيجابي وهام على تقبُّل الاختلافات الدينية يفوق هذا الأثر في سائر أنحاء العالم – ويعدّ ذلك من أكبر فوائد التعليم لغاية الآن. ومع ذلك، فإنّ عدم قدرة التعليم في المنطقة العربية على التأثير إيجابياً على تقبُّل الاختلافات الاجتماعية هو اتجاه مقلق للغاية ونتيجةٌ إضافية للطبيعة المُحافظة للمناهج التعليمية. وفي هذا المضمار أيضاً، تسجَّل تباينات على المستوى الإقليمي، إذ يؤدي التعليم في الحقيقة إلى الحدّ من تقبُّل الاختلافات الاجتماعية في قطر واليمن والمغرب، في حين يؤدي إلى تعزيزه في فلسطين والعراق والجزائر وتونس.

**إلى أي مدى يؤثر تطوّر قيمة الاستقلالية على التغيُّرات في الأعراف الاجتماعية المتصلة بالمساواة بين الجنسين وفي تقبُّل الاختلافات الاجتماعية والدينية؟** يبيِّن الجدول 12 أنّ المكاسب التي تحققت على مستوى التعبير عن الذات تؤثّر إيجابياً على تلك القيم الاجتماعية في العالم العربي، بينما يؤدي ارتفاع مستوى التحكُّم بالحياة إلى التأثير سلباً (بشكل طفيف) على تقبُّل الاختلافات الدينية. وفي هذا الصدد، تؤثّر موجات التحرُّر في المنطقة، ولا سيما في أوساط الشباب، تأثيراً إيجابياً على تقبُّل الاختلافات الاجتماعية، ما يبعث على التفاؤل. ويمكن للتعليم والتعبير عن الذات، متضافرَين، أن يحدّا من اللامساواة بين الجنسين ومن عدم تقبُّل الاختلافات الاجتماعية والدينية. وينطبق ذلك بشكل خاص على عدم تقبُّل الاختلافات الاجتماعية، الذي يظهر أنه أكثر تأصلاً في المجتمع. كذلك، تبيّن أن البلدان التي حققت مكاسب في التعبير عن الذات، مثل لبنان والمغرب وتونس والجزائر، قد حققت أيضاً المكاسب الأكبر لجهة المساواة بين الجنسين وتقبُّل الاختلافات الاجتماعية في المنطقة، ولا سيما في أوساط المتعلّمين (قارن بين الشكل 15 والأشكال 19 و25 و26). وعلى العكس، حققت البلدان ذات المستويات المرتفعة من التحكّم بالحياة، مثل قطر والكويت وليبيا والأردن، مكاسب أقل في هذا الصدد.

## 3. المواقف تجاه اللامساواة

**تم التسليم جدلاً حتى الآن بأنّ الأفراد يفضّلون المساواة بشكل فطريّ.** غير أنّه لا يوجد ميل إلى مثل هذا التفضيل في جميع أنحاء العالم. ففي حين يتجه الناس بشكل عام إلى كراهية الظلم (بما في ذلك عدم تكافؤ الفرص)، تتباين مستويات تقبُّل اللامساواة باختلاف الثقافات وشخصيات الأفراد. على سبيل المثال، قد يعتقد بعض "المحافظين" بأن التفاوت يمثل حافزاً لبذل جهد فردي أكبر، في حين يعتقد آخرون أنه بمثابة دافعٍ هام يحثّهم على جني المال[14]. ويشير الباحث محمود الجمل إلى عدم وجود نظرية موحّدة للعدالة الاجتماعية في الإسلام، وإلى قيام مختلف المجتمعات بتبنّي مواقف وتفضيلات مختلفة بشأن درجة تسامحها مع اللامساواة والطريقة التي ينبغي للسياسة أن تتدخل من خلالها للحدّ منها. ويُبيَّن فيما يلي أداء المنطقة من حيث نبذ التفاوت في الدخل وتفضيل إعادة توزيع الدخل. كذلك، يتم أدناه البحث في طريقة تأثّر هذه القيم بالشعور بالاستقلالية.

**في المتوسط، المنطقة العربية أكثر قبولاً بعدم المساواة من بقية أنحاء العالم.** يهدف السؤال التالي من المسح العالمي للقيم إلى قياس مدى تفضيل المساواة: "ما هي وجهة نظرك على مقياس من عشر نقاط: "ينبغي جعل مستويات الدخل أكثر تكافؤاً" (مقابل) "يجب زيادة التباينات في مستويات الدخل باعتبارها تشكّل حوافز على مستوى الجهد الفردي". وتشير القيمة المرتفعة إلى تفضيل تحقيق مزيد من المساواة. وتكشف البيانات ذات الصلة أن المنطقة العربية تقع في الجهة اليمنى من المقياس المذكور (أي أنها أكثر قبولاً بالتفاوت) نسبة إلى بقية أنحاء العالم، حيث متوسّط تفضيل المساواة في المنطقة العربية أقل بنسبة 9 في المائة تقريباً من مثيله في بقية أنحاء العالم. ولكن، يلاحظ وجود تفاوتات كبيرة بين بلدان المنطقة العربية، إذ تحلّ مصر والمغرب والعراق في "الجهة اليسرى" من المقياس نسبةً إلى بقية أنحاء العالم (أي أنها أقل قبولاً بالتفاوت)، بينما تحل دول مجلس التعاون الخليجي والأردن وليبيا والجزائر في الجهة اليمنى من المقياس.

**هل هذا النفور النسبي من المساواة يعني أن الأفراد في المنطقة لا يؤيدون سياسات إعادة توزيع الدخل؟** يهدف السؤال التالي من المسح العالمي للقيم إلى قياس مدى تفضيل سياسات إعادة توزيع الدخل: "ما هي وجهة نظرك على مقياس من عشرة نقاط: "هل ينبغي على الحكومة تحمّل المزيد من المسؤولية لسدّ احتياجات جميع الأفراد"؟، مقابل "هل ينبغي على الأفراد أن يتحملوا المزيد من المسؤولية لسدّ احتياجاتهم؟"، حيث تشير القيمة المرتفعة إلى تفضيل أكبر لسياسات إعادة توزيع الدخل. وتظهر المتوسطات الإقليمية في الجدول 15 أنّ المنطقة العربية تميل إلى أن تكون في "الجهة اليسرى" من المقياس مقارنةً ببقية أنحاء العالم فيما يتعلق بإعادة التوزيع، وبفارق يبلغ 10 في المائة تقريباً (أي أن المنطقة تؤيد سياسات إعادة التوزيع)[15]. ويتناقض ذلك مع وجهات نظر سكان المنطقة بشأن التفاوت، وهو ما يمكن تفسيره بأنّ الرغبة في إعادة التوزيع تتم من منطلقات سياسية وأنها غير مرتبطة بشكل وثيق بتفضيل المساواة والذي ربما يستند إلى أسس أخلاقية. ومع ذلك، يُسجّل تفاوت كبير بين مختلف بلدان المنطقة العربية في هذا المجال أيضاً، إذ تحلّ مصر واليمن والعراق في "الجهة اليسرى" مقارنة ببقية أنحاء العالم بالنسبة لكلتا القيمتين، بينما تحلّ قطر في "الجهة اليمنى" بالنسبة لهما (الشكل 30). وتحل الكويت والأردن وليبيا والجزائر في "الجهة اليمنى" فيما يتعلّق بتفضيل المساواة، ولكن في "الجهة اليسرى" فيما يتعلق بالآراء حول إعادة توزيع الدخل، ما يعكس على الأرجح العقلية الريعية في تلك البلدان. ويصعب فهم آراء المغرب المعتدلة بشأن

العدالة الاجتماعية، نظراً لموقفه المتشدّد من اللامساواة.

**على مستوى التوزيع الاجتماعي لهذه القيم، تختلف الفوارق في المنطقة العربية إلى حدّ بعيد عن مثيلاتها في بقية أنحاء العالم** (الجدول 15). في بقية أنحاء العالم، يكمن الانقسام بشكل أساسي بين الأجيال، حيث يفضّل كبار السنّ المساواة والتوزيع أكثر من الشباب، وبفارق كبير. وقد تكون هذه الفوارق بين الأجيال ناجمة عن المصالح الاقتصادية المختلفة، نظراً لارتفاع نسبة مشاركة الشباب في أسواق العمل. ولكن، في المنطقة العربية، تتركّز الفوارق بين الطبقات وليس الأجيال، حيث أن غير المتعلمين – بمَن فيهم كبار السن والشباب على حدٍّ سواء – يفضّلون المساواة أكثر من غير المتعلمين، في حين يفضّل الشباب المتعلمون وغير المتعلمين إعادة التوزيع. وبعض المجموعات يخالف هذا المبدأ، مثل فئة غير المتعلمين في الكويت الذين يؤيدون بشدة إعادة التوزيع، وفئة المتعلمين في المغرب الذين يعارضونه بشدة (الشكل 31). ويمكن الافتراض بأن تدني مستوى تفضيل المساواة وإعادة التوزيع في صفوف المواطنين العرب المتعلمين – وكذلك رفضهم تحمّل الضرائب الهادفة إلى تحقيق إعادة التوزيع لصالح المواطنين غير المتعلمين – ينعكس توزيعاً غير متكافئ للتعليم في المنطقة. ومن جهة أخرى، قد يعود نفور كبار السنّ من إعادة التوزيع إلى خشيتهم من عودة النماذج الاشتراكية التي عانوا منها خلال فترة شبابهم. ولكن موقف الشباب المتعلم هو الأكثر إثارةً للدهشة في هذا المجال فهم لا يقدّرون مبدأ المساواة في حد ذاته، ربما بسبب ما يتمتّعون به من مستوى مرتفع من التعبير عن الذات، ومع ذلك يؤيدون سياسات إعادة توزيع الدخل. وقد يرتبط ذلك بشعورهم بأنهم يعامَلون بطريقة غير عادلة من قبل النظام الداعم لنخبة من المتعلمين الأكبر سنًا من ذوي الامتيازات.

## **الشكل 29.** تفضيل المساواة

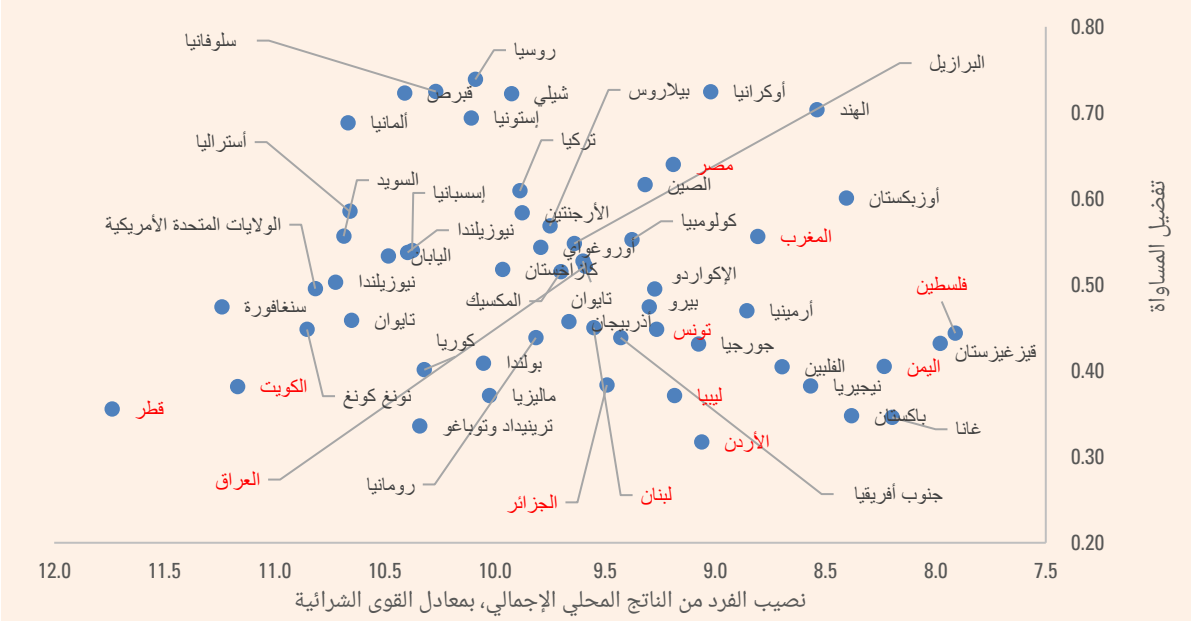


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## الشكل 30. العدالة الاجتماعية

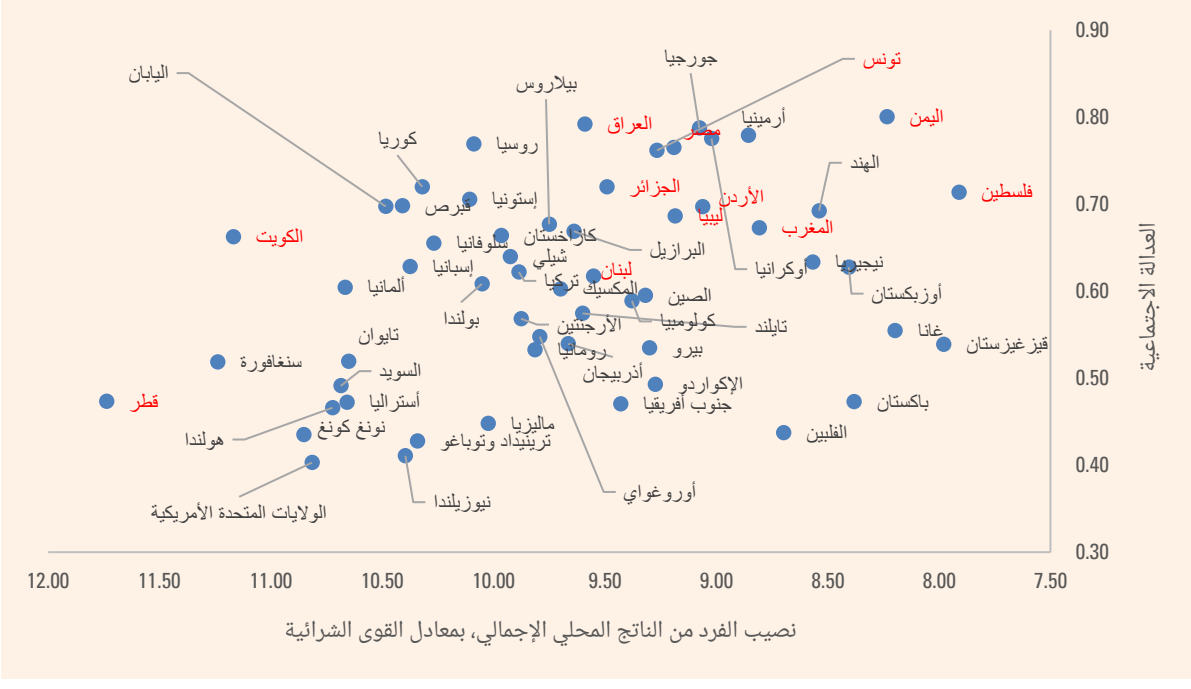


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## الجدول 15. تفضيل المساواة والعدالة الاجتماعية

| | الأثر الثابت الخاص بالمنطقة العربية | أثر السنّ | التفاعل بين العامل العربي وعامل السنّ | فئة ذوي الدخل المرتفع | الأثر الإضافي لفئة ذوي الدخل المرتفع في المنطقة العربية | التعليم | التفاعل بين العامل العربي وعامل التعليم | الدالة الثابتة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تفضيل المساواة | -9.2%*** | 0.116*** | -0.109*** | -0.041*** | 0.075*** | -0.027*** | -0.082*** | 0.516*** |
| تفضيل العدالة الاجتماعية | 10.0%*** | 0.102*** | -0.055* | -0.042*** | 0.003 | 0.016* | -0.034* | 0.563*** |

**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**ملاحظة:** الجدول 10.

**الشكل 31.** العدالة الاجتماعية حسب السن والمجموعات التعليمية المختلفة

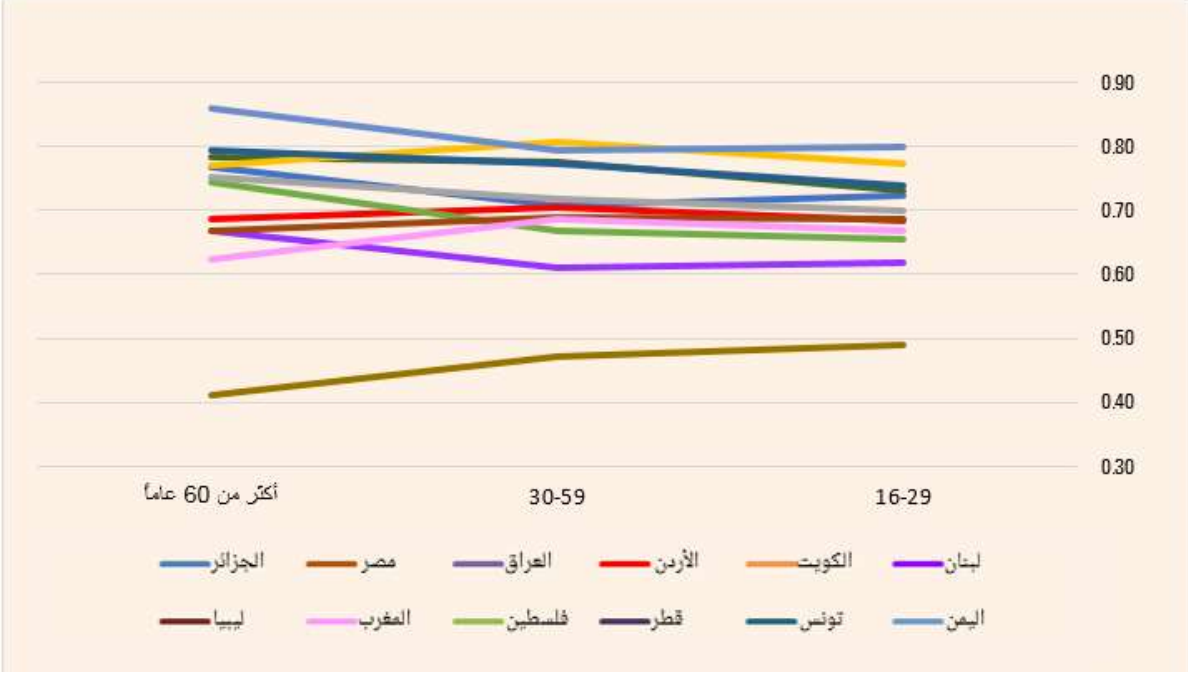


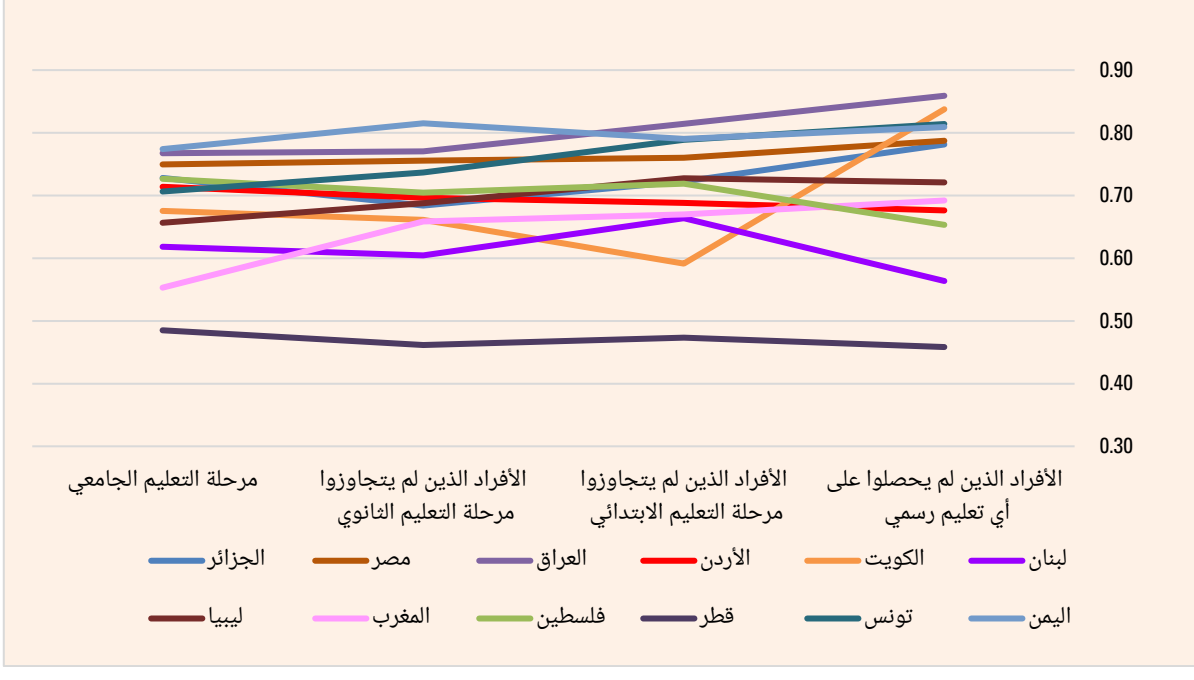


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم.

**إلى أي مدى يمكن "تفسير" تطوّر المواقف تجاه اللامساواة وإعادة التوزيع في ضوء تطور الاستقلالية في المنطقة؟** في التجربة الأوروبية التي استند إليها الباحثان Inglehart وWelzel، ترتبط الاستقلالية المتزايدة بالشواغل المتعلقة باللامساواة بدرجة قليلة، بينما ترتبط بدرجة أكبر بالشواغل المتعلقة بالعدالة. وفي إطار هذه التجربة، تفضّل زيادة الاستقلالية الشخصية على إعادة توزيع الدخل من جانب الدولة (Inglehart and Welzel 2010). ويشير الجدول 12 إلى أنّه في حين ترتبط قيمتا التعبير عن الذات والتحكم بالحياة ارتباطاً سلبياً بتفضيل تدخّل الدولة بنشاط من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، يرتبط التعبير عن الذات ارتباطاً سلبياً أقل بالنفور من المساواة، بينما يتّسق بدرجة أكبر مع التعلق بالتضامن الاجتماعي، وذلك لأن التزام الفرد يكون تجاه المجتمع ككلّ. وقد يفسّر ذلك أسباب النظرة الأكثر اعتدالاً للمغرب وتونس والجزائر بشأن إعادة التوزيع مقارنةً بالكويت وقطر. ويبطل مفعول الرغبة في إعادة التوزيع في الحالات التي تكون فيها الثقة في الدولة متدنية للغاية، كما في لبنان وتونس واليمن وليبيا. ومن ناحية أخرى، تتّسم العلاقة المتبادلة بين التحكم بالحياة والشواغل بشأن المساواة الاجتماعية بأنها سلبيّة وواسعة النطاق، وربما يعكس ذلك رؤية للعالم تستند إلى القيام بإعادة التوزيع ضمن الأسرة وليس من جانب الدولة. ويعني ذلك أيضاً أن البلدان التي لا يشعر فيها قسم كبير من المواطنين بأنهم يتمتعون بالقدرة على التحكّم بحياتهم ستكون داعمة جداً لإعادة التوزيع، كما هو الحال في المغرب ومصر والعراق.

## 4. المشاركة المدنية والقيم الديمقراطية

**ارتفعت مستويات المشاركة المدنية في الحياة السياسية في المنطقة العربية في الفترة السابقة للانتفاضات العربية التي اضطلع الشباب بدور رائد فيها.** ربّما يكون الجمع بين مستويات منخفضة من التحكّم بالحياة ومستويات مرتفعة من التعبير عن الذات ومستويات متدنية من طاعة السلطة "خلطةً متفجّرة" ساهمت في تأجيج مشاعر الانتفاض المتزايدة لدى الشباب، ما أدّى في نهاية المطاف إلى انتفاضات عام 2011. وقد بيّنت استطلاعات الرأي المختلفة أنّ الشباب في المنطقة العربية انخرطوا في التظاهرات أكثر بكثير من أقرانهم في البلدان الأخرى، وأنّ مشاركتهم كانت مرتبطة أيضاً بتزايد مطالباتهم بنظام أكثر ديمقراطية.

**الشكل 32.** المشاركة المدنية

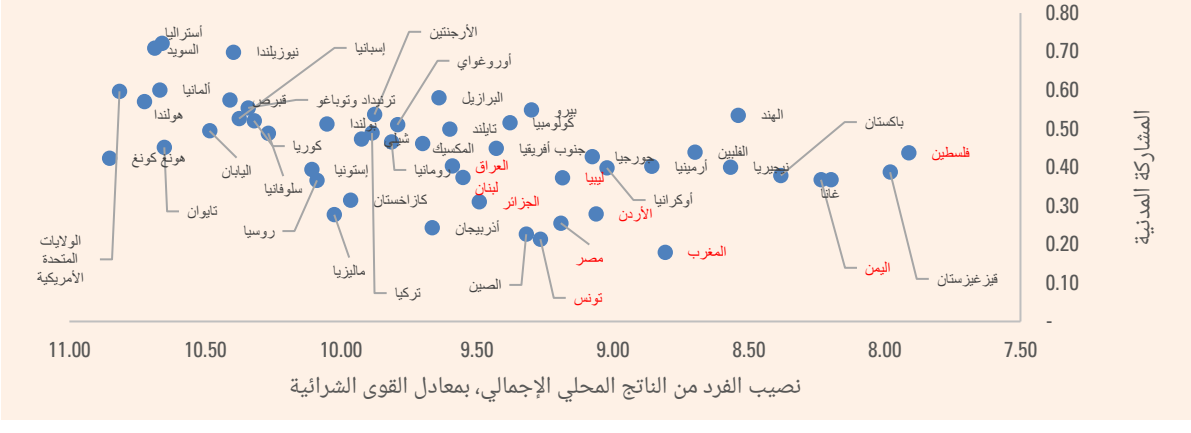


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**تم وضع مؤشر للمشاركة المدنية على أساس مشاركة المستجيبين في التظاهرات وحملات المقاطعة وتقديم العرائض.** يسجّل النشاط المدني عادة أعلى مستوياته في البلدان الأكثر ديمقراطية والأكثر دعماً للحريات الإعلامية. ويبيّن الشكل 32 كثافة المشاركة المدنية في مقارنة دولية أجريت عام 2013، أي في أعقاب الانتفاضات العربية. وقد سجلت المنطقة حينها نسبة أدنى من المتوسط العالمي بلغت حوالي 11 في المائة فيما يتعلق بمستوى النشاط المدني (الجدول 16). وسجّلت المشاركة المدنية أعلى مستوياتها في لبنان والعراق وليبيا وفلسطين والجزائر واليمن، وأدناها في مصر والأردن والمغرب وتونس. ويعكس ذلك إلى حدٍّ بعيد أنماط المشاركة السياسية في حقبة ما بعد الانتفاضات العربية.

**الشكل 33.** المشاركة المدنية حسب السن والمجموعات التعليمية المختلفة

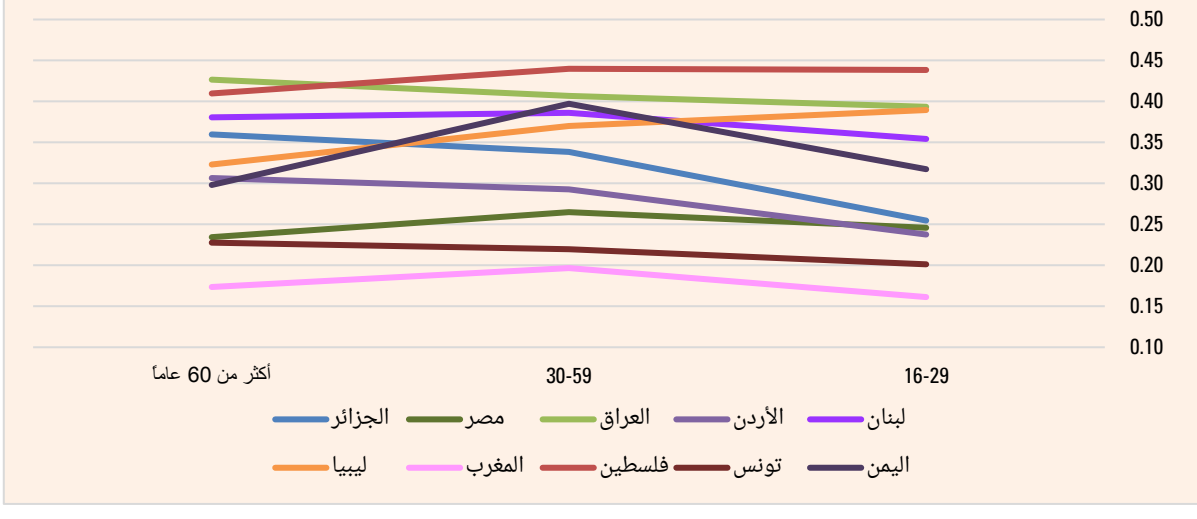


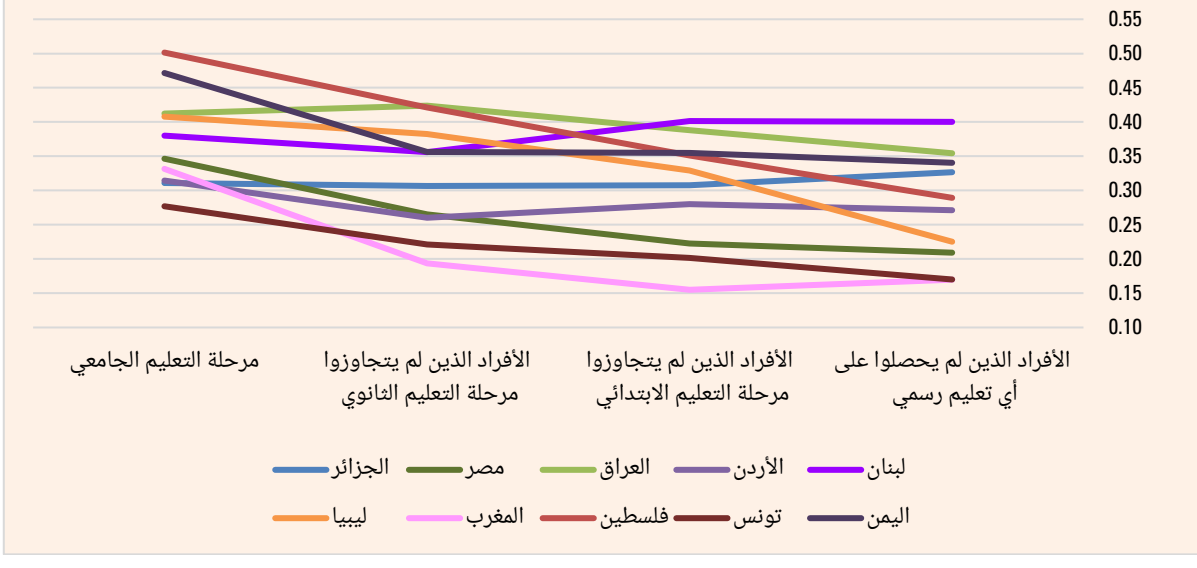


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## الجدول 16. المواقف والقيم الديمقراطية

| | الأثر الثابت الخاص بالمنطقة العربية | أثر السنّ | التفاعل بين العامل العربي وعامل السنّ | فئة ذوي الدخل المرتفع | الأثر الإضافي لفئة ذوي الدخل المرتفع في المنطقة العربية | التعليم | التفاعل بين العامل العربي وعامل التعليم | الدالة الثابتة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الثقة في المؤسسات | -10%*** | 0.045*** | 0.013 | 0.054*** | 0.094*** | 0 | -0.02 | 0.481*** |
| دعم الديمقراطية | 1.2%*** | 0.048*** | -0.066*** | -0.067*** | 0.066*** | 0.050*** | -0.036*** | 0.756*** |
| المشاركة المدنية | -11.3%*** | 0.032*** | 0.031 | 0.002 | 0.080*** | 0.017** | 0.073*** | 0.400*** |

**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**ملاحظة:** راجع الجدول 10.

**للسنّ والمستوى التعليمي أثر كبير على النشاط المدني في جميع البلدان العربية تقريباً.** يعكس مؤشر المشاركة المدنية النشاط السياسي الكلّي، بما في ذلك السلوك الانتخابي. وبحسب هذا المقياس، يبلغ النشاط السياسي أعلى مستوياته في أوساط المتعلمين والأعضاء الأكبر سنًّا في المجتمع، في المنطقة العربية وبقية أنحاء العالم على حدٍّ سواء. ويتبيّن عند دراسة تجارب البلدان المختلفة أنّ للسنّ أثراً كبيراً في اليمن، كما أنّ للتعليم أثراً كبيراً جداً في المغرب. وتأثير عامل السنّ على كثافة المشاركة المدنية ضعيف في مصر (Diwan 2014, Beissinger et al 2012). كذلك، يدلّ تشابه القيم بين الشباب وكبار السن في مصر أكثر مما هو عليه في بقية بلدان المنطقة على متانة العلاقات الأسرية. وبالتالي، من المثير للاهتمام سبب انجذاب الشرائح الأكثر تعلّماً في المجتمع إلى التظاهرات والانتفاضات. وفي هذا السياق، تشير ورقة بحثية حديثة Desai, Olofsgard and Yousef (2016) أن التظاهر آلية لرصد تفضيلات الشرائح المختلفة وأنه يمثّل، نتيجة لذلك، إشارة أكثر مصداقية بالنسبة للأفراد الأكثر تعلّماً مقارنة بالأفراد الأقل تعلّماً، لأنّ مثل هؤلاء يقدّرون عالياً قيمة الوقت الضائع. أما الشباب الأكثر فقراً والأقل تعلّماً، فيميلون إلى التعبير عن الظلم الذي يتعرضون له بطرق أكثر عنفاً. وتبدو البيانات ذات الصلة بالمنطقة متّسقة مع هذه الفرضية.

**اتخذت المشاركة المدنية خلال انتفاضات عام 2011 إلى حدٍّ بعيد شكل إرادة قوية للمشاركة في التظاهرات.** وتبيّن المقارنة بين مختلف موجات الباروميتر العربي أنّ التظاهرات ازدادت بين الموجتين الثانية والثالثة في العديد من البلدان العربية، لتنخفض في الموجة الرابعة بالنسبة لجميع البلدان (الشكل 34). وقد يكون الدافع أيضاً وراء صعود العمل المدني انخفاض مستوى الثقة في الحكومات المختلفة، وهو ما عبّر عنه مواطنو البلدان العربية (مع تسجيل فجوة في هذا المجال بلغت نسبتها 10 في المائة مقارنةً ببقية أنحاء العالم – الجدول 16). ويُظهر التغيّر الحاصل في الفترة بين الموجات الأربع نشوء حركةٍ في عام 2011 لا تزال، رغم انحسارها بعد هذا التاريخ، في مستوى مرتفع نسبياً في معظم البلدان العربية. وحدثت انخفاضات حادة في المشاركة المدنية في فترة ما بعد الانتفاضات العربية في مصر والجزائر وفلسطين، ولكن ليس في تونس (الشكل 34).

**الشكل 34.** المشاركة المدنية (الباروميتر العربي)

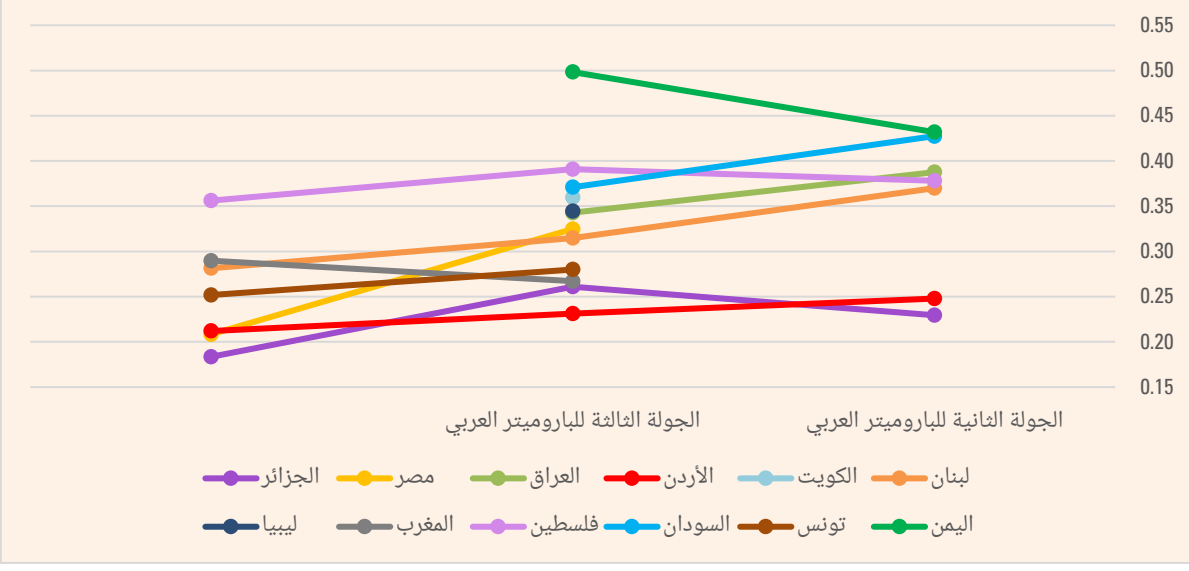


**المصدر:** الموجات الثانية والثالثة والرابعة للباروميتر العربي.

**ولكن خارج إطار التظاهرات، تسجّل مشاركة الشباب في الحياة المدنية والسياسية في المنطقة العربية مستوى ضعيفاً.** هذا الاستنتاج قائم على مجموعة من الأدلة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016). ويعود أحد الأسباب الرئيسية لهذا الوضع إلى أنّ أنظمة التعليم المحافظة لا تشجع كثيراً المشاركة المدنية. ويؤكّد الباحثون أنّ دعم مشاركة الشباب في الأنشطة المدرسية أو العمل المجتمعي خلال سنوات دراستهم، وهي الفترة التي تتشكّل خلالها هويتهم السياسية، من أفضل الطرق لتعزيز مشاركتهم بنشاط في الحياة السياسية في المستقبل (Yates and Youniss 1998). وعلى الرغم من أن الشباب شاركوا بنشاط في التظاهرات الشعبية، لم يترجَم ذلك إلى استعدادٍ متزايد لممارسة الحق في الاقتراع أثناء الانتخابات التي أعقبت الانتفاضات. وفي هذا الشأن، حققت جميع بلدان المنطقة معدلات أقلّ بكثير من المتوسط العالمي، في جميع الشرائح العمرية؛ وتقدّر الفجوة ذات الصلة بحوالي 20 في المائة (UNDP, 2016). ويرتبط ذلك على الأرجح بالمعوقات المؤسسية والهيكلية السائدة التي تحول دون مشاركة الأفراد إيجابياً في الحياة العامة. وبينما تنص الدساتير والأنظمة الخاصة بكل بلد عربي بشكل رسمي على حرية تكوين الجمعيات، تتعرّض ممارسة هذا الحق للقمع على أرض الواقع.

كذلك، وفرت الحرب ضد الإرهاب ذريعة للعديد من الدول لفرض المزيد من القيود على الحريات. وتفتقر بعض البلدان العربية لقوانين تنظّم تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، ما يجعل تشكيلها غير قانوني بحكم الأمر الواقع. ففي دول مجلس التعاون الخليجي، لا تغطّي القوانين التي تنظّم عمل الجمعيات الأحزاب السياسية. وفي بقية بلدان المنطقة، يتوقّف تشكيل الجمعيات على الحصول على إذن رسمي، ما يتيح حظر أو إلغاء الجمعيات والمنظمات غير

الحكومية بطريقة استنسابية. وفي ظل انعدام التنافس السياسي الحقيقي، وأحزاب المعارضة النزيهة، والأجهزة القضائية والتشريعية المستقلّة، وتقلُّص المساحة التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني المستقلّة العمل ضمنها، أصبح العمل غير التقليدي أكثر انتشاراً، مثل حركة الناشطين على وسائل الإعلام الاجتماعي (التي قد تؤدي دوراً بنّاءً في تعبئة الشباب) والانضمام إلى جماعات متطرفة (ما قد يؤدي إلى نتائج كارثية).

**لقد نتجت الانتفاضات من آفة الفساد والظلم الاجتماعي، ولكن هل كان للرغبة في المزيد من الديمقراطية دورٌ في تأجيجها أيضاً؟** يمكن قياس التطلع لنظام ديمقراطي من خلال الإجابات على سؤال ورد في المسح العالمي للقيم، طُلب فيه من المستجيبين تقييم مستوى تطلعاتهم إلى نظام ديمقراطي. ويكشف المسح أن الأفراد العرب لديهم نفس مستوى التطلعات نسبة إلى بقية أنحاء العالم (الجدول 16)[16]. غير أنّ متوسّط هذه النتيجة ينطوي على تباين كبير في آراء الأفراد في مختلف أنحاء المنطقة، إذ التطلعات الديمقراطية مرتفعة نسبياً في مصر والمغرب وتونس وحتى في اليمن، ولكن منخفضة جداً في لبنان والعراق وفلسطين والجزائر والكويت وقطر (الشكل 35).

**الشكل 35.** دعم الديمقراطية

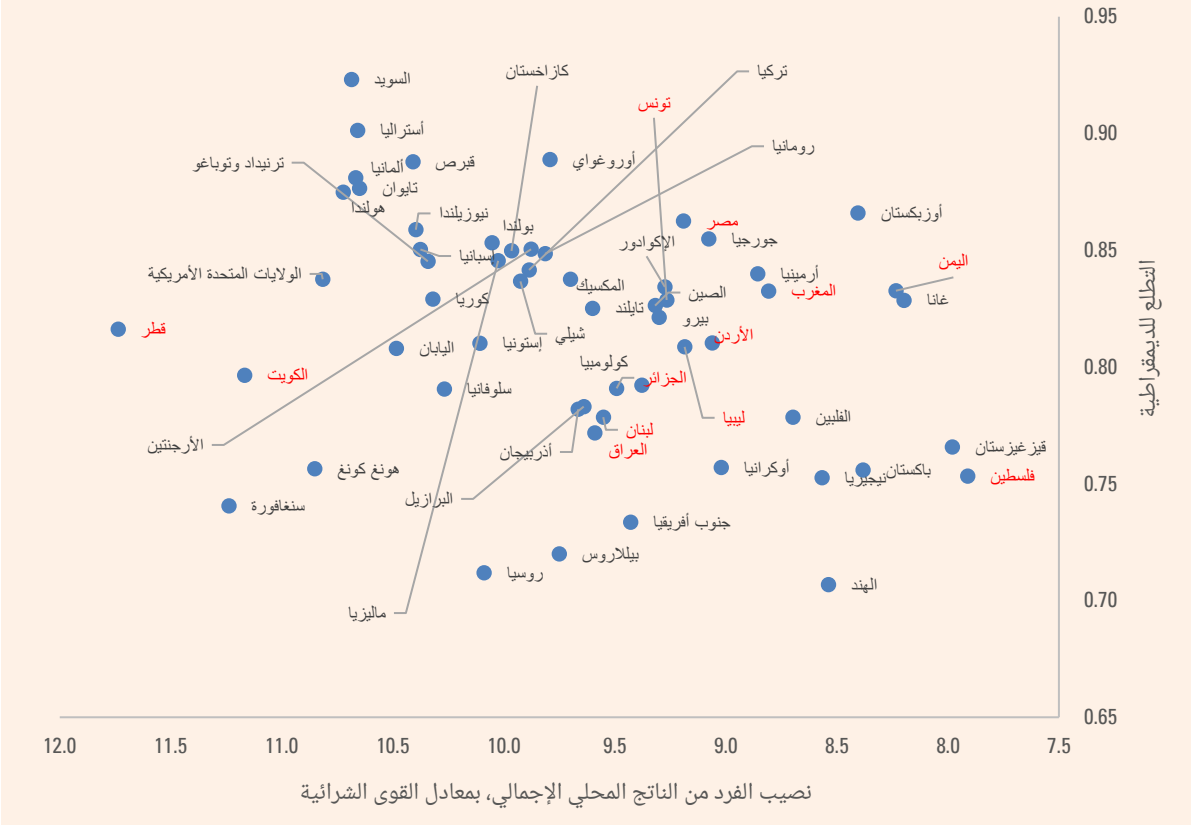


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

**خلافاً لما هو عليه الحال في بقية أنحاء العالم، حيث الأفراد الأكثر تعلّماً وكبار السن يميلون إلى تفضيل الديمقراطية أكثر من غيرهم، الشباب هم روّاد الديمقراطية في العالم العربي** (الجدول 16). إنّ الآثار الإيجابية للتعليم، من حيث زيادة تفضيل الديمقراطية، أخفّ في المنطقة عمّا هي عليه في بقية أنحاء العالم، وذلك مثال آخر على أنّ التعليم في المنطقة العربية لا يؤدي إلى التغيير الاجتماعي كما في تلك البلدان. وفي هذا المجال أيضاً، هناك تفاوتات على الصعيد الإقليمي، إذ أن التطلعات الديمقراطية أقلّ في أوساط الشباب منها في صفوف كبار السنّ في الكويت وليبيا ولبنان وفلسطين، ما يعكس بلا شك التجارب السلبية لتلك البلدان مع المنافَسة السياسية. ومن ناحية أخرى، الشباب بشكل عام إيجابيون أكثر من كبار السنّ فيما يتعلق بالتطلعات الديمقراطية في العراق والجزائر واليمن والمغرب. وعند التركيز على عامل التعليم، يُلاحَظ أن التطلّعات الديمقراطية تبلغ أقصى مستوى لها تحت تأثير التعليم في مصر واليمن والمغرب وتونس والعراق.

**الشكل 36.** دعم الديمقراطية حسب السن والمستويات التعليمية

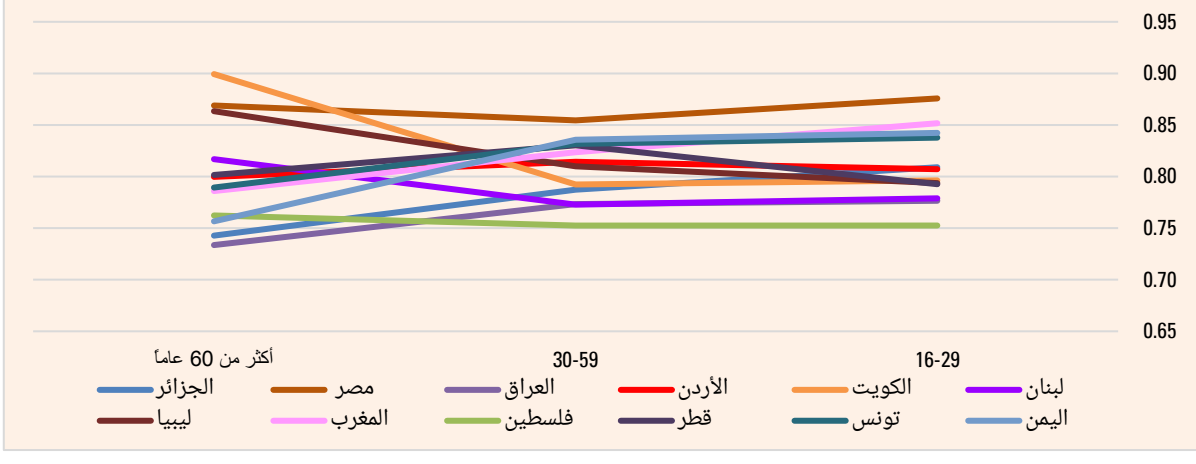


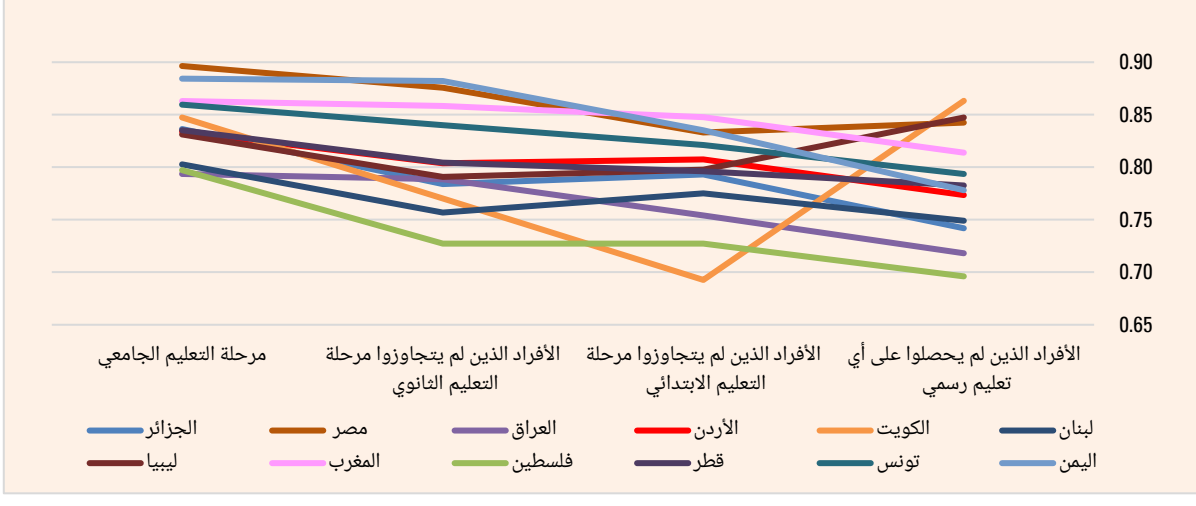


**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

## الشكل 37. دعم الديمقراطية (الباروميتر العربي)

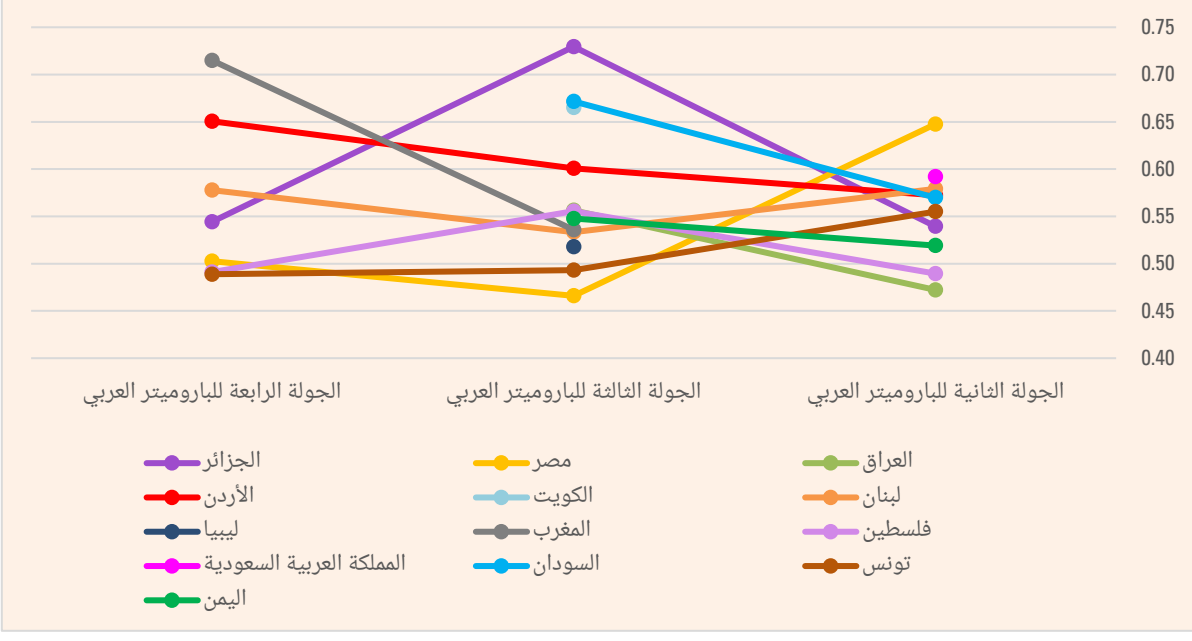


**المصدر:** الموجات الثانية والثالثة والرابعة للباروميتر العربي.

## الشكل 38. الثقة في الحكومة (الباروميتر العربي)

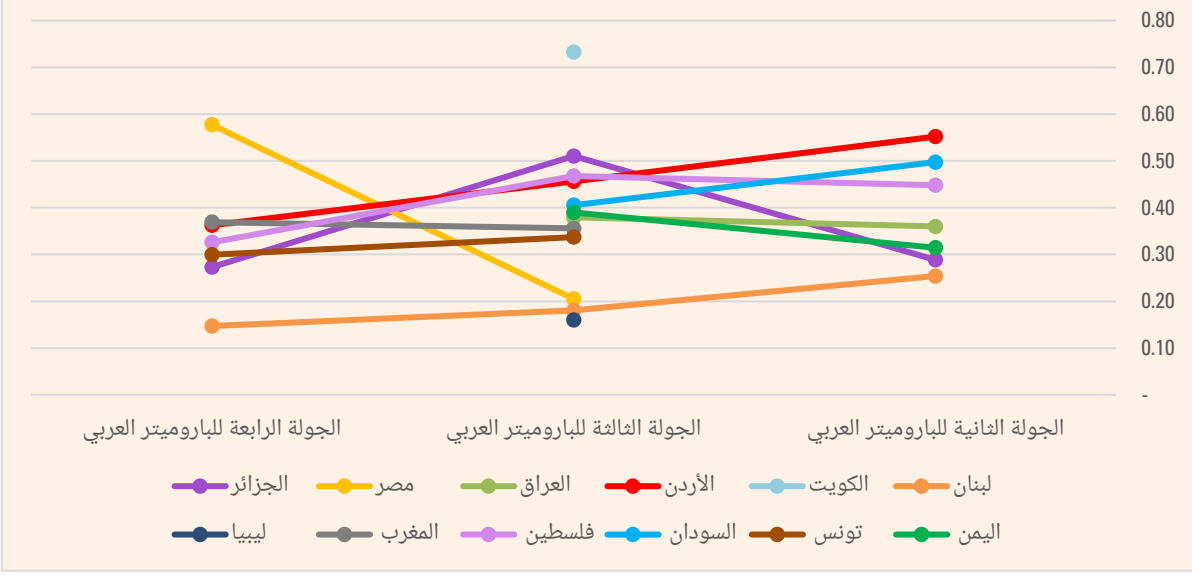


**المصدر:** الموجات الثانية والثالثة والرابعة للباروميتر العربي.

**ما برح دعم الديمقراطية يتأثر بالعمليات السياسية.** بالإجمال، تراجع تفضيل الديمقراطية في العديد من البلدان العربية بعد الانتفاضات. ولرصد تطوّر هذا التفضيل عبر الزمن، يستخدم الباروميتر العربي السؤال التالي: "هل تعتبر أن النظام الديمقراطي مناسب لبلدك؟" (الشكل 37). وتسجّل بيانات الباروميتر العربي الارتفاعات في تفضيل الديمقراطية عند بدء الانتفاضات (بين الموجتين الثانية والثالثة)، والانخفاضات في تفضيل الديمقراطية في الفترة اللاحقة لبدء الانتفاضات، لا سيّما في البلدان التي أصبح الوضع الأمني فيها أكثر توتراً (مثل مصر وتونس في الموجة الثانية، والجزائر وفلسطين في الموجة الثالثة). ومع بداية الموجة الرابعة، لوحِظَ استتباب الاستقرار بل وحتى عودة للوضع السابق في المغرب. وباستثناء مصر، حدثت هذه التغيُّرات في معظم البلدان بالتوازي مع تراجع متواصل في ثقة الأفراد بحكوماتهم (الشكل 38).

**تشير دراسة البيانات عن كثب إلى الآثار الهامة للثورات الشعبية على الشرائح الاجتماعية التي تفضل الديمقراطية في عدد من البلدان، مع تراجع هذا التفضيل في فئتَي المتعلمين والأغنياء في المجتمع مقابل ارتفاعه في أوساط المواطنين الفقراء** (Al-Ississ and Diwan 2014). ويعود ذلك على الأرجح إلى أنّ الشرائح الفقيرة في المجتمع، التي كانت تفضّل البقاء بعيدة عن السياسة في الماضي، اكتسبت زخماً وحماساً تحت تأثير الثورات الشعبية التي اندلعت عام 2011، ويُتوقع أن تظلّ نشطة سياسياً في المستقبل. في المقابل، سُجّل تراجعٌ ملحوظٌ في أوساط الأفراد الأكثر تعلّماً الذين كانوا يرفعون لواء التغيير في الفترة التي مهّدت لانتفاضات عام 2011[17]. وفي حين تَركّز الانتباه على السياسات ذات الصلة بإثبات الهوية، تكشف دراسة الأراء أنه، بحلول عام 2013، ارتفع مستوى الاستقطاب الاجتماعي حول القضايا الطبقية في المنطقة، ولا سيما في مصر والمغرب وتونس واليمن (Al-Ississ and Diwan 2014).

وبالتالي، يُطرح سؤال مفتوح حول ما إذا كان انحسار دعم الديمقراطية في أوساط الفئات الأكثر ثراءً والأكثر تعلّماً في المجتمع سيتغيّر في مرحلة لاحقة، أو ما إذا كان يشكّل ظاهرة طويلة الأجل سترتبط بشكلٍ متزايد في المستقبل بصراعٍ بين طبقة الفقراء الذين يطالبون بالديمقراطية وإعادة التوزيع، وطبقة المثقفين النخبويين الذين يعارضون الديمقراطية تفادياً لإعادة توزيع الدخل.

**إلى أي مدى يمكن للتطورات على مستوى الاستقلالية الفردية أن تساعد على فهم التغييرات التي تشهدها القيم السياسية؟** من الناحية النظرية، الأفراد الأكثر استقلالية هم أكثر دعماً للقيم الديمقراطية وأكثر نشاطاً من الناحية السياسية (Inglehart and Welzel, 2010). ويبيّن الجدول 12 الترابط بين القيم الديمقراطية والتعبير عن الذات والتحكم بالحياة، ويظهر أنّ التعبير عن الذات لا يعزّز كثيراً القيم الديمقراطية، بخلاف التحكم بالحياة. ويشكّل ذلك تناقضاً بارزاً مع العلاقة المُتبادلة بين القيم الديمقراطية وقِيَم المساواة وتقبّل الاختلافات التي سبق ذكرها، إذ يؤدّي التعبير عن الذات إلى تحقيق مكاسب أكثر من تلك التي يحققها التحكم بالحياة. وينبغي النظر إلى هذا التباين في ضوء علاقات القوة السائدة في المنطقة، إذ ينخرط الأفراد المُمكّنون في الحياة السياسية والعامة (والمرتبطون بالتالي بالصفقة الأوتوقراطية)، بينما يميل الأفراد المتحرِّرون اجتماعياً إلى معارضة الطريقة التي تمارَس بها السياسة. ويمكن لهذه العلاقات أن تساعد على تفسير المستويات المنخفضة نسبياً من العمل المدني، لا سيّما في أوساط الشباب، في البلدان ذات المستويات المرتفعة من التعبير عن الذات مثل المغرب وتونس والجزائر.

## هاء. استنتاجات

**يعطي هذا الفصل صورةً عن المنطقة توفّر معلومات حول رياح التغيير التي تهبّ في بلدانها، أو حول**

**غياب رياح التغيير عن بعض الأماكن.** وبينما تتّسم الآراء المعرَب عنها بأنها ضيّقة، يهدف تحليل الانحدار إلى تحديد بعض الطرق المنهجية التي يمكن من خلالها ترتيب أوجه التباين في الآراء حسب خصائص فردية محدّدة، مثل السن والمستوى التعليمي ونوع الجنس والدخل، وحسب خصائص تتعلّق بالبلد المعني، مثل مستوى التنمية. وتُستخلص خمس استنتاجات أساسية شاملة تتعلق بالمجالات المتداخلة لقِيم الذات والعائلة ونظام الحكم والمجتمع.

**أولاً، إنّ درجة تحكُّم الشباب العربي بمستقبله أضعف منها لدى الشباب في بقية أنحاء العالم.** كذلك، يتمتع الشباب العربي بالاستقلالية والتحكّم بالحياة بدرجة أقل من كبار السن في المجتمع، في تناقض حادّ مع الوضع القائم في بقية أنحاء العالم حيث يميل جيل الشباب إلى الشعور بأنّه أكثر تحرراً وأكثر تفاؤلاً بشأن المستقبل من الوالدين.

**ثانياً، أحرزت المنطقة في السنوات الأخيرة تقدماً باتجاه تبنّي بعض القيم التقدمية.** على وجه التحديد، ازدادت اللامساواة بين الجنسين وارتفعت معدلات المشاركة المدنية. وترتبط هاتان القيمتان ارتباطاً إيجابياً بقيمة التعبير عن الذات التي انتشرت بوتيرة متسارعة في أوساط الشباب في المنطقة خلال العقد الماضي، تحت تأثير زيادة التواصل مع العالم الخارجي، وارتباطاً سلبياً بقيمة احترام السلطة، التي ما برحت تتراجع في أوساط الشباب.

**ثالثاً، على الرغم من التقدم المُحرَز، لا تزال المنطقة تتّسم بطابعٍ "محافظٍ" على مختلف الصُعد، مقارنةً بالبلدان ذات مستويات التنمية المماثلة، وتحديداً فيما يتعلّق بالمساواة بين الجنسين والالتزام بالقيم الديمقراطية وتقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية.** ويبيّن التقرير أن الآثار التغييرية التي تحققها المناهج التعليمية في المنطقة أقلّ منها في أي مكان آخر في العالم، ما يعكس المحتوى المُحافظ لتلك المناهج. وفي ما يتعلق بالعديد من القيم الأساسية، لا يترجَم التعبير عن الذات والقدرة على الاختيار إلى مكاسبَ على صعيد التحرّر تتناسب مع المكاسب المحرَزة في بقية أنحاء العالم، ما يعكس انخفاض مستويات الاستقلالية والتحكم بالحياة لدى المواطنين، ولا سيما الشباب من بينهم.

**رابعاً، على الرغم من التفاوتات الكبيرة بين بلدان المنطقة، هناك قواسم مشتركة هامّة على المستويين الإقليمي والعالمي.** بدون إنكار أهمية ما يتعرّض له كل بلد من تأثيرات خاصة به، يبدو أن التغييرات مترابطة على المستوى الإقليمي، وذلك فيما يتعلّق بالعديد من الأبعاد التي تمّت دراستها في سياق هذا التقرير. ويشير ذلك إلى وجود الكثير من القواسم المشتركة بين بلدان المنطقة، كما دلّ عليه، وبشكل صارخ، الانتشار السريع لعدوى أفكار التمرّد داخل المنطقة عام 2011. كما شهدت الفترة الأخيرة من القرن العشرين تلاقياً غير متوقع بين بلدان المنطقة – لم يكن مدفوعاً بالسياسات المتّجهة من القمة إلى القاعدة، بل بحركة انتقال الأفراد بين البلدان وتوسُّع نطاق وسائل الإعلام الإقليمية ونشوء حيّز ثقافي على نطاق المنطقة بأسرها. وقد حدثت ظواهر اجتماعية واقتصادية وسياسية عديدة في كل مكان، مثل انخفاض معدلات الخصوبة، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وتفشّي المحسوبية والفساد، وزيادة الغلو الديني، وصعود القيم الأبوية. وبموازاة ذلك، حدث تلاقٍ بين الفضاء الثقافي الإقليمي والثقافة العالمية.

**خامساً، تشير دلالاتٌ إلى أنّ التجربة السياسية أثرت على آراء الجمهور، إذ تغيّرت هذه الآراء بشكل ملحوظ بعد انتفاضات عام 2011، بطرق إيجابية وسلبية على حد سواء.** ويمكن التمييز بين بُعدين مختلفين للتغيير: أحدهما تحرّري، ويلاحَظ بشكل

خاص في أوجه المساواة بين الجنسين والطاعة، ويبدو أنّه لا يزال قويّاً بعد مرور سبع سنوات على انتفاضات عام 2011؛ والآخر تفاعلي، ويأتي كردةّ فعل على الخوف من الفوضى والتغيير السريع، ويتجلّى عبر تراجع دعم الديمقراطية وزيادة دعم الحكم القوي أو الأوتوقراطي. ولكن يبدو أنّ قوة البعد الثاني بدأت تضعف بعد سنوات قليلة من الانتفاضات. كذلك، أصبحت القيم أكثر انقساماً حسب الطّبقة الاجتماعية - مع إضعاف النزعات "التجديدية" في صفوف المتعلمين والأكثر ثراءً مقابل ازدياد المظالم في أوساط الأفراد الأكثر فقراً – ما يشير إلى أنّ الصراعات حول توزيع الدخل قد تتفاقم في المستقبل في أوساط الشباب كذلك. غير أن الاستقطاب السياسي بشأن القضايا المتعلقة بالهوية قد أدى لغاية الآن إلى صرف الانتباه عن التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تواجه المنطقة.

**أظهر البحث التجريبي أيضاً أنّ المنطقة تشهد انقسامات بين الأجيال المختلفة، وبين الجنسين.** وبشكل عام، لا تشهد المنطقة أي تغيير مقارنةً ببلدان أخرى حول العالم فيما يتعلق ببعض القضايا الجوهرية، مثل تدني مستويات تقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية، أو قصور التعليم عن تعزيز القيم التغييرية. كذلك، كشف التحليل عن وجود اختلافات كبيرة بين الجنسين تتعلق بشكل خاص بالنظام الأبوي، وقد تفاقمت بعد انتفاضات عام 2011. وفي الواقع، من المرجّح أن تستمر آثار انتفاضات عام 2011 في المنطقة لفترة طويلة وأن تسهم في تحديد المسارات المستقبلية للبلدان العربية.

**باختصار، على الرغم من الخطوات المتخذة لإضعاف النظام الأبوي، لا يزال بعض أوجه النَهج المُحافظ، مثل الغلو الديني، قويّاً في المجتمعات العربية، حتى وإن كانت بعض القيم "الليبرالية"، مثل التعبير عن الذات وتراجع احترام السلطة، تشهد صعوداً في الوقت نفسه.** وإن قوى التغيير لا تجتاح جميع البلدان، إذ لا تزال بعض المجتمعات كما في الأردن واليمن والجمهورية العربية السورية وقطر وفلسطين ومصر محافِظة، على الرغم من المكاسب التي حققتها على مستوى الدخل والتعليم. وتشير الدراسة إلى أنّ التوتّر القائم بين التغيُّرات على مستوى بعض الأبعاد، مثل التراجع في احترام السلطة، من جهة، واستمرار القيم التقليدية في أبعاد أخرى، مثل التعلّق بالقيم الأسرية، من جهة ثانية، يؤدي إلى خلق حالاتٍ من تعدُّد الهويات. وفي هذه الحالات، يختلف تصرُّف الأفراد باختلاف الميادين التي يشاركون فيها، ما قد يولّد جروحاً نفسية على المستوى الفردي، وإلى تغيير في الهوية مع مرور الزمن (Burke and Stets 2009).

**في المنطقة ككلّ، لن تشكّل قيم التحرّر التي يعتنقها الشباب بالضرورة الدافع الرئيسي وراء التغيير في المستقبل القريب، ولا سيما في البلدان التي تحوّل فيها العنف إلى أداة رئيسية في الحياة السياسية.** ولكن قيم التحرّر ستظل بمثابة المحرّك الضروري لأي تقدُّمٍ مُحتمَل في المستقبل باتجاه مواجهة التحدّي الأساسي، والمتمثل في أزمات الحوكمة والاقتصاد والنظام التي تجتاح المنطقة. وسيكون من الأهمية بمكان في المرحلة المقبلة دعم قوى التحرّر كونها أساسية لتحسين الحَوكمة، وجعل الاقتصادات أكثر إنتاجية، وتعزيز قدرة المجتمعات على التكيّف مع الأوضاع الناشئة. وإنّ زيادة إشراك مثل تلك الأغلبية الصامتة واتّباع نَهج مستنير للتفكير في الحلول إنما يشكّلان أفضل دفاع ضدّ التيارات الراديكالية والانتحارية الكامنة التي نجحت في ملء الفراغ الناجم عن يأس استشرى نتيجةً لانهيار الأنظمة الأوتوقراطية.

**بشكل أساسي، ينبغي أن تشتمل السياسات الهادفة إلى دعم قوى التغيير الإيجابي على بذل الجهود**

**لتشجيع الانخراط المُبكِر في الجمعيات المدنية والأنشطة المجتمعية**. إنّ إتاحة سُبل جديدة للمشاركة الشخصية، ليس على المستوى القُطري فحسب، بل والأهم من ذلك على المستويات الجزئية والمؤسساتية والمتوسطة (في المدارس، والمجتمعات المحلية، والنقابات العمالية، على سبيل المثال) أداةٌ لتكوين هويات تثمّن المشاركة المدنية. وما يوازي ذلك أهمية أنّها السبيل الوحيد لبناء الهياكل المؤسسية والشبكات التعاونية اللازمة للتعامل مع الأزمات الصعبة التي تعصف ببلدان المنطقة. كذلك، يشير انخفاض مستويات التصويت لدى الشباب والنساء في الانتخابات إلى وجود نقصٍ صارخ في نماذج "المثال الأعلى" الذي يُفترَض أن يقتدوا به، والذي يمكن أن يجتذبهم لتأدية دور أكثر فاعلية في الحياة السياسية.

**ينبغي أن يكون إصلاح النظام التعليمي، وفتح باب التواصل بين وسائل الإعلام والقوى المجتمعية الجديدة، وتنظيم الشؤون الدينية، في صلب المحاولات الهادفة إلى تشجيع قيم القدرة على الاختيار، والإبداع، والابتكار، وحلّ المشاكل.** وينبغي أن تشتمل الجهود الرامية إلى تعزيز قوى التحرّر على الحدّ من الاتجاه نحو الغلو الديني وتأثيراته السلبية، عبر تقديم طُرق بديلة لإثبات الذات، بما في ذلك التفكير العقلاني والتحليلي، وزيادة التركيز على اكتساب المعرفة والثقافة التي تعزّز الوعي في المجتمع. وفي إطار هذه الجهود، ينبغي وقف دعم الانحياز لصالح القِيَم الأبوية في السياسات العامة والمؤسسات والقوانين، والقيام بدلاً من ذلك بوضع قوانين أُسَرية تقدّمية أكثر. كذلك تبرز الحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى خلق حيّز ضمن المجال العام للتعبير عن الأفكار التعدّدية، وجعل الحقوق المدنية الجوهرية بمثابة القاسم المشترك الأساسي الذي يوحّد الأفراد. وإن القدرة على مواجهة هذه التحديات عن طريق السياسة العامة ستحددها في نهاية المطاف المعارك السياسية الجارية وما إذا كانت نتائجها ستعزّز احتمالات تحقيق الحَوكَمة الشاملة.

# 4. توصيات على صعيد السياسات

# 4. توصيات على صعيد السياسات

هدف هذا التقرير بشكل رئيسي إلى تحديد السُبل التي يُحتمل أن تؤثر اللامساواة والاستقلالية الشخصية من خلالها على التسوية السياسية بنطاقها الواسع في البلدان العربية عبر الزمن.

من منظور تاريخيّ، يبدو بوضوح أن الانقسام بين فئتي المشمولين بالامتيازات وغير المشمولين بها، أو التفاوت بينهما، يشكّل عقبة هامّة ينبغي تجاوزها لتعزيز تكافؤ الفرص في البلدان العربية. وبالتالي، سيتمثل التحدي في تنفيذ إصلاحات تؤدي إلى الحدّ من الفوارق بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات والتعليم وسوق العمل. فمن دون اتخاذ هذه الخطوات، سيتعذر على المنطقة لا محالة الشروع في تحسين مسار التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كذلك ينبغي أن تؤدي عملية إنشاء الائتلافات -- وإيجاد "مواثيق نمو" جديدة تساهم في توسيع نطاق الاقتصاد ليشمل الجميع -- دوراً مركزياً أكبر في تحقيق التطور في المستقبل. وسيكون دور التعبير عن الرأي والثقة بالمجتمع أساسياً في تمكين المجموعات ذات المصلحة الاجتماعية المشتركة من إيجاد طرق فعّالة لتتنظّم وتتفاوض من أجل تحقيق نتائج أفضل وبالتعاون مع بعضها البعض. ويجب أن تكون أيضاً المجموعات الاجتماعية قادرة على تمثيل مصالحها، وعلى التوصّل إلى اتفاقات وإبرام التزامات قابلة للتنفيذ عبر الزمن. وستشكّل الاستقلالية والتعبير عن الذات أداتَين أساسيتَين لتحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق، يمكن أن يسفر تحسّن الاستقلالية عن تحسين موقع الأفراد بحيث يتمكنون من تحديد أولوياتهم وتفضيلاتهم، وعن تعزيز التعاون بين المجموعات سعياً إلى تنفيذ إصلاحات مربحة للجميع من شأنها المساعدة على الخروج من فخ الدخل المتوسط. وإنّ أهمّ سبيل من شأنه تحقيق التغيير التدريجي والبنّاء في المنطقة سينتج على الأرجح من صعود قوى اجتماعية جديدة.

ويخلص التقرير إلى نتيجة مُقلقة مفادها أنّ هناك إشارات، تعذّرت ملاحظتها حتى الآن في بيانات الاستهلاك والدخل، إلى أنّ اللامساواة في الوصول إلى الخدمات العالية الجودة في المنطقة العربية آخذة في التزايد، وأنها ستؤدي إلى توسيع فجوات الدخل مع مرور الوقت. ويشكّل ذلك اتجاهاً خطيراً، لأنّ التفاوت المتزايد يجعل من الصعب بناء ائتلافات واسعة النطاق بين الطبقة المتوسطة والفقراء بهدف دعم تنفيذ أجندة مؤيدة للنموّ يحتاج إليها النظام الاجتماعي ليكون فعالاً، سواء في مجال التعليم أو التكنولوجيا الصناعية. ومن المؤكد أنّ التفاوت المتزايد في الوصول إلى الخدمات والوظائف الجيدة سيفاقِم الإحباط في أوساط الشباب والفقراء والأسر في الطبقة المتوسطة.

ولطالما كان هناك تصوّر بأنّ التعليم، وما يتيحه من قدرة على الوصول إلى الوظائف الجيدة والحركية إلى الأعلى، جزء أساسي من أي عقد اجتماعي سيجلب التحديث إلى المنطقة العربية. ويمكن للتعليم أن يشكّل أداة للتغيير الاجتماعي والحراك المجتمعي على حدٍّ سواء. ذلك أنه يساعد في تعزيز الإدراك والوعي لدى الفئات المختلفة، ما يؤدي إلى تطوّر القيم والأنماط الثقافية، ويسهم في نهاية المطاف في

إحداث التغيير السياسي والتحوّل المنشودَين للمجتمعات. والتعليم أيضاً حقّ من حقوق الإنسان تكرّسه عدّة صكوك دولية، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحسب مواثيق حقوق الإنسان، يحقّ لجميع الأفراد الحصول على تعليمٍ مُتاح ويمكن الوصول إليه ومقبول وقابل للتكييف.

بناءً عليه، على المدارس في المنطقة العربية توسيع آفاقها بحيث تقوم بتدريس مجموعة أكثر تنوّعاً من المهارات على أساس قدرات الطلاب واهتماماتهم – وكذلك متطلبات سوق العمل. ففي معظم البلدان العربية، يركّز التعليم على اختيار المسار الأكاديمي المناسب للطلاب، بدلاً من السعي لتعزيز قدراتهم ورصد اهتماماتهم المهنية. كما أن الوصمة الملازمة للتعليم المهني والتقني تلاحق طلابه دون وجه حق، وتسِمهم بأنهم أقلّ قدرة من سواهم، وتضعهم في موقفٍ غير ملائم في المجتمع وفي سوق العمل. ونظراً إلى التوزيع الطبيعي لقدرات الأفراد واهتماماتهم، من شأن توسيع نطاق مجموعة المهارات المُدَرّسة في المدارس أن يعكس توزّع قدرات رأس المال البشري وأن يعزّز فرص النجاح في سوق العمل.

ولطالما عانت أسواق العمل في المنطقة العربية من مشاكل هيكلية وأخرى ذات صلة بالمعلومات أدت إلى مفاقمة اللامساواة. ويؤدي انعدام المرونة في نظام التوظيف والصّرف إلى ثني أصحاب العمل عن توفير فرص متساوية للخرّيجين الشباب الذين ينتمون إلى خلفيات عائلية وعلمية مختلفة. ولذلك، فإن الإصلاحات الرامية إلى زيادة جودة المؤسسات التعليمية وتنوُّعها، وتعزيز قدرة أصحاب العمل على فهم مهارات الموظفين المُحتملين بشكل أفضل، ستؤدي إلى تعزيز فرص الحياة للطلاب من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية وإلى جعل المدارس وأسواق العمل أدوات لتحقيق قدر أكبر من المساواة وليس آليات لتعميق الانقسامات.

وأظهر تحليل نتائج استطلاعات الرأي في البلدان العربية أنّ مستوى التعبير عن الذات (أو الاستقلالية الإيجابية) آخذ في الارتفاع في المنطقة العربية، ما يعكس ارتفاع مستويات الدّخل والتعليم والتحضّر، والأهم من ذلك، ازدياد الاتصال بوسائل الإعلام الاجتماعي وببقية أنحاء العالم. وقد يسهم ارتفاع مستوى الاستقلالية الشخصية إلى حدٍّ بعيد وبطرقٍ عدة في خلق مجتمعٍ أكثر تماسكاً وشمولاً للجميع. كما أنّ ارتفاع مستوى الاستقلالية الإيجابية قد يعزز الإدماج الاجتماعي من خلال تشجيع المساواة بين الجنسين وتعزيز القدرة على تقبّل الاختلافات ثقافية كانت أم دينية.

ولكن حتى الآن، ظلّ هذا الدعم المتزايد للاستقلالية منفصلاً عن شعور المرء بأنه يتحكّم بحياته (أو ما يعرف أيضاً بالاستقلالية السلبية). وقد أدى ذلك إلى انقسام في المجتمع بين شبابٍ حالمٍ يتطلّع إلى التغيير ولا قدرة له على التحكم بالأحداث، وأصحاب سلطة بالِغين قادرين على تغيير الأحداث ولكن لا رغبة لهم بذلك.

ويخلص التقرير أيضاً إلى أن التفاوت المتزايد بين الجانبين الإيجابي والسلبي للاستقلالية الشخصية، والذي يترافق مع انخفاض مستوى احترام السلطة في سياق الفوارق المتزايدة، أدّى على الأرجح إلى خلق تيار عكسي من التعصّب يبعث على القلق. ففي حين تحقق تقدّم بطيء وإيجابي على مستوى المساواة بين الجنسين في معظم البلدان، تبرز مؤشرات مثيرة للقلق عن زيادة عدم تقبل الاختلافات الاجتماعية والدينية. ومن شأن ذلك أن يحمّل الدولة والمجتمع المدني مسؤوليات جديدة تتعلق بنشر قيم ذات صلة باحترام حقوق الأقليات – وتحديداً قيم المساواة بين الجنسين

وتقبُّل الاختلافات الاجتماعية والدينية. ومع ذلك، فإن المستوى المنخفض للثقة في الدولة في بلدان عديدة قد يسفر عن جعل السياسات الحكومية التي تهدف إلى معالجة هذه القضايا غير فعّالة.

وفي هذا السياق، ينبغي النظر في مبادرات سياسية مختلفة من أجل مواجهة هذا التهديد، والاستفادة من المجالات الجديدة الواعدة. ولا شك في أنه ستظل هناك قيود سياسية هامة على انتهاج نوع السياسات الموصَى بها. وبينما يمرّ بعض بلدان المنطقة بمفترقات طُرق حاسمة تستوجب البحث في إجراء إصلاحات طموحة في مجال الحوكمة، تحتاج بلدان أخرى إلى إصلاحات واقعية تنفَّذ على المستوى المحلي وتنطلق من القاعدة إلى القمة. وفي البيئات الأقل مِنعة، يمكن خلق زخم من أجل التغيير عن طريق دعم مجموعات محددة من المواطنين – كالمقيمين في المناطق الحضرية الفقيرة على سبيل المثال – ما يمكن أن يحدث فرقاً مع مرور الوقت. وفي هذه الحالة، ينبغي أن يمرّ الدعم عبر منظمات المجتمع المدني وليس عبر الدولة.

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يوصي العدد الثاني من تقرير التنمية الاجتماعية باعتماد أربعة أنواع رئيسية من الإصلاحات التي يمكن أن تحدّ من اللامساواة في الوصول إلى خدمات أساسية مثل التعليم والفرص وسوق العمل، وأن تعزز التماسك الاجتماعي من خلال اعتماد أو تحسين القيم ذات الصلة. وبالنسبة لكلّ حالة، وُضعت ثلاثة سيناريوهات حسب مستوى الطموح والتغيير (حدّ أقصى ومتوسط وأدنى):

- لتحسين الخدمات العامة:
  - الحد الأقصى: تنفيذ إصلاحات حكومية طموحة لتحسين إدارة الصحة والتعليم وشبكات الأمان؛
  - الحد المتوسط: إعادة توجيه إعانات الاستهلاك إلى الفئات الأكثر فقراً في شكل تحويلات فردية تحسّن من قدرة الأسر على شراء الخدمات التي تعجز الدولة عن تقديمها؛
  - الحد الأدنى: تحسين آليات المساءلة الأفقية، مثلاً من خلال رابطات الأهل في قطاع التعليم، لتحسين النوعية من الأسفل إلى الأعلى.
- لتأمين فرص عمل جيّدة:
  - الحد الأقصى: اتخاذ تدابير لتنشيط القطاع الخاص وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين المنافسة والقطاعات المالية التفاعلية؛
  - الحد المتوسط: اتخاذ تدابير لتقليص الفجوة بين السوق النظامي وغير النظامي، بسُبل منها خفض المعايير وتطبيقها على نحوٍ أفضل؛
  - الحد الأدنى: تنفيذ حملة توعية في القطاعين العام والخاص للحدّ من دور "الواسطة" وتوفير وظائف جيدة في الحكومة كما في القطاع الخاص الرسمي، وضمان المنافسة النزيهة.
- لمواءمة الاستقلالية الشخصية مع الشعور بالقدرة على التحكم بالحياة:
  - الحد الأقصى: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل للحدّ من بطالة الشباب والنساء، وللدفع بالاقتصاد لتأمين فرص عمل جيدة؛
  - الحد المتوسط: إطلاق برامج مثل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والائتمانات البالغة الصغر لتمكين الشباب والنساء من المشاركة في الحياة الاقتصادية بمزيدٍ من النشاط والابتكار؛
  - الحد الأدنى: تعزيز إعادة التدريب على اكتساب المهارات التي تتواءم مع الطلب في سوق العمل، مثل اكتساب اللغات الأجنبية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلخ.

- التأثير على القيم على نحو يعزز التغيير والتماسك الاجتماعي:
  - الحد الأقصى: إصلاح النظام التعليمي ليصبح أداة رئيسية ترسّخ قيم المساواة بين الجنسين وتقبُّل الآخر؛
  - الحد المتوسط: تعزيز برامج المجتمع المدني التي تعمِّم القيم الاجتماعية الإيجابية؛
  - الحد الأدنى: تزويد الأهل بالأدوات التي يمكن أن تساعدهم على تعزيز القيم الإيجابية لدى أطفالهم.

كذلك كشَفَ التحليل عن وجود تباينات كبيرة بين الدول العربية. ويلخص الجدولان التاليان المجالات ذات الأولوية العليا التي ينبغي إصلاحها، والتي تتوافق مع "نقاط الضعف" الرئيسية لكلّ بلد في المنطقة. وتشير هذه الأولويات إلى كيفية تصميم برامج تناسب كل بلد بعينه، وترمي إلى معالجة المعوِّقات الأكثر خطورةً التي تواجهه.

## الجدول 17. الأولويات السياساتية في مجالَي اللامساواة والوصول إلى الخدمات والوظائف

| | التفاوت في الدخل | تعليم عالي الجودة | الوصول إلى التعليم العالي الجودة | الوصول إلى الوظائف الجيدة | مجالات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | | عليا | متوسطة | عليا | |
| العراق | عليا | عليا | عليا | عليا | |
| الأردن | عليا | | عليا | متوسطة | |
| الكويت | متوسطة | متوسطة | عليا | متوسطة | |
| لبنان | عليا | متوسطة | عليا | متوسطة | |
| ليبيا | | | | | |
| المغرب | عليا | عليا | عليا | متوسطة | |
| قطر | | | عليا | | |
| تونس | عليا | | عليا | عليا | |
| مصر | متوسطة | عليا | عليا | عليا | |
| اليمن | عليا | عليا | عليا | عليا | |

**المصدر:** الأولويات السياساتية العليا والمتوسطة والمنخفضة، استناداً إلى حسابات المؤلّف وتحليل قاعدة بيانات المسح العالمي للقيم المتناوَلة في الفصل الثالث.

## الجدول 18. الأولويات السياساتية في البلدان المختلفة

| | التعبير عن الذات | الالتزام بالديمقراطية | العمل المدني | الثقة في الحكومة | غياب النظام الأبوي | تقبُّل الاختلافات الدينية | تقبُّل الاختلافات الاجتماعية | الثقة في المجتمع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | متوسطة | | عليا | متوسطة | متوسطة | عليا | متوسطة | عليا |
| فلسطين | | عليا | | متوسطة | | عليا | عليا | عليا |
| العراق | عليا | عليا | | عليا | عليا | | عليا | |
| الأردن | متوسطة | | عليا | متوسطة | عليا | متوسطة | منخفضة | |
| الكويت | عليا | عليا | | | عليا | متوسطة | غير متوفرة | |
| لبنان | | عليا | عليا | عليا | | | عليا | |
| ليبيا | متوسطة | | متوسطة | عليا | عليا | عليا | عليا | متوسطة |
| المغرب | | | عليا | متوسطة | | عليا | | متوسطة |
| قطر | عليا | عليا | | | عليا | عليا | عليا | |
| تونس | | | عليا | عليا | متوسطة | متوسطة | متوسطة | عليا |
| مصر | | | عليا | متوسطة | عليا | | | |
| اليمن | متوسطة | | | عليا | متوسطة | عليا | متوسطة | متوسطة |

**المصدر:** الأولويات السياساتية العليا والمتوسطة والمنخفضة، استناداً إلى حسابات المؤلّف وتحليل قاعدة بيانات المسح العالمي للقيم المتناوَلة في الفصل الثالث.

# المرفق الأول

# المسح العالمي للقيم[18]

**تعاريف المتغيّرات**

**الاستقلالية**

**الاستقلالية السلبية (التحكم بالحياة):** هل لديك حرية الاختيار والقدرة على التحكم بحياتك، أو أنّ ما تقوم به ليس له تأثير حقيقي على حياتك؟

**الاستقلالية الإيجابية (التعبير عن الذات)**[19]**:** عدم ذكر "الطاعة" بل فقط "الاستقلال" و"التصميم، والمثابرة" عند الإجابة على السؤال التالي: "هذه قائمة من الصفات التي يمكن تشجيع الأطفال على تعلّمها في البيت. أيّ منها تعتبرها هامّة بشكل خاص؟"

**عدم احترام السلطة:** هل تعتقد أن احترام السلطة بشكل أكبر سيكون أمراً جيداً، أم سيئاً، أم أن الأمر سيّان بالنسبة لك؟

**المساواة**

**تفضيل المساواة:** كيف تقيّم وجهات نظرك على هذا المقياس؟ "ينبغي جعل مستويات الدخل أكثر تكافؤاً" (مقابل) "ينبغي أن تكون الاختلافات في مستويات الدخل أوسع لأن ذلك يشكّل محفّزاً للجهد الفردي".

**العدالة الاجتماعية:** ينبغي على الحكومات تحمّل المزيد من المسؤولية لتلبية احتياجات الجميع" (مقابل) "ينبغي على الأفراد تحمّل المزيد من المسؤولية لتلبية احتياجاتهم."

**المجتمع**

**المساواة بين الجنسين:** متوسط نتائج ثلاثة متغيّرات: "1" عندما يكون هناك شحّ في الوظائف، ينبغي إعطاء الرجال الأفضلية في التوظيف على النساء؛ "2" بشكل عام، يصلح الرجال لأن يكونوا قادة سياسيين أكثر من النساء؛ "3" التعليم الجامعي أكثر أهمية بالنسبة للفتيان منه للفتيات.

**تقبُّل الاختلافات الدينية:** متوسّط نتائج متغيِّرَين: (1) ينبغي تدريس جميع الأديان في مدارسنا الرسمية؛ (2) ربما يكون المؤمنون من ديانات مختلفة بنفس استقامة ونزاهة المؤمنين المنتمين إلى ديانتي.

**تقبُّل الاختلافات الاجتماعية:** تشتمل هذه القائمة على فئات مختلفة من الأفراد. أطلعنا على الفئات التي لا ترغب بمجاورتها: الأفراد من أعراق مختلفة؛ المهاجرون/العمال الأجانب؛ الأزواج الذين يعيشون في حالة مساكنة؛ الأفراد الذين ينطقون بلغات مختلفة عن لغتك.

**الديمقراطية والعمل المدني**

**دعم الديمقراطية:** إلى أي مدى يهمك أن تعيش في بلدٍ نظامه ديمقراطي؟

**المشاركة المدنية:** متوسط أربعة متغيّرات: هل سبق لك أن: (1) وقّعتَ على عريضة؛ (2) شاركتَ في حملة مقاطعة؛ (3) شاركت في تظاهرات سلمية؛ (4) اقترعت؟

**الثقة في المؤسسات:** متوسط ثلاثة أسئلة: "سأقوم بذكر عدد من المنظّمات. أطلعني من فضلك على مدى ثقتك بكل واحدة منها: الحكومة؛ البرلمان؛ الخدمة المدنية".

**المتغيّرات المستقلة**

**السنّ:** نطاق هذا المتغيّر محصور بالأفراد من 16 إلى 99 عاماً.

**التعليم:** تم اعتماد مقياس من 1 إلى 9، حيث يرمز العدد 1 إلى الأفراد غير المتعلّمين (غير الملمين بالقراءة والكتابة) والعدد 9 إلى الأفراد الذين يحملون شهادة جامعية.

**الذكور:** يأخذ الذكور القيمة 1 والإناث القيمة صفر.

**Lngdpc:** القيمة اللوغارتمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية الثابت لعام 2011، بالدولار الأمريكي) للسنة التي أُجري فيها المسح (مؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي).

**الدخل:** تُستخدم الطبقة الاجتماعية التي يصرّح عنها الفرد، حيث تُنسَب تسمية الطبقة الوسطى إلى "الشريحة العليا من الطبقة الوسطى" و"الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى"؛ وتسمية الطبقة المنخفضة الدخل إلى "الطبقة العاملة" و"الطبقة الدنيا"؛ وتسمية الطبقة المرتفعة الدخل إلى "الطبقة العليا". وتُستخدم الطبقة الوسطى كفئة نموذجية.

**التغطية:** تغطي بيانات الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم، التي تم إجراؤها عام 2013، 12 دولة عربية (باللون الأحمر أدناه) إضافة إلى 48 دولة أخرى، وهي تتضمّن استجابات من حوالي 90,000 مواطن من جميع أنحاء العالم.

**قائمة الدول:** أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألمانيا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، باكستان، البرازيل، بولندا، بيرو، بيلاروس (روسيا البيضاء)، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، جنوب أفريقيا، جورجيا، رواندا، روسيا، رومانيا، زيمبابوي، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، شيلي، الصين (+ تايوان)، العراق، غانا، الفلبين، فلسطين، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كولومبيا، كوريا الجنوبية، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، نيجيريا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، هونغ كونغ، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن.

## النموذج الإحصائي

النموذج 1: القيمة = f (الدالة الثابتة، السنّ، الدخل، المستوى التعليمي، نوع الجنس، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، النموذج الوهمي للبلدان العربية)

### الجدول AI.1 الانحدارات مع أثر ثابت خاص بالمنطقة العربية

| | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) | (7) | (8) | (9) | (10) | (11) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التعبير عن الذات | التحكّم بالحياة | عدم احترام السلطة | دعم الديمقراطية | المشاركة المدنية | تفضيل المساواة | العدالة الاجتماعية | الثقة في المؤسسات | المساواة بين الجنسين | تقبّل الاختلافات الدينية | تقبّل الاختلافات الاجتماعية |
| السن | 0.005 | -0.041*** | -0.013** | 0.079*** | 0.165*** | 0.084*** | 0.047*** | 0.018*** | -0.022*** | -0.011** | -0.025*** |
| المستوى التعليمي | 0.087*** | 0.041*** | 0.058*** | 0.065*** | 0.109*** | -0.058*** | -0.020*** | -0.020*** | 0.107*** | -0.007** | 0.075*** |
| الذكور | 0.011*** | 0.019*** | 0.010*** | 0.001 | 0.039*** | -0.010*** | -0.013*** | -0.003 | -0.097*** | -0.012*** | -0.014*** |
| طبقة ذوي الدخل المرتفع | 0.011 | 0.022*** | -0.009 | -0.055*** | 0.012* | -0.028*** | -0.043*** | 0.068*** | -0.044*** | 0.025*** | -0.075*** |
| طبقة ذوي الدخل المنخفض | -0.026*** | -0.038*** | -0.001 | -0.016*** | -0.029*** | 0.031*** | 0.036*** | -0.032*** | -0.001 | 0.009*** | 0.026*** |
| القيمة اللوغارتمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | 0.031*** | 0.010*** | 0.034*** | 0.010*** | 0.026*** | 0.007*** | -0.035*** | -0.020*** | 0.059*** | -0.009*** | 0.034*** |
| البلد العربي | -0.115*** | -0.021*** | -0.126*** | 0.012*** | -0.113*** | -0.092*** | 0.100*** | -0.100*** | -0.190*** | -0.126*** | -0.183*** |
| الدالة الثابتة | 0.477*** | 0.674*** | 0.242*** | 0.749*** | 0.343*** | 0.534*** | 0.587*** | 0.493*** | 0.569*** | 0.585*** | 0.760*** |
| عدد الأفراد المشمولين بالمسح | 85 982 | 84 847 | 82 685 | 84 218 | 70 816 | 83 605 | 84 177 | 78 790 | 80 689 | 71 894 | 83 350 |
| معامل التحديد | 0.05 | 0.018 | 0.036 | 0.017 | 0.114 | 0.023 | 0.033 | 0.026 | 0.176 | 0.038 | 0.079 |

**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم. ملاحظات: علامة النجمة (*) تعني أن الدالة الإحصائية (p) = أقل من 0.1؛ وعلامة النجمتين (**) تعني أن الدالة الإحصائية (p) = أقل من 0.05؛ أما علامة الثلاث نجمات (***) فتعني أن الدالة الإحصائية (p) = أقل من 0.01.

النموذج 2: القيمة = f (الدالة الثابتة، السن، المستوى التعليمي، الدخل، نوع الجنس، النموذج الوهمي لكل بلد عربي، التفاعل بين العامل العربي وعامل السنّ، التفاعل بين العامل العربي وعامل التعليم، التفاعل بين العامل العربي وعامل نوع الجنس، التفاعل بين العامل العربي وعامل الدّخل، التفاعل بين العامل العربي وعامل السنّ والتعليم، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)

## الجدول AI.2 الانحدارات مع آثار محددة للمنحنيات في المنطقة العربية

| | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) | (7) | (8) | (9) | (10) | (11) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التعبير عن الذات | التحكّم بالحياة | عدم احترام السلطة | دعم الديمقراطية | المشاركة المدنية | تفضيل المساواة | العدالة الاجتماعية | الثقة في المؤسسات | المساواة بين الجنسين | تقبّل الاختلافات الدينية | تقبّل الاختلافات الاجتماعية |
| البلد العربي | -0.084*** | -0.073*** | -0.088*** | 0.048*** | -0.165*** | -0.040*** | 0.127*** | -0.093*** | -0.130*** | -0.158*** | -0.142*** |
| السنّ/العمر | -0.008 | -0.011 | -0.016 | 0.048*** | 0.032*** | 0.116*** | 0.102*** | 0.045*** | -0.029** | -0.044*** | -0.034*** |
| المستوى التعليمي | 0.096*** | 0.056*** | 0.079*** | 0.050*** | 0.017** | -0.027*** | 0.016* | 0 | 0.111*** | -0.036*** | 0.089*** |
| الذكور | 0.012*** | 0.012*** | 0.013*** | 0.003* | 0.031*** | -0.010*** | -0.014*** | -0.002 | -0.089*** | -0.011*** | -0.014*** |
| فئة ذوي الدخل المرتفع | 0.013 | 0.007 | -0.018** | -0.067*** | 0.002 | -0.041*** | -0.042*** | 0.054*** | -0.053*** | 0.029*** | -0.080*** |
| فئة ذوي الدخل المنخفض | -0.033*** | -0.033*** | -0.008*** | -0.018*** | -0.028*** | 0.024*** | 0.036*** | -0.031*** | -0.003 | 0.012*** | 0.025*** |
| القيمة اللوغارتمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | 0.032*** | 0.009*** | 0.034*** | 0.010*** | 0.027*** | 0.006*** | -0.036*** | -0.020*** | 0.059*** | -0.009*** | 0.034*** |
| التفاعل بين عامل السنّ وعامل التعليم | 0.03 | -0.082*** | 0.014 | 0.067*** | 0.241*** | -0.035* | -0.083*** | -0.052*** | 0.025 | 0.045** | 0.018 |
| التفاعل بين العامل العربي وعامل السنّ | -0.018 | 0.065*** | 0.014 | -0.066*** | 0.031 | -0.109*** | -0.055* | 0.013 | -0.062*** | 0.052** | 0.017 |
| التفاعل بين العامل العربي وعامل التعليم | -0.065*** | 0.014 | -0.065*** | -0.036*** | 0.073*** | -0.082*** | -0.034* | -0.02 | -0.059*** | 0.056*** | -0.080*** |
| التفاعل بين العامل العربي وعامل نوع الجنس ـ ذكور | -0.005 | 0.038*** | -0.012* | -0.015*** | 0.050*** | 0.006 | 0.013** | -0.005 | -0.042*** | -0.013*** | -0.001 |
| التفاعل بين العامل العربي وعامل فئة ذوي الدخل المرتفع | -0.003 | 0.072*** | 0.058*** | 0.066*** | 0.080*** | 0.075*** | 0.003 | 0.094*** | 0.049*** | -0.029* | 0.037* |
| التفاعل بين العامل العربي وعامل فئة ذوي الدخل المنخفض | 0.046*** | -0.034*** | 0.047*** | 0.017*** | -0.009* | 0.050*** | 0.006 | -0.008 | 0.015*** | -0.021*** | 0.011* |
| التفاعل بين العامل العربي وعاملَي السنّ والتعليم | -0.04 | 0.149*** | -0.153*** | 0.012 | -0.128*** | -0.009 | -0.026 | 0.025 | 0.021 | 0.025 | -0.065 |
| الدالة الثابتة | 0.473*** | 0.672*** | 0.229*** | 0.756*** | 0.400*** | 0.516*** | 0.563*** | 0.481*** | 0.561*** | 0.602*** | 0.752*** |
| عدد الأفراد المشمولين بالمسح | 85982 | 84847 | 82685 | 84218 | 70816 | 83605 | 84177 | 78790 | 80689 | 71894 | 83350 |
| معامل التحديد | 0.052 | 0.022 | 0.038 | 0.019 | 0.119 | 0.025 | 0.033 | 0.027 | 0.178 | 0.04 | 0.08 |

**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم. ملاحظة: علامة النجمة (*) تعني أن الدالة الإحصائية (p) = أقل من 0.1؛ وعلامة النجمتين (**) تعني أن الدالة الإحصائية (p) = أقل من 0.05؛ أما علامة الثلاث نجمات (***) فتعني أن الدالة الإحصائية (p) = أقل من 0.01.

النموذج 3: القيمة = f (الدالة ثابتة، السنّ، المستوى التعليمي، الدخل، نوع الجنس، المتغيّر الرمزي للبلدان العربية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)

## الجدول AI.3 الانحدارات مع آثار فردية ثابتة لبلدان عربية بعينها

| | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) | (7) | (8) | (9) | (10) | (11) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التعبير عن الذات | التحكّم بالحياة | عدم احترام السلطة | دعم الديمقراطية | المشاركة المدنية | تفضيل المساواة | سياسات العدالة الاجتماعية | الثقة في المؤسسات | المساواة بين الجنسين | تقبّل الاختلافات الدينية | تقبّل الاختلافات الاجتماعية |
| السنّ | -0.006 | -0.037*** | -0.024*** | 0.077*** | 0.160*** | 0.081*** | 0.047*** | 0.025*** | -0.034*** | -0.014*** | -0.019*** |
| المستوى التعليمي | 0.093*** | 0.036*** | 0.055*** | 0.071*** | 0.097*** | -0.052*** | -0.016*** | -0.022*** | 0.106*** | -0.006* | 0.091*** |
| الذكور | 0.013*** | 0.018*** | 0.010*** | 0.002 | 0.039*** | -0.007*** | -0.013*** | -0.004** | -0.097*** | -0.010*** | -0.014*** |
| فئة ذوي الدخل المرتفع | 0.023*** | 0.016*** | 0 | -0.051*** | 0.010* | -0.026*** | -0.041*** | 0.057*** | -0.032*** | 0.024*** | -0.074*** |
| فئة ذوي الدخل المنخفض | -0.029*** | -0.036*** | -0.004 | -0.017*** | -0.029*** | 0.028*** | 0.035*** | -0.033*** | -0.004* | 0.007*** | 0.021*** |
| القيمة اللوغارتمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | 0.042*** | 0.004*** | 0.046*** | 0.013*** | 0.030*** | 0.010*** | -0.033*** | -0.027*** | 0.073*** | -0.011*** | 0.034*** |
| الجزائر | -0.111*** | -0.050*** | 0.042*** | 0.002 | -0.123*** | -0.177*** | 0.129*** | -0.082*** | -0.181*** | -0.251*** | -0.122*** |
| فلسطين | -0.074*** | -0.026*** | 0.011 | -0.029*** | 0.030*** | -0.061*** | 0.062*** | -0.111*** | -0.076*** | -0.213*** | -0.226*** |
| العراق | -0.215*** | -0.066*** | -0.119*** | -0.019*** | -0.045*** | -0.012 | 0.197*** | -0.123*** | -0.183*** | -0.067*** | -0.207*** |
| الأردن | -0.113*** | 0.021*** | -0.168*** | 0.019*** | -0.160*** | -0.213*** | 0.081*** | -0.062*** | -0.195*** | -0.109*** | -0.155*** |
| الكويت | -0.238*** | 0.073*** | -0.197*** | -0.039*** | | -0.128*** | 0.149*** | 0.127*** | -0.334*** | -0.153*** | |
| لبنان | -0.047*** | -0.024*** | -0.034*** | -0.028*** | -0.092*** | -0.073*** | 0.027*** | -0.119*** | -0.067*** | 0.032*** | -0.185*** |
| ليبيا | -0.163*** | 0.004 | -0.150*** | 0.008 | -0.082*** | -0.148*** | 0.086*** | -0.141*** | -0.192*** | -0.193*** | -0.366*** |
| المغرب | 0.005 | -0.074*** | -0.058*** | 0.061*** | -0.202*** | 0.001 | 0.028*** | -0.041*** | -0.030*** | -0.208*** | 0.006 |
| قطر | -0.292*** | 0.063*** | -0.375*** | -0.024*** | | -0.181*** | -0.030*** | | -0.410*** | -0.155*** | -0.199*** |
| تونس | -0.01 | -0.049*** | -0.114*** | 0.043*** | -0.220*** | -0.086*** | 0.154*** | -0.233*** | -0.144*** | -0.092*** | -0.062*** |
| مصر | 0.012 | -0.078*** | -0.161*** | 0.079*** | -0.168*** | 0.097*** | 0.146*** | -0.114*** | -0.250*** | 0.046*** | |
| اليمن | -0.129*** | -0.058*** | -0.117*** | 0.074*** | -0.015 | -0.129*** | 0.148*** | -0.237*** | -0.149*** | -0.272*** | -0.145*** |
| الدالة الثابتة | 0.477*** | 0.676*** | 0.248*** | 0.746*** | 0.351*** | 0.532*** | 0.585*** | 0.493*** | 0.574*** | 0.584*** | 0.751*** |
| عدد الأفراد المشمولين بالمسح | 85982 | 84847 | 82685 | 84218 | 70816 | 83605 | 84177 | 78790 | 80689 | 71894 | 83350 |
| معامل التحديد | 0.064 | 0.024 | 0.048 | 0.022 | 0.128 | 0.035 | 0.039 | 0.042 | 0.194 | 0.065 | 0.096 |

**المصدر:** الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

# المرفق الثاني

# الباروميتر العربي[20]

**تعريف المتغيّرات:**

**عدم احترام السلطة:** إلى أي مدى توافق أو تختلف مع المقولة التالية: ينبغي على المواطنين دعم قرارات الحكومة حتى وإن كانوا يختلفون معها؟ (تم تشفير عبارة 'لا أوافق بشدة' بالرقم 1).

**غياب النظام الأبوي:** متوسط ثلاثة متغيّرات بالنسبة لكل من المقولات التالية، يرجى الإشارة إلى ما إذا كنت: توافق بشدة، توافق، تختلف، أو تختلف بشدة معها: (1) يجوز للمرأة المتزوجة أن تعمل خارج المنزل إذا رغبت في ذلك؛ (2) بشكل عام، الرجال أقدر من النساء على تولّي القيادة السياسية؛ (3) التعليم الجامعي أكثر أهمية للطلاب منه للطالبات. (حيث تم تشفير عبارة 'أوافق بشدة' بالرقم 1 بالنسبة للخيار (1)؛ وعبارة 'أختلف بشدة" بالرقم 1 بالنسبة للخيارين (2) و(3)).

**المشاركة المدنية:** متوسط متغيّرَين. في السنوات الثلاث الماضية، هل: (1) حضرتَ اجتماعاً لمناقشة قضية معينة أو التوقيع على عريضة؛ (2) شاركتَ في تظاهرة أو مسيرة احتجاجية أو اعتصام (حيث تم تشفير كلمة 'نعم' بالرقم 1).

**دعم الديمقراطية:** إلى أي مدى تعتقد أن النظام الديمقراطي مناسبٌ لبلدك؟ (حيث تم تشفير عبارة 'مناسب تماماً' بالرقم 1).

**الثقة في الحكومة:** متوسّط متغيّرَين. سأقوم بذكر عدد من المؤسسات. أطلعني من فضلك على مدى ثقتك بكل واحدة منها: (1) الحكومة (مجلس الوزراء)؛ (2) مجلس النواب المنتخب (البرلمان) (تم تشفير عبارة 'لدي قدر كبير من الثقة' بالرقم 1).

**المعاملة المتساوية:** إلى أي مدى تشعر بأن حكومتك تعاملك على قدم المساواة مع غيرك من المواطنين في بلدك؟ (حيث تم تشفير عبارة 'إلى حد بعيد' بالرقم 1).

**الشباب الذكور المتعلمون:** الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً، والذين يحملون شهادة جامعية.

# المصادر


Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. *Economic origins of dictatorship and democracy*. Cambridge University Press, 2005.

Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. *Why nations fail: The origins of power, prosperity, and poverty*. Broadway Business, 2013.

Adly, Amr. The Future of Big Business in the New Egypt. Carnegie Middle East Center. November 2014.

Aghion, Philippe, Christopher Harris, Peter Howitt, and John Vickers. (2001) "Competition, imitation, and growth with step-by-step innovation." *The Review of Economic Studies* 68(3): 467-492.

Alexander, C. A. & Welzel, C. (2011). "Islam and Patriarchy: How Robust Is Muslim Support for Patriarchal Values?." World Values Research 4 (2): 41-72 http://www.worldvaluessurvey.org.

Al-Ississ, Mohamed, and Ishac Diwan. Where Have All the Revolutionaries Gone? Public Opinion in the Arab World After the Uprisings. Mimeo, 2014.

Alvaredo, F., Assouad, L., & Piketty, T. (2017), "Measuring Inequality in the Middle East 1990-2016: The World's Most Unequal Region? WID.world Working Paper Series No. 2017/15.

Alwin, Duane F. 1993. "Attitude Factors in Adulthood: The Role of Generational and Life-Cycle Factors." In *New Directions in Attitude Measurement*, ed. Dagmar Krebs and Peter Schmidt, pp. 53–95. Berlin: De Gruyter.

Alwin, Duane F. 1994. "Aging, Personality, and Social Change: The Stability of Individual Differences over the Adult Life Span". In *Life-Span Development and Behavior*, vol. 12, ed. D. L. Featherman, R. M. Lerner, and M. Perlmutter, pp. 135–85. Hillsdale, NJ: Erlbaum. https://www.questia.com/read/58826995/life-span-development-and-behavior.

Amin, Samir. Accumulation on a world scale: A critique of the theory of underdevelopment. Monthly Review Press, 1974. https://monthlyreview.org/product/accumulation_on_a_world_scale/.

Assaad, Ragui. 2010. "Equality for All? Egypt's Free Public Higher Education Policy Breeds Inequality of Opportunity." In *Is There Equality of Opportunity under Free Higher Education in Egypt? (Arabic)*, edited by Asmaa Elbadawy. New York, NY: Population Council.

Assaad, R., Krafft, C. & Salehi-Isfahani, D. Does the type of higher education affect labor market outcomes? Evidence from Egypt and Jordan. (2017).

Assaad, R. Making sense of Arab labor markets: the enduring legacy of dualism. IZA J Labor Develop (2014) 3: 6. https://doi.org/10.1186/2193-9020-3-6.

Assaad, R., & Krafft, K. (2013), "The Egypt labor market panel survey: introducing the 2012 round," IZA Journal of Labor and Development, 2:8.

Assaad, R., Salehi-Isfahani. D, and Rana Hendy (2014). Inequality of Opportunity in Educational Attainment in Middle East and North Africa: Evidence from Household Surveys. ERF working paper 834.

Assaad, R., Salehi-Isfahani, Djavad & Nadia Belhaj Hassine. 2014. "Equality of Opportunity in Educational Achievement in the Middle East and North Africa." *Journal of Economic Inequality* 12 (4): 489-515.

Bayat, Asef. "From Dangerous Classes' to Quiet Rebels' Politics of the Urban Subaltern in the Global South." International sociology 15.3 (2000): 533-557.

Beinin, Joel, and Vairel, Frédéric (2013), *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa,* 2nd ed., Stanford, CA, Stanford University Press.

Beissinger, Mark R. and Jamal, Amaney and Mazur, Kevin, Who Participated in the Arab Spring? A Comparison of Egyptian and Tunisian Revolutions (2012). APSA 2012 Annual Meeting Paper. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2108773.

Nadia Belhaj-Hassine (2014). "Economic Inequality in the Arab Region." *World Development* 66 (February). Elsevier Ltd: 532–56. doi:10.1016/j.worlddev.2014.09.011.

Berlin, Isaiah. "Rationality of Value Judgments." In Carl J. Friedrich (ed.) *Nomos VII: Rational Decision,* New York: Atherton Press (1964) pp 221-3. https://academic.oup.com/ajj/article-abstract/10/1/275/123512?redirectedFrom=fulltext.

Bibi, Sami, and Mustapha K Nabli. 2009. "Income Inequality in the Arab Region: Data and Measurement, Patterns and Trends." Middle East Development Journal 1 (2): 275-314.

Bourguignon, F., Ferreira, F. H., & Menendez, M. (2007). Inequality of opportunity in Brazil. Review of Income and Wealth, (4).

Burke, P. and Stets, J. 2009. *Identity Theory*. Oxford University Press.

Cammett, Melani Claire, Ishac Diwan, Allan Richards, and John Waterbury. *The Political Economy of the Arab Uprisings*. Perseus Books Group, Fourth edition, 2015. https://www.amazon.com/Political-Economy-Uprisings-Westview-Spotlight/dp/0813349443.

Canetti-Nisim, Daphna, et al. "A new stress-based model of political extremism personal exposure to terrorism, psychological distress, and exclusionist political attitudes." Journal of Conflict Resolution 53.3 (2009): 363-389.

Chekir, Hamouda, and Ishac Diwan (2015). "Crony Capitalism in Egypt." Journal of Globalization and Development. ISSN (Online) 1948-1837.

Davis, D. W., & Silver, B. D. (2004). Civil liberties vs. security: Public opinion in the context of the terrorist attacks on America. American Journal of Political Science, 48(1), 28-46.

Desai, Raj M., Anders Olofsgård, and Tarik M. Yousef. " Exclusion and Dissent: Explaining Political Action Among Youth." Forthcoming in Generations in Waiting, volume 2. Edwards Sayre and Tarik Yousef, editors. Brookings. Forthcoming. 2014.

Diwan, Ishac. Understanding Revolution in the Middle East: the Central Role of the Middle Class. In Middle East Development Journal. 2013. Vol 5, No 1.

Diwan, Ishac. Age or Class? Opinion shapers in the Wake of Egypt's 2011 Popular Uprisings. Forthcoming in Generations in Waiting, volume 2. Edwards Sayre and Tarik Yousef, editors. Brookings. Forthcoming. 2014.

Diwan, Ishac, Philip Keefer, and Marc Schiffbauer. On top of the Pyramids: Cronyism and Private Sector Growth in Egypt. World Bank, mimeo, 2014.

Diwan, Ishac, and Mustapha Nabli. How Does the Arab Street View the Private Sector? – An analysis of the Gallup Polls 2009-2012 in 18 Arab Countries. World Economic Forum, 2013.

Diwan, Ishac and Tarek Akin. Fifty Years of Fiscal Policy in the MENA region. ERF working paper, 2015.

Diwan, Ishac, and Irina Vartanova. "The Effect of Patriarchal Culture on Women's Labor Force Participation." Economic Research Forum Working Papers. No. 1101. 2017.

Doner, Richard F., and Ben Ross Schneider. "The middle-income trap: more politics than economics." World Politics 68.4 (2016): 608-644.

Doumato, Eleanor Abdella, and Gregory Starrett, eds. Teaching Islam: textbooks and religion in the Middle East. Lynne Rienner Publishers, 2007. https://www.rienner.com/title/Teaching_Islam_Textbooks_and_Religion_in_the_Middle_East.

El-Gamal, Mahmoud A. Bread (Rawls) + Freedom (Sen) = Social Justice? Religion and Economics in the Egyptian Spring. Rice University. First Draft: December 2013.

El-Katiri, Laura, Bassam Fattouh, and Paul Segal. "Anatomy of an oil-based welfare state: Rent distribution in Kuwait." (2011).

El-Mallakh, N., Maurel, M., & Speciale, B. (2015). Arab spring protests and women's labor market outcomes: Evidence from the Egyptian revolution. (Working Paper No. 50 957). Centre d'Economie de la Sorbonne, Paris, France: Economic Research Forum.

Esmer, Yilmaz. "Is there an Islamic civilization?."Comparative Sociology 1.3-4 (2002): 265-298. http://booksandjournals.brillonline.com/content/journals/10.1163/156913302100418600.

Evans, P. B. (1995). Embedded autonomy: states and industrial transformation (Vol. 25). Princeton, NJ: Princeton University Press.

Faour, Muhammad and Marwan Muasher. Education for citizenship in the Arab world - Key to the Future. Carnegie Middle East Center, October 2011.

Farah, Samar. Private Tutoring Trends in the UAE, Dubai school of government UAE, policy brief no 26, 2011.

Fargues, P. (2003). La génération du changement dans les pays arabes. Quaderns de la Mediterrània= Cuadernos del Mediterráneo, (4), 43-49. http://www.iemed.org/publicacions-en/historic-de-publicacions/quaderns-de-la-mediterrania/quaderns-de-la-mediterrania-4.

Ferreira, Francisco HG, and Jérémie Gignoux. "The Measurement of Educational Inequality: Achievement and Opportunity 1". The World Bank Economic Review 28, no. 2 (2013): 210-246.

Foa, Roberto Stefan, and Yascha Mounk. "The Democratic Disconnect." Journal of Democracy 27.3 (2016): 5-17.

Galal, Ahmed, Ibrahim Elbadawi,Ishac Diwan, Hoda Selim, Jala Yousef, and Zafiris Zanatos. Economic Management under Fire.Navigating the Transition in South-Med Countries. January 2017, Femise.

Hartmann, Sarah. The Informal Market of Education in Egypt. Private Tutoring and Its Implications. 2008. Working paper 88, Johannes Guttenberg University, Mainz, Germnay https://www.ifeas.uni-mainz.de/Dateien/AP88.pdf.

Hertog, Steffen. "Is There an Arab Variety of Capitalism?" *Economic Research Forum Working Papers*. No. 1068. 2016.

Heydemann, S., ed. (2004). Networks of Privilege: Rethinking the Politics of Economic Reform in the Middle East. New York: Palgrave Macmillan.

Hibou, Béatrice. "Domination & control in Tunisia: Economic levers for the exercise of authoritarian power." *Review of African political economy* 33.108 (2006): 185-206. https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/03056240600842628.

Hoffman, Michael. "Religion and Democratic Attitudes." (2012).

Inglehart, Ronald, and Christian Welzel. 2010. "Changing Mass Priorities: The Link Between Modernization and Democracy." *Perspectives on Politics* 8 (02): 551-567.

Elena Ianchovichina How Unequal are Arab countries, Brookings Institutions, Future Development, Feb 15 2015 https://www.brookings.edu/blog/future-development/2015/02/04/how-unequal-are-arab-countries-2/.

Inglehart, Ronald, and Christian Welzel. *Modernization, cultural change, and democracy: The human development sequence*. Cambridge University Press, 2005.

Johannesen, N. (2015) "Economic Inequality in the MENA Countries – Evidence from Cross-Border Deposits," mimeo.

Joseph, Suad, ed. *Gender and citizenship in the Middle East*. Syracuse University Press, 2000. https://books.google.com.lb/books?id=dAnkIJfXrD4C&printsec=frontcover&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false.

Kadi Wadad and Victor Billeh. Islam and Education: Myths and Truths , ed. by. Chicago, IL: The University of Chicago Press, 2007.

Kaboub, Fadhel. "The making of the Tunisian Revolution." *In Understanding the Political Economy of the Arab Uprisings. Middle East Development Journal* 5.1 (2013): 1350003-1.

Khan, Mushtaq H. 2010. "Political Settlements and the Governance of Growth Enhancing Institutions." Unpublished manuscript, School of Oriental and African Studies (SOAS), London.

Lapham, Kate. Cleaning Up Tunisian Education. July 16, 2013 https://www.opensocietyfoundations.org/voices/cleaning-tunisian-education.

Levy, B., & Fukuyama, F. (2010). Development strategies: integrating governance and growth. *World Bank Policy Research Working Paper Series, Vol*.

Masoud, Tarek. Counting Islam: religion, class, and elections in Egypt. Cambridge University Press, 2014.

Mastruzzi, Massimo (2010), "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues," Washington, DC, World Bank, Policy Research Working Paper 5430.

Mazawi, Andre Elias. "Schooling and Curricular Reforms in Arab and Muslim Societies." (2008): 329-337. Middle East Journal. Volume 62, No. 2. Spring 2008. https://www.jstor.org/stable/25482512?seq=1#page_scan_tab_contents.

McGregor, Ian, and Christian H. Jordan. "The mask of zeal: Low implicit self-esteem, threat, and defensive extremism." *Self and Identity* 6.2-3 (2007): 223-237.

Moaddel, Mansoor, and Michele J. Gelfand, eds. *Values, Political Action, and Change in the Middle East and the Arab Spring*. Oxford University Press, 2017. http://www.oxfordscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780190269098.001.0001/acprof-9780190269098.

Moghadam, V. M. (2003). Modernizing women: Gender and social change in the Middle East. Lynne Rienner Publishers.

Motyl, Matt, Joshua Hart, and Tom Pyszczynski. "When animals attack: The effects of mortality salience, infrahumanization of violence, and authoritarianism on support for war." *Journal of Experimental Social Psychology* 46.1 (2010): 200-203.

Muasher, Marwan. The second Arab awakening: and the battle for pluralism. Yale University Press, 2014.

Nacos, Brigitte L., Yaeli Bloch-Elkon, and Robert Y. Shapiro. *Selling fear: Counterterrorism, the media, and public opinion*. University of Chicago Press, 2011.

Norris, Pippa, and Ronald Inglehart. 2002. "Islamic Culture and Democracy: Testing the 'Clash of Civilizations' Thesis." *Comparative Sociology* 1 (3-4): 235-263.

North, Douglass Cecil, John Joseph Wallis, and Barry R. Weingast. *Violence and social orders: a conceptual framework for interpreting recorded human history*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Owen, Roger (2004). State, power and politics in the making of the modern Middle East. Routledge.

Owen, Roger (2014). The Rise and Fall of Arab Presidents for Life: With a New Afterword. Harvard University Press.

Przeworski, A. (2000). *Democracy and development: political institutions and well-being in the world, 1950-1990* (Vol. 3). Cambridge University Press. http://www.cambridge.org/gb/academic/subjects/politics-international-relations/comparative-politics/democracy-and-development-political-institutions-and-well-being-world-19501990?format=HB&isbn=9780521790321#contentsTabAnchor#cU1HvtblDiqAROKK.97.

Rijkers, Bob, Caroline Freund, and Antonio Nucifora. State capture in Ben Ali's Tunisia. In Diwan, Malik, and Atiyas: Crony capitalism in the Middle East – OUP, forthcoming, 2018.

Roemer, J. E. (1998). Equality of opportunity. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

Salehi-Isfahani, D. "Poverty, Inequality, and Populist Politics in Iran," Journal of Economic Inequality, 7(1): 5-24, 2009.

Salehi-Isfahani, D. "Poverty and income inequality in the Islamic Republic of Iran," Revue Internationale des Etudes du Développement, 2017 (1): 113-136. https://www.researchgate.net/publication/318194139_Poverty_and_Income_Inequality_in_the_Islamic_Republic_of_Iran.

Schlumberger, Oliver, ed. 2007. Debating Arab Authoritarianism: Dynamics and Durability in Nondemocratic Regimes. Stanford: Stanford University Press.

Schneider, Ben Ross. *Hierarchical Capitalism in Latin America. Business, Labor and the Challenges of Equitable Development. New York:* Cambridge University Press, 2013.

Starmans, Christina, Mark Sheskin, and Paul Bloom. "Why people prefer unequal societies." *Nature Human Behaviour* 1.4 (2017): 0082.

United Nations Development Programme and Arab Human Fund for Economic and Social Development, Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations (New York: United Nations Publication, 2002).

United Nations Development Programme. *The Arab Human Development Report 2016: Youth and the Prospects for Human Development in a Changing Reality* (New York: United Nations Publication, 2016).

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2014). Arab Middle Class Measurement and role in driving change. E/ESCWA/EDGD/2014/2. Beirut: ESCWA.

United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (2017). Rethinking Fiscal Policy for the Arab Region. E/ESCWA/EDID/2017/4. Beirut: ESCWA.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. "The Arab States" in *UNESCO Science Report Towards 2030*. (2015)

World Bank (2014). Jobs or Privileges: Unleashing the employment potential of the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank.

Yates, Miranda, and James Youniss. "Community service and political identity development in adolescence." *Journal of Social issues* 54.3 (1998): 495-512.

Zaatari, Zeina. Changing Dynamics and the Arab Family: Youth Challenging Patriarchy. Background paper for the AHDR, 2014.

# Data Sources

Arab Barometer Waves 1, 2, 3 and 4. Available at: http://www.arabbarometer.org. Accessed on 20 May 2018.

OAMDI, 2016. Labor Market Panel Surveys (LMPS), http://erf.org.eg/data-portal/. Version 2.0 of Licensed Data Files; ILMPS. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2017. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HIECS 2015 - Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HIECS 2012/2013 - Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HIECS 2010/2011 - Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HIECS 2008/2009 - Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HIECS 2004/2005 - Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HIECS 1999/2000 - Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2016. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://erf.org.eg/data-portal/. Version 2.0 of Licensed Data Files; IHSES 2012- Central Organization for Statistics (COS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2016. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://erf.org.eg/data-portal/. Version 2.0 of Licensed Data Files; IHSES 2006/2007- Central Organization for Statistics and Information Technology (COSIT). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2017. Household Expenditure and Income Survey (HEIS), http://erf.org.eg/data-portal/. Version 2.0 of Licensed Data Files; HEIS 2013 - Department of Statistics (DOS), The Hashemite Kingdom of Jordan. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HEIS 2010 - Department of Statistics (DOS), The Hashemite Kingdom of Jordan. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HEIS 2008 - Department of Statistics (DOS), The Hashemite Kingdom of Jordan. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HEIS 2006 - Department of Statistics (DOS), The Hashemite Kingdom of Jordan. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; HEIS 2002 - Department of Statistics (DOS), The Hashemite Kingdom of Jordan. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 2011 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 2010 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 2009 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 2007 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 2006 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 2005 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 2004 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 1998 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 1997 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; PECS 1995/1996 - Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; NBHS 2009 - Central Bureau of Statistics (CBS), Sudan. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; EBCNV 2010 - National Institute of Statistics (INS), Tunisia. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

OAMDI, 2014. Harmonized Household Income and Expenditure Surveys (HHIES), http://www.erf.org.eg/cms.php?id=erfdataportal. Version 2.0 of Licensed Data Files; EBCNV 2005 - National Institute of Statistics (INS), Tunisia. Egypt: Economic Research Forum (ERF).

TIMSS 2015 Assessment Frameworks. International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA). Publisher: TIMSS & PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston College.

TIMSS 2011 Assessment. International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA). Publisher: TIMSS & PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston College.

TIMSS 2007 Assessment. Copyright © 2009 International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA). Publisher: TIMSS & PIRLS International Study Center, Lynch School of Education, Boston College.

World Bank (1961-2016). World Development Indicators. Available at http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators. Accessed on 20 May 2018.

World Bank (1996-2016). Worldwide Governance Indicators. Available at http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home. Accessed on 17 February 2018.

World Justice Project. Rule of Law Index. 2016.

WORLD VALUES SURVEY Wave 6 2010-2014 OFFICIAL AGGREGATE v.20150418. World Values Survey Association (www.worldvaluessurvey.org). Aggregate File Producer: Asep/JDS, Madrid SPAIN.

# الهوامش

## الفصل الأول

1. www.equalityhumanrights.com/about-us/our-work/key-projects/equality-measurement-framework.
2. فخ التوازن الهشّ هو أحد المفاهيم الاقتصادية التي وضعها عالم الاقتصاد Richard R. Nelson، ومفاده أن الأفراد المصنفين في الشرائح الدنيا من نصيب الفرد من الدخل أفقر من أن يكونوا قادرين على الادّخار والاستثمار بشكل كبير. ويؤدي هذا المستوى المتدني من نتائج الاستثمار إلى انخفاض معدل نمو الدخل الوطني. ولكن، مع تحسّن نصيب الفرد من الدخل وتخطيه حدّاً أدنى معيناً (أي الحدّ الذي يساوي فيه الادّخار صفراً)، يصبح بإمكان الأفراد ادّخار نسبة أعلى من الدخل والاستثمار بواسطتها، ما يساهم في رفع معدّل نمو الدخل.
3. حسب Diwan, Keefer and Schiffbauer (2014)، "... إنّ امتيازات الشركات المرتبطة بأصحاب الشأن السياسي عبء على النمو والتوظيف، إذ يترافق وجودها مع مستوى أقل من المنافسة ودخول عدد أقل من الشركات إلى السوق [...] ويتراجع نمو التوظيف بعد دخول الشركات المرتبطة سياسيًا إلى قطاعات غير مرتبطة سياسياً في الأصل".
4. يُعرّف قاموس صحيفة Financial Times "التشيبول" بأنها "شركات عائلية اضطلعت بدور أساسي في التطور الصناعي السريع الذي شهدته كوريا الجنوبية على مدى سنوات عديدة. وتشغل هذه الشركات موقعاً ريادياً في معظم مجالات الأعمال التجارية في البلد والمتراوحة بين الوساطة المالية وتشغيل المدن الترفيهية وتشغيل المتاجر الكبيرة وتجارة الأسلحة الثقيلة".

## الفصل الثاني

5. الإطار الزمني الوحيد الذي تتوفر بيانات بشأنه.
6. في الأردن، يبدو أن لا علاقة لتغير الاتجاه في صفوف جميع الشرائح المئوية خلال الفترة من 2010 إلى 2013، أي قبل انهيار أسعار النفط في عام 2014، بالدخل الناتج من النفط. ومن المحتمل أن يكون هذا الاتجاه مجرّد صدى للانتفاضات الشعبية وما نجم عنها من صدمات اقتصادية في أماكن أخرى من المنطقة.

## الفصل الثالث

7. إنّ مفهوم الاستقلالية الوطنية، أي قدرة أحد البلدان على العمل بشكل مستقلّ عن القيود والتأثيرات الخارجية، وهو قد يشكّل سبباً رئيسياً للتخلف عن ركب التنمية (Amin 1974)، هو مفهوم مختلف للغاية ويخرج عن نطاق هذا البحث.
8. تخضع الآراء الواردة في المسوح لتأثير مجموعة متنوّعة من الانحيازات، بما فيها ضعف تمثيل الأسر الغنية، والمجموعات الهامشية، وممثّلي المناطق الحضرية.
9. الريع الجيوسياسي هو عائدات تحصل عليها الدولة من المجتمع الدولي نتيجة لتحالفاتها الاستراتيجية، أو لاعتبارات إنسانية، أو لحمايتها من التهديدات الإرهابية. -http://gsdrc.org/document-library/patterns-of-rent-extraction-and-deployment-in-developing-countries-implications-for-governance-economic-policy-and-performance/.
10. يُطرَح السؤال أيضاً عن مدى التأثير المتبادل بين الشباب والتعليم، وعما إذا كان الشباب المتعلم يؤمن، نتيجة للتعليم، بقيم أكثر "تحررا" في العالم العربي يمكن تفسيرها من خلال نماذج خطية بسيطة.
11. افتراضاً أن قيمة الانحدار 0,65، فذلك يعني أن مؤشر التحكم (الذي يتراوح بين صفر=الأدنى و1=الأعلى) ينخفض بالمقدار نفسه عندما يرتفع السنّ من الأدنى (صفر) إلى الأعلى (1).

12. هذه المتغيّرات هي: عدم فساد القضاء؛ والحق في الوصول إلى المعلومات؛ والآليات المتبعة في تقديم الشكاوى؛ والمعاملة المتساوية وانعدام التمييز؛ وضمان حرية الرأي والتعبير بفعالية؛ وضمان حرية المعتقد والحريات الدينية بشكل كبير؛ وضمان عدم التدخل التعسفي في الخصوصيات الشخصية؛ وضمان عدم التمييز في تحقيق العدالة المدنية؛ وضمان عدم انحياز النظام الجنائي.

13. ينسجم ذلك مع النتائج الأخيرة التي تم التوصل إليها في El-Mallakh, Nelly, Mathilde Maurel, and Biagio Speciale (2015). وقد ارتفع معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المدن المصرية التي شهدت التظاهرات الأوسع نطاقاً في السنوات الأربع التي تلت الانتفاضات مقارنة بالسنوات الأربع التي سبقتها.

14. Starmans, Christina, Mark Sheskin, and Paul Bloom. "Why people prefer unequal societies." Nature Human Behaviour 1 (2017): 0082.

15. أكّد عدّة باحثين مؤخراً على حركة الانتقال باتجاه "اليسار" في البلدان ذات الغالبية المسلمة (El-Gamal 2013)، كما في مصر والمغرب (Masoud 2014, UNDP 2016).

16. يُستخدم، في (Al-Ississ and Diwan, 2016)، قياس نسبي يقوم على إجابة المجيبين على سؤال بشأن تفضيلاتهم بين نظام ديمقراطي أو حكم قوي. ويخلص إلى أن المنطقة تعاني من فجوة في هذا المجال مقارنة ببقية أنحاء العالم. ولا يتناقض ذلك مع التطلعات اللامحدودة إلى نظام ديمقراطي.

17. يمكن أن يُعزى ذلك إلى المخاوف من الفوضى، أو من سياسات إعادة التوزيع، أو من السياسات المحافظة التي يمكن للحكومات المنتخبة ديمقراطياً أن تطبقّها، في حال كانت هذه السياسات مدفوعة بمصالح الفقراء.

## المرفق الأول

18. الموجة السادسة للمسح العالمي للقيم (2010-2014).

19. حسب خبراء العلوم السياسية مثل Inglehart وWelzel، الذين واضبو على تحليل نتائج المسح العالمي للقيم منذ عام 1981، هناك بُعدان رئيسيان يختلفان باختلاف الثقافات 1) القيم التقليدية مقابل القيم العلمانية-العقلانية؛ و2) قيم البقاء مقابل قيم التعبير عن الذات.

تؤكد القيم التقليدية على أهمية الدّين، والروابط الأسرية، والإذعان للسلطة، والقيم العائلية التقليدية. ويرفض الأفراد الذين يتبنون هذه القيم الطلاق والإجهاض والموت الرحيم والانتحار. وتتميّز المجتمعات التي تضم مثل هؤلاء الأفراد بمستويات عالية من الاعتزاز بالوطن والرؤية القومية.

وتتميّز القيم العلمانية-العقلانية بتفضيلات معاكِسة لتفضيلات القيم التقليدية. وتشدّد هذه المجتمعات بدرجة أقلّ على الدّين والقيم العائلية التقليدية والسلطة، بينما تعتبر أنّ الطلاق والإجهاض والموت الرحيم والانتحار أمور مقبولة نسبياً.

وتركّز قِيَم البقاء على الأمن الاقتصادي والمادي، وترتبط نسبياً برؤية تؤمن بالتفوّق العرقي وبمستويات منخفضة من الثقة وتقبّل الآخر.

وتضع قيم التعبير عن الذات في أعلى سلّم أولوياتها حماية البيئة، وزيادة تقبّل الآخر، والمساواة بين الجنسين، والحقوق الجنسية، والمطالبات المتزايدة بالمشاركة في صنع القرار في الحياة الاقتصادية والسياسية. ولخدمة أهداف هذا التقرير، تم تضييق نطاق التعبير عن الذات بحيث يتمحور حول مؤشر واحد: "هذه قائمة بالصفات التي يمكن تشجيع الأطفال على تعلّمها في البيت. أي صفات منها، إذا وُجدت، تعتبرها ذات أهمية كبيرة؟".

## المرفق الثاني

20. الموجة الأولى للباروميتر العربي (2006-2009)؛ الموجة الثانية للباروميتر العربي (2010-2011)؛ الموجة الثالثة للباروميتر العربي (2016-2017).

يحلّل التقرير كيف يمكن أن تؤثر أوجه عدم المساواة والاستقلالية الشخصية مع مرور الوقت على «التسوية السياسية» الواسعة في المنطقة العربية. فيستعرض في الفصل الأول الاقتصاد السياسي في المنطقة، ويتناول في الفصل الثاني تكافؤ الفرص على المستوى الكلي، من حيث الحصول على الدخل والتعليم والعمل، ويحلّل في الفصل الثالث المستوى الجزئي بالتركيز على الاستقلالية الشخصية. ويعرّف التقرير الاستقلالية في المنطقة العربية ويقيسها ويقارن مستوياتها بما هي عليه في سائر العالم وبعض البلدان والفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. وهو يبيّن فجوة في الاستقلالية في المنطقة العربية، فيعالج الاختلاف بين مختلف البلدان والمجموعات، ويحلل أسبابه. ويتناول التقرير أخيراً تداعيات هذه الفجوة على المواقف إزاء مختلف أشكال عدم المساواة في المنطقة.

يُظهر التقرير ازدياد عدم المساواة في الحصول على تعليم جيّد وفرص عمل لائق في العديد من بلدان المنطقة. ويبيّن أنّ التطلعات إلى الاستقلالية الشخصية قد ازدادت، غير أنها اقتصرت على الشباب المتعلمين الذين لا يتمتعون بقدرة كافية لإحداث فرق في حياتهم وبالتالي لا قدرة لهم على دعم التغيير في المجتمع. ويشير التقرير إلى أنّ العديد من القيم التي تحسّن من التماسك الاجتماعي، مثل تقبّل الاختلافات الاجتماعية والدينية، بقيت بعيدة عن التغيّرات الحاصلة في العالم. ويخلص إلى برنامج للإصلاح، مصمّم خصيصا لتلبية الاحتياجات المختلفة لهذه البلدان، يركّز على الحد من عدم المساواة في الحصول على خدمات نوعيّة وفرص عمل جيدة، ويحسّن تطوير القيم الاجتماعية المتحررة، انطلاقاً أولاً من نظام تعليمي حديث.

18-00179